سميح عاطف الزين

السياسة

والسياسة الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقَدّمة الكتاب

لقد اختلط على الناس فهم العمل السياسي، بحيث لم يستطيعوا أن يحددوا مفهومًا واضحًا عن السياسة.

كما أن المستعمر نجح نجاحًا كبيرًا في إبعاد المخلصين عن العمل السياسي، لأنه استطاع أن يقنعهم بأن السياسة مكر وخداع ودجل، وأن هذه الصفات لا تليق بأمثالهم، فتخلى بذلك كلُّ مصلح عن رعاية شؤون الأمة، وترك العمل السياسي، بحيث لم يبق مخلص في هذا الميدان، بل ابتعد الكل عن موقع التقرير، مفسحين بذلك في المجال ـ من دون وعي لحقيقة المؤامرة على أمتهم ـ للعناصر الفاسدة العميلة، لكي تقفز إلى الحكم، وتعبث بمصالح الأمة، كما تهوى، ووفقًا لتوجيه أسيادها ومسيِّريها..

ولو أن المخلصين، والمصلحين من أبناء الأمة، تفكروا في أنفسهم، وفيما حولهم، لوجدوا أن عليهم واجبًا مقدسًا لرعاية المصالح العامة في بلادهم، تمامًا كما عليهم واجب

رعاية مصالحهم الشخصية، وشؤونهم الذاتية. أي إنه كان يفترض بهم معرفة المبدأ الذي يسيرون عليه، والأهداف التي يسعون لتحقيقها من خلال العمل السياسي الذي تنبغي ممارسته.. وما ذلك إلاَّ لأنَّ لكل فردٍ مجالين للعمل، المجال الخاص في حياته الشخصية، والمجال العام في الحياة العامة، وهذا المجال الثاني ميدانه، العمل السياسي.

وكما الأفراد، فكذلك الدول في عملها السياسي. فهي ترعى مصالح رعاياها في الداخل، وتقيم مع غيرها من الدول العلاقات الخارجية التي تؤمن لها مصالحها في الداخل والخارج.

والدول تتوزع في العمل السياسي بين دولٍ لا تحمل مبدأ معينًا، ودول ذات مبدأ تعتنقه، وتحاول أن تحمله إلى غيرها من الدول الأخرى. فأما الدولة التي لا تحمل مبدأً معينًا، فإنها تجعل المصلحة المادية وحدها هي العامل المؤثر في علاقاتها الدولية، وبذلك فإنَّ الأفكار لديها تكون مختلفة، متباينة، وتكون عندها القابلية للتغيير دائمًا، ومثالها اليابان. فهذه الدولة ينطبق عليها البحث الذي يتناول الخطط والأساليب، ولا ينطبق عليها البحث الذي يتناول المبدأ، أي الفكرة والطريقة السياسيتين.. وأما الدولة التي تعتنق مبدأً معينًا، وتحمله للعالم، كأميركا وروسيا، فإنها تجعل المبدأ عاملًا مؤثرًا في علاقاتها الدولية، وتجعل المصلحة التي يعينها المبدأ عاملًا مساعدًا في تلك العلاقات. لذلك كان لزامًا، في العمل السياسي، أن تُعرف الأفكار التي تعتنقها الدولة: أي هل هي دولة ذات مبدأ، أم أنها دولة لا تعتنق أي مبدأ؟ وحينئذٍ تعرف العوامل التي تؤثر في علاقاتها الدولية.

وبما أن المبدأ هو الذي يؤثر في الدولة التي تعتنقه، كما يؤثر في العلاقات الدولية، وفي الموقف الدولي، كان لزامًا أن تُعرَف المبادئُ التي تسود العالم في الوقت الحاضر، وأن يُعْرَفَ مبلغ تأثير كل واحد منها في السياسة الدولية، في المستقبل، فتُفْهم حيئذٍ العلاقات الدولية في ضوء هذه المبادئ، ومدى تأثيرها في الحاضر والمستقبل.

وعلى هذا الأساس من الفهم، فإنّ هذا الكتاب يُعَرّفُ «السياسيةَ» من جميع وجوهها، وبمفهومها الإسلامي الأصيل، المخالف لما يفهمه الناس اليوم من معناها، وهو يسلِّط أضواءً ساطعة على الموقفِ الدولي حتى يَتَمَكّنَ كُلّ فردٍ من رؤيتهِ على حقيقته.

كما أن هذا الكتاب يدعو المخلصين من هذه الأمة ليعملوا على أساسِ الكفاحِ السياسي:

أولًا، لأن العمل السياسي القائم على أساس المبدأ الحق هو الذي يحقق وعيًا للأمة، بحيث يطلعها على حقيقة كل دولة، وفي الوقت نفسه يريها حقيقة واقعها.

ثانيًا، لأنه يجعلها كتلة واحدة تمضي، لِتَشُقّ طريقَها وتحتلّ مركزَها اللائق بين الدول على أساس فهمٍ ودرايةٍ.

ثالثًا، ولأنه أخيرًا يجعلها تسعى لكي تطبق مبدأها الذي تعتقده في الداخل، وتحمله إلى الناس في الخارج كون هذا المبدأ هو الحل الوحيد لجميع الأزمات القائمة في العالمِ، وهو الذي يكفل في الوقت نفسه، الرفاهية للناس جميعًا.

الدورَة العامة والدورَة الخاصَة

ومَا لهمَا من تأثير

جدل بأن الإنسان هو الجرم الصغير الذي انطوى فيه العالم الأكبر. ولا يستطيع الإنسان أن يعي هذه الحقيقة، وأن يدرك ما يتمثل فيه من قدرات وطاقات إلاّ إذا عرف بأن وجوده الأرضي يقوم على دورتين:

إحداهما الدورة الخاصة التي تتعلق بحياته الذاتية والشخصية. والثانية الدورة العامة التي تنطلق من الدورة الخاصة، لتشمل أبعادًا كثيرة تطاول المجتمع، والوطن، والأمة، والإنسانية على حد سواء...

وقد يكون يسيرًا على الإنسان أن يعيَ مصالحه الذاتية والآنية، وأن يكون مسؤولًا عن تسيير شؤونه الشخصية، لأن غريزة حب البقاء، وحفظ الجنس تفرض عليه ذلك. إلاَّ إنه قد يكون من الصعب عليه، أو قد يحتاج إلى وقت أطول، لكي يتحسسّ، ومن ثَمَّ لكي يحمل المسؤولية الكبرى التي تتجاوز الحيّز الضيق الذي يعيش فيه من أجل أن يحقق أهدافه البعيدة النافعة، وقيمه المعنوية السامية، ومراميَهُ العظيمة في أخوةِ الدين، والإخوةِ الإنسانية... فكم يصغرُ الإنسان، وتُهدر قيمته لو تقوقع على ذاته، وعاش منغلقًا على نفسه؛ وكم يكبرُ هذا الإنسان، ويسمو قدرًا لو انفتح على العوامل والأوضاع المحيطة به، فوعاها وعمل على معالجتها، ثم انتقل إلى التفاعل مع غيره والتأثير فيه، ليحققَ الخير الأكبر الذي تنشده

الإنسانية في موطنها الأرضي؟. فعلى الإنسان، إذًا، أن يدرك أن لحياته دورتين، ترمي الأولى منه، إلى تأمين ذاتيته ومصلحته الشخصية، وتهدف الثانية إلى تحقيقِ تناسقٍ متكاملٍ وشاملٍ لكل ما يتعدى كيانه الشخصي..

ولعلّ أفضلَ الدروس والعبر التي يستقيها في هذا المجال، هي ما تقدِّمه الأرضُ وهي تقوم بدورتين لها ـ خاصة وعامة ـ حتى ترفده، من خلالهما بأسباب الحياة التي أمدَّه اللّهُ تعالى بها، وكوَّنها وسيَّرها على تلك الشاكلة، لتكون صالحة لحياته، وحياةِ سائر الكائنات الحية فيها، كونها هي التي تحتضنه وتكتنفه حيًّا، وهي نفسها التي تضمنه في ترابها ميتًا، وذلك لقوله تعالى: {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا (25) أَحْيَاء وَأَمْوَاتًا} [المرسلات: 25 و26]. فالأرض، كما نعلم، هي أحد الكواكب السيارة في النظام الشمسي، وهي بشكلها الكروي تدور على نفسها مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة، أي في مدى يوم كامل ـ كما جرى الاصطلاح عليه ـ حيث يتكون خلاله النهار والليل: النهارُ الذي يمتلئ بالنور والدفء، فينشط الإنسان فيه للعمل والحركة؛ والليلُ الذي يؤمن له الراحة والسكن فيهدأ الإنسان من تعب النهار وغلوائه، وذلك ما يُشير إليه قوله تعالى: {وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ} [القصص: 73] والسكَنُ يكون في الليل قطعًا، وطلب المعاش في النهار، أي إنه خلال هذا اليوم تتحقق الدورة الخاصة للأرض، بما استتبعها من جهدٍ بشريٍّ، ونشاطٍ إنساني، على مختلف المستويات، وفي مختلف جوانب الحياة، كي تبقى هذه الحياة، وكي تستمر ما استمرت الأرض على وضعها الراهن.

وكما أن للأرض دورةً سريعةً وقصيرةً، خلال يوم كامل، فإنَّ لها دورة أخرى كبيرة وطويلة تمتدُّ على مدار سنة كاملة من سنوات زماننا، وهذه الدورةُ هي التي تنجم عنها الفصول الأربعة، التي يكون لكل منها تأثيراتُهُ الخاصةُ في حركة الرياح، وتنقية الهواء، وهطول المطر، وتفجر الينابيع، وفي غرس النبات وإنمائه، ومدِّ الطير والحيوان بما يكفل عيشه

ووجوده.. ولو أمْعَنّا النظرَ في هذه التقلبات، وما ينجم عنها، وإمدادها للكائنات الحيّة بمقومات عيشها، لأدركنا كم لهذه الدورة العامة للأرض من تأثير على الإنسان، وهي تقدم له معاشه الكامل، حتى يتمكن من إشباع جميع حاجاته العضوية، وتأمين طاقته الحيوية، وبالتالي استمرارية وجوده الأرضي...

ولو أننا أخذنا مثالًا واحدًا على ذلك، وهو الثمرة التي تقدمها لنا الشجرة، لأدركنا كم هي مؤثرة في حياتنا دورة الأرض حول الشمس، خلال سنة كاملة. فهذا الماء الذي يُنْزِلُهُ الله تبارك وتعالى من السماء، ويروي به الأرض بعد مواتها، إنما تكمن فيه كل أسباب الحياة وذلك لقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} [الأنبياء: 30]. فالمطر الذي ينزل، شتاءً، يروي مزروعات الأرض... ثم يأتي بعده الربيع، فتتفتح البراعم، وتزهو الأزهار، وتخضر الأوراق، ثم تتكون الثمرة وتكبر.. ويقبل الصيف بدفئه وحره، فتنمو الثمرة وتنضجُ ثم تصيرُ صالحةً للغذاء.. وأخيرًا يقبلُ خريفُ الحياة فيُسقط ما على الشجرة من أوراق وثمار تالفة، ويهيّئ الشجرة لاستقبال المطر كي يغسلها ويرويها من جديد.

وما قيل عن ثمرة الشجرة، ينطبق على النبتة وعلى الطير، وعلى الحيوان وبالأخص على الكائن البشري، وذلك من خلال خضوع كل جنس من هذه الكائنات لأحكام الدورة العامة خلال السنة الأرضية... وإن نحن تأملنا تأثير هذه الدورة العامة، في الكائنات، بكل الأطوار والمراحل التي تمرُّ بها، فنتوقف عند حياة الإنسان فقط، من بين هذه الكائنات، لتبين لنا كيف رعت هذه الدورة شؤون هذا الإنسان بمعاشه الذي يتوقف عليه بقاؤه ووجودُه. أي إن معرفتنا بما مرَّ على الأرض وكائناتها، خلالَ الدورة، من مراحل الجمود والانتعاش، ووطأة الحر، ولسع البرد، وأخطار العواصف، وفوائد الانفراج والإنماء، تجعلنا ندرك عظمة التجارب التي مرت بها هذه الكائنات الحية وجعلتها قادرةً على التحدي، وصالحةً للحياة.

ولو أننا نريد أن نستقيَ من هذه الدورة شعورًا خاصًّا بنا، نحن بني البشر فلنقفْ عند هذا النسيم العليل الذي يلمسُ الأرض، ويداعبُ الورقة الخضراء..ولنتأملْ هذه القطرةَ من الندى على صفحة الورقة.. ثم لنتفكرْ بكل هذه الألوان الزاهية التي تملأ دنيا الأرض، ثم لنراقب السماء بغيومها المكفهرة، والأعاصير بزمجرتها المخيفة، وثورة البراكين، واندفاع السيول الجارفة، وغيرها من مظاهر القسوة والاحتقان.. وغيرها وغيرها من مظاهر الجمال والرقة.. فإن نحن فعلنا فلسوف نجد من خلال هذه المظاهر جميعها صورةً لمشاعرنا وأحاسيسنا.. فالعبوسُ في الطبيعة وزمجرتها، والظلامُ الدامس في أرجائها تعبيرٌ عن يأس الإنسان وآلامه وأحزانه، أما اخضرارُ الطبيعة، وتنوعُ ألوان أزهارها، وعطرُ رياحينها، فهي التعبير عن الفرح، والأنس، وعن الاطمئنان والأمل لما يعتمل في نفوسنا.. هكذا هي إذًا أمنا الأرض تمدنا بالرزق، وترفدنا بالشعور، فيكون العيش لهؤلاء الناس الذين يعملون للحياة، بقدر ما تعمل لهم الحياة نفسها...

ومن هذه التأملات في صفحة الكون، وفي الكرة الأرضية تحديدًا، بدورتيها الخاصة والعامة، نخلص إلى حكم جازم ويقيني، وهو أن جميع الأحوال التي تقلبت الكائنات الحية ــ وخصوصًا الإنسان ــ بين أحضانها، والتجارب التي تحملتها، والطقوس المختلفة التي مرت عليها، هي التي جعلتها قادرة على التحدي والصمود من أجل الحياة..

وانطلاقًا من فهم هذا الواقع، وبناء على هذه القاعدة، نجزم بأن التجربة السياسية يحتاج حاملها إلى أن يعيش مناخات، وطقوسًا، وتجارب تتناول مختلف صعد الحياة، أي تمامًا كما عاشت الشجرة أو النبتة البسيطة مختلف الأحوال الطبيعية. فإن أدرك ذلك صاحب الفكر السياسي أو من يريد أن يكون لديه فكر سياسي، ووعى قاعدة الربط ما بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وتأثر كل منهما بالأخرى، بما يمكن أن نسميه الدورة الخاصة والدورة العامة في حياة الإنسان، ثم تحمله مسؤوليةَ كل منهما، وعقدة العزمَ على الاستفادةِ

من دروسهما، فإنه في هذه الحال تتكون لديه التجربةُ السياسيّة التي لا تأتي إلا من خلالِ النظرِ الثاقب للأمور، والاطلاعِ على مختلف مجرياتها القريبةِ والبعيدةِ، والتحليلِ الدقيقِ للوقائع والأحداث، والربطِ في ما بينهما، ثم معرفة الخلفيات الفكرية، والمصالح الخفية التي تسيّر الأحداث... على أنه يقتضي لذلك أن يكون لديه، وقبل كل شيء، الاستعدادُ الكافي والإمكانية الواسعة لتقبلِ المصاعب والمشاق التي تعترض تطلعه السياسي، وهي بلا شك كثيرة ومتنوعة..

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن المعلوماتِ والأفكارَ السياسيّةَ التي يتلقاها الطالبُ في معاهد العلم لا تكفي وحدها لأن تكوّن لديه تجربة سياسية، أو أن تجعل منه شخصية سياسية، بل لا بد له من معايشة التجربة السياسية، والقدرة على الكفاح السياسي، شرط أن تكون لديه النيةُ والرغبةُ الصادقتان للعمل السياسي وذلك في ظل جميع الأوضاع والأحوال التي تنشئ الأحداث وتسيّرها...

وهكذا فإن الطالب الذي يتلقى الأفكار والمعلومات عن الأخبار والوقائع والأحداث لا يستوي هو ومن عايش هذه الأخبار والوقائع والأحداث....

وبناءً على هذا فالرجلُ السياسيّ الذي اكتسبَ التجربةَ السياسيّةَ يستقبل الأخبارَ والوقائعَ والأحداثَ كما تستقبلُ الشجرةُ الماءَ والهواءَ والشمسَ. ومن ثَمَّ يكون منفتحًا على كل ما اتصل به من هذه الأخبارِ والوقائعِ والأحداثِ لينشرهَا على المحيطين به تمامًا كما تتفتحُ أزهارُ الشجرة في الربيع لتزهوَ وتفوحَ رائحتُها أمام كل ناظر. وبعدها يبدأ الناس بقطف ثمارِ معرفتهِ السياسيةِ نتيجة تجربته التي تأسَّست على فكرٍ محدّدٍ كما يقطفُ أصحاب الشجرة ثمارها. وأخيرًا يحاول السياسيّ أن يزيلَ كل ما علق به من أخبارٍ كاذبةٍ ضارةٍ لأنه يكرهُ الدجلَ والكذبَ والسيرَ وراء الأهواء الشخصية ويُسقِطُ جميع هذه الأنواع من الأخبار وما شاكلها كما يُسقِطُ الخريفُ جميعَ الأوراق اليابسة والثمرَ الذي لا ينفع.

كيف يجب أَن نفكر سياسيًّا:

هنالك نوعان من التّفكير السياسيّ:

1 ـ تفكيرٌ في السياسة.

2 ـ تفكيرٌ في النصوص السياسية.

فالتفكير في السياسة هو نفسه التفكير السياسيّ، وهذا يختلف كلّ الاختلاف عن أنواع التفكير الأخرى. فهو يختلف عن التفكير التّشريعيّ مثلًا ـ وإن كان من نوعه ـ لأن التفكير التشريعيّ هو لمعاجة مشاكل الناس، في حين أن التفكيرُ السياسيّ هو لرعاية شؤون الناس. وهو كذلك يناقضُ التفكيرَ الأدبيّ، لأن التفكيرَ الأدبيّ إنما يعني بالألفاظ الحلوة والتراكيب الجميلة، ويطربُ للمعاني وهي في قوالب الألفاظ تساق بالأسلوبِ الأدبيّ.

فالتفكيرّ السياسيّ هو تفكيرٌ في الأخبار والوقائع وربط الحوادث بعضها ببعض، لذا فهو يخالفُ جميع أنواع التفكير الأخرى ولا تنطبق عليه أيّ قاعدة من قواعدها. بل لا يكاد يخضع لأيّ قاعدة، وما ذلك إلاَّ لأنه أعلى أنواع التفكير، وأصعبُ أنواع التفكير. أما كونُه أعلى أنواع التفكير فلأنه يتجه للإلمام بالأشياء والحوادث وبكل ما يصل إليه الفكر الإنساني. صحيحٌ أن القاعدةَ الفكريّةَ التي تُبْنَى عليها الأفكارُ وتنبثقُ عنها المعالجاتُ هي أعلى ما انتهى إليه التفكير، لكنّ هذه القاعدة هي نفسها فكرةٌ سياسيّة. لذلك فإننا حين نقولُ إن التفكير السياسيّ هو أعلى أنواع التّفكير، فلأنه يستند إلى اهتدائه للقاعدة الفكرية، التي تصلحُ لأن تكون أساسًا تبنى عليه جميع المعالجات السياسية.

وأما التفكيرُ بالنصوصِ السياسية فهو يشمل التفكير بنصوص العلوم السياسية ونصوص الأبحاث السياسية... والتفكيرُ السياسيّ الحقّ، هو التفكيرُ بنصوصِ الأخبار

والوقائع. لذلك كانت صياغةُ الأخبار هي التي تُعدّ نصوصًا سياسيّةً حقّةً. وعلى المرء أن يفكر في نصوص الأخبار، وصياغتها وكيفيّة فهم هذه الصياغة. لأن هذا وحده هو الذي يُعدّ تفكيرًا سياسيًّا، وليس الإحاطة بالعلوم السياسيّة والأبحاثِ السياسية. فالإحاطةِ بالعلوم السياسية والأبحاثِ السياسية تعطي معلومات، تمامًا كالتفكير في النصوص الفكريةِ، وتعطي فكرًا عميقًا أو مستنيرًا، لكنها لا تجعلُ المفكرَ سياسيًّا، بل تجعلهُ عالمًا بالسياسية، أي عالمًا بالأبحاث السياسية والعلوم السياسية. ومثل هذا العالم يصلح لأن يكون معلمًا ولكن لا يصلُح أن يكون سياسيًّا، لأن السياسيّ هو الذي يفهم الأخبار والوقائع ومدلولاتها، ويصلُ إلى المعرفة التي تمكنه من العمل، سواء أكان له إلمامٌ بالعلوم والأبحاث السياسية، أم لم يكن له إلمامٌ بها، علمًا بأن العلوم السياسية والأبحاث السياسية تساعد على فهم الأخبار والوقائع، لكن مساعدتها هذه إنّما تكون في جلب نوع المعلومات عند الربط، وليس غير ذلك.

وفي التطبيق العملي فإنه ـ مع الأسف الشديد ومذ أن وُجدَتْ فكرةُ فصل الدين عن الدولة، وتغلَّب على أصحابها موضوعُ الحل الوسط ـ انفردَ الغرب ـ ونعني أوروبا وأميركا ـ بإصدار المؤلفات والكتب في العلوم السياسيّة والأبحاث السياسية، على أساس فكرته عن الحياةِ وعلى أساسِ الحلّ الوسطِ، وعلى أساسِ الشّكلياتِ التي تعطي الفكرَ الوسطَ، الذي وُجدَ للتوفيقِ والمصالحة. وحين جاءت الفكرةُ الشيوعيّة واعتنقتها روسيا فإنه كان يؤمّلُ أن تخرجَ أبحاثٌ سياسيّةٌ على أساسِ فكرٍ ثابتٍ لا على أساسِ الحلّ الوسط. ولكن مع الأسف، فإن روسيا ظلت ملحقةً بالغرب في هذا الشأن، لذلك فإن العلومَ السياسيّةَ والأبحاثَ السياسيّةَ ظلت سائرةً في الطريق نفسه، مع اختلاف في الشكلِ لا في المضمونِ، من هنا فإنَّ الأبحاثَ السياسيّةَ والعلومَ السياسيّةَ، التي خرجت حتى الآن هي أبحاثٌ سياسيّةٌ لا يطمئن العقلُ إلى صحتها، فالعلوم السياسية هي أشبهُ بما يُسمّى علمَ النفس، مبنيةٌ على الحدسِ والتخمين. لذلك فإنه حين يجري التفكيرُ في نصوصِ هذه العلومِ والأبحاثِ، لا بد من أن

يكونَ المرءُ في حالة يقظة، وفي حالة حذرٍ من الانزلاقِ مع أخطائها، لأنها تتضمّنُ أفكارًا مخالفةً للواقع، وأبحاثًا هي غايةٌ في الخطأ. ولا بأس من قراءتها ودراستها ولكن مع اليقظةِ والحذرِ.

فالفردُ العادي والفرد النابغةُ، كلّ منهما في استطاعته أن يفكرَ تفكيرًا سياسيًّا، وفي مقدوره أن يكونَ سياسيًّا، لأن ذلك لا يتطلبُ درجةً معينةً من القدرة على التفكير، ولا درجةً معينةً من المعرفة، بل يتطلبُ تتبعَ الوقائع والحوادثِ الجارية، أي تتبعَ الأخبارِ. ومتى وُجِدَ هذا التتبعُ وُجِدَ التفكيرُ السياسيّ. إلا إن التتبعَ لا يصحُ أن يكون منقطعًا، بل يجبُ أن يكون متصلًا، لأن الحوادثَ والوقائعَ الجارية، تشكل سلسلة مترابطةَ الحلقات، فإذا فُقِدَتْ حلقةٌ منها انقطعت السلسلة، ولم يعد في مقدور الشخص أن يربطَ الأخبار وأن يفهمها.

والتفكيرُ السياسيّ ليس خاصًّا بالأفراد، بل قد يكون أيضًا في الجماعات، أي في الشعوب والأمم. فهو ليس كالتفكير الأدبيّ، الذي يحتاجُ فيه الفرد إلى معرفة بالألفاظ والتراكيب، ولا كالتفكير التشريعيّ الذي يحتاجُ إلى معرفةٍ معينة في مستوى الواقع التشريعي وفي الوقت نفسه إلى معرفةٍ بالوقائع والحوادث التي يُطَبّقُ عليها التشريع، سواء لمعرفة استنباطه وإقراره أو لمعرفة تطبيقه وإنفاذه. هذان النوعان من التفكير يتحققان بالأفراد فحسب ولا يتأتى لهما أن يكونا في الجماعات. لكنّ التفكير السياسيّ تفكيرٌ فرديّ وتفكيرٌ جماعيّ فكما يكونُ في الأفراد من حكامٍ وسياسيين، يكونُ كذلك في الجماعات أو في الشعوب والأمم. لا بل إنه لا يكفي أن يكونَ في الأفراد، بل يجب أن يكونَ في الشعوب. ومن دون وجوده في الشعوب لا يُوجَدُ الحكمُ الصالح. ولا يتأتّى وجودُ النهضة، ولا تصلحُ الشعوب لحمل الرسالات. ومن هنا كان لا بد من أن يُوجَدُ التفكيرُ السياسيّ في الشعب والأمة. ذلك أن الحكمَ إنما هو للشعب أو للأمة ولا تستطيع قوة أن تأخذه إلا إذا أعطاه الشعب والأمة.

وهذا شرط ملازم لاستمراره فإذا حصل اغتصابُه، فإنما يُغتصبُ لفترة، ثم يطاح بالحكم المغتصب ويعود الحق إلى نصابه.

وما دام الحكمُ هو للشعبِ والأمة، فإنه لا بد لهذا الشعب وهذه الأمة من أن يكون لديهما التفكيرُ السياسيّ. لذلك فإن التفكيرَ السياسيّ هو ضروريّ للأمة قبل الحكام، وضروريّ لاستقامة الحكم أكثر من ضرورته لإيجاد الحكم. ومن هنا كان لا بد من أن نثقف الأمة ثقافةً سياسيّة، وأن يكون لديها التّفكيرُ السياسيّ. أي لا بد من أن تُزوّدَ الأمة بالمعلومات السياسية والأخبار السياسية، وأن تُنمى لديها ملكة تقصّي هذه الأخبار وتحليلها. وأن يكون ذلك بشكلٍ طبيعيّ مُصطنع، أي بإعطائها الصحيحَ من الثقافة السياسية، والصادقَ من الأخبار، حتى لا تقعَ فريسةً للتضليل، ومن هنا كانت السياسيةُ والتفكيرُ السياسيّ هما اللذين يحفظان في الأمة الحياةَ، ومن دون ذلك تكون الأمة جثةً هامدة، لا حركة فيها ولا نمو.

إلا إن الخطأ في فهم السياسة، والضلالَ الذي يحصل في فهم السياسة إنما يأتيان من التفكير في النصوص الأخرى من أدبيةٍ وفكريةٍ وتشريعيةٍ، هنا يكون التفكير في الألفاظ والتراكيب مثلًا وتُفهَمُ هذه الألفاظُ والتراكيبُ كما هي، أو يكون التفكير في المعاني التي تحويها هذه الألفاظُ والتراكيبُ فتُفهَمُ هذه المعاني كما هي، أو يكون التفكير في دلالاتِ هذه الألفاظ والتراكيبِ فتفهم هذه الدلالات. وهنا يقع الخطأ أو الضلال. لأن التفكيرَ في النصوص السياسية يختلف كل الاختلاف عن التفكير في أي نص آخر. لأن الخطأ والخطر في التفكير السياسي إنما يأتيان من عدم التمييز بين النصوص السياسية، وغيرها من النصوص. فالنصوصُ السياسيّةُ، قد تكون معانيها موجودةً في هذه النصوص، وقد تكون موجودةً في غير النصوص، وقد تكون موجودةً في صياغة الألفاظ والتراكيب كالمعاهدات مثلًا، أو في التصريحات المسؤولة، وقد تكون في المعاني لا في الصياغة، وقد تكون في

الدلالات لا في المعاني ولا في الألفاظ وقد تكون في ما وراء هذه المعاني والألفاظ والدلالات، بل قد تكون مخالفةً لها أو مغايرة للنصوص مغايرةً كليّة. فإذا لم يُدْرَكْ ما يعنيه النصّ السياسيّ، مما هو مُتَضَمّنٌ في النص، أو خارجٌ عنه فإنه لا يُدْركُ على حقيقته بأي حال من الأحوال فيقع الخطأُ أو الضلالُ.

قد يعطي مسؤولٌ تصريحًا فيُفهَمُ منه شيء، ثم يعطي التصريح نفسه أو تصريحًا آخر في المسألة نفسها فيُفهَمُ منه شيء آخر قد يكون مخالفًا تمامًا لما أعطاه، بل يكون مناقضًا له. ويعطي مسؤولٌ تصريحًا عن أمر حقيقيّ، أي تصريحًا صادقًا، فيُفهم منه أنه تصريحٌ كاذب يراد فيه التضليل وقد يعطي تصريحًا كاذبًا فيفهم منه أنه تصريح صادق، وأن المقصودَ منه هو ما عناه، والكذبُ فيه أنه أعطيَ للاختفاء بالكذب. وقد يُقامُ بحسبِ التصريح وقد يُقامُ بعملٍ على خلافِ التصريح. وهكذا، فالظروفُ والملابساتُ هي التي تسلّط الضوءَ على التصريح فتكشفُ ما يُرادُ منه، وليس النصّ السياسي نفسه هو الذي يكشف ذلك. إن التفكيرَ السياسيّ لا يكون قريبًا من الصواب إلا على هذا الوجه أي إلا إذا جُعِلَتِ الظروفُ جزءًا لا يتجزأُ من النصّ أو العمل، وإلا إذا أُخِذَتْ كلّ حادثةٍ بمفردها وأُبْعِدَ منها التعميمُ والقياسُ.

ولقد عانت الأمةُ الإسلاميّةُ من سوء التفكير السياسيّ الكثيرَ من المصائب والويلات. فالدولةُ العثمانيّةُ مثلًا، حين كانت أوروبا تحاربها في القرن التاسع عشر، إنما كانت تحاربُها بالأعمال السياسية أكثر منها بالأعمال العسكرية، وإن وقعت أعمال عسكرية فإنها كانت مساعدة للأعمال السياسية. فما كانوا يسمونه بمشكلة البلقان مثلًا، هي مشكلةٌ أوجدتها الدول الغربية بالتصريحات، بإعلانها أن دول البلقان يجب أن تُحرّرَ من العثمانيين، أي من المسلمين. ولم يكن الغربيون يعنون أنهم سيحاربون الدولة العثمانية، بل كانوا يعتمدون بذلك على إيجاد القلاقل والاضطرابات في البلقان، عن طريق الفكرة القوميّة والتحرر. وأخذ

البلقانيون يقومون بالثورات، فكانت الدولةُ العثمانيةُ تقومُ بعملياتٍ عسكريةٍ لتخمد هذه الثورات، مراعيةً في الوقت عينه وضع الدول الأخرى، ومحاولة استرضائها؛ مع أن هذه الدول الأخرى هي التي كانت تسندُ الثورات وهي التي كانت توهمُ العثمانيين، وتجعلهم يقفون ضد هذه الثورات. كل ذلك إنهاك لقواهم وزعزعة لنفوذهم. وهكذا كان من نتيجة خطأ الدولة العثمانية، وضعف التفكير السياسي لدى ساستها أن خسرت البلقان، ثم لاحقتها فكرةُ القومية في عقر دارها، حتى قضت عليها القضاء المبرم.

وهذا بخلاف روسيا أو الاتحاد السوفياتي، فإنها قد وقعت في المشكلة نفسها في أوروبا الشرقية في الخمسينيات. نادت أميركا بتحرير دول أوروبا الشرقيةِ من الشيوعيّة، وأخذت تسندُ دولها وشعوبها سرًّا وعلنًا. لكن روسيا لم تقف موقفَ العثمانيين، بل عرفت أن فكرةَ التّحرير هذه هي حربٌ ضد روسيا أو الاتحاد السوفياتي، لذلك لم تهادنْ أميركا، بل اتخذتها العدوّ الأولَ. فلما قامت ثورة هنغاريا سحقتها ولم تجعلْ لها أي منفذٍ للنجاح، ولما ثارت تشيكوسلوفاكيا سحقت ثورتها من دون أي رحمة، وشددت قبضتها الحديدية على أوروبا الشرقية، واستعدت لحرب أميركا إنْ هي تحركت لمساندة أوروبا الشرقية سرًّا أو علنًا، مما أدى إلى إخفاق أميركا إخفاقًا ذريعًا حتى اضطُرّت بعد إخفاقها، وإدراكها موقفَ روسيا السياسي وفهمها السياسي، أن تتنازلَ عن فكرة محاربة الشيوعية وإضعاف روسيا، إلى عقد الاتفاقيات والتعايش معها. ولم ينجم كلّ ذلك عن قوة روسيا، بل عن التّفكير السياسيّ الصحيح لدى الاتحاد السوفياتي.

ومثلًا حين رأت أميركا أن إسرائيلَ التي أمدّتها بكل الأسباب لتصبح دولةً، تكاد تفلت من يدها، وتكاد إنكلترا تسترجعُ نفوذها على ما يُسمّى بدولة إسرائيل تمهيدًا لمدّ نفوذها من جديد على كل المنطقة، (كون الذين أنشأوا الدولةَ اليهوديةَ وأقاموها في فلسطين هم الإنكليز، وحكام الدولة اليهودية وأقاموها في فلسطين هم الإنكليز، وحكام الدولة

اليهودية ما زال معظمهم عملاء للدولة البريطانية)، حيث رأت أميركا ذلك في أواخر الستينيات، أطلقت على مشكلة فلسطين اسمَ مشكلة الشرق الأوسط، وصارت تقومُ بالأعمال السياسية، التي تمكنها من أن تتولّى المشكلةَ وحدها وصارت تتخذُ كلمة السلام وفكرةَ حل المشكلة وسيلةً لتعقيد المشكلة، وهكذا، استمرت في التضليل السياسيّ وبزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية وبتبني عملاء لها من زعماء الدولة العبرية حتى ارتمى معظم الشعب اليهودي في أواخر الثمانينيات، في أحضان أميركا.

وإننا نهيبُ بالعرب وعندهم الإسلامُ ألّا يقتفوا آثار اليهود وهم يلقون بأنفسهم في أحضان أميركا وألّا يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه اليهود باتباع طرائق الخداع، والدسّ، والأخبار المغلوطة. فأميركا التي اتبعت في الماضي أسلوب المغالطة حتى أنهكت قوى كّلٍ من العرب واليهود لم تتجّه اليوم إلى حل مشكلة المنطقة فحسب، بل إلى نقل المنطقة من حالة اضطراب ــ وتسميه حالةَ حرب ــ إلى حالة هدوء نسبيّ ــ وتسميه حالةَ سلام –. وذلك لكي تتمكنَ على مهل من تركيز المنطقة على الوضع الذي رسمته لها، وهدفها أن تطردَ الإنكليزَ نهائيًّا من المنطقة، وتنفردَ وحدها بالسيطرة وبسط النفوذ عليها كلّها، عن طريق تقوية ما يُسمّى بدولة إسرائيل. وهكذا صار ما يسمّى اليوم بمشكلة الشرق الأوسط مثل مشكلة البلقان سواء بسواء. وكما وقع العثمانيون وأهل دول أوروبا الشرقية في شرك التضليل السياسيّ، وقع اليهودُ فيه، ونخشى أن يقع العرب نهائيًّا في الشرك نفسه. وإذا لم يُوجَد التّفكيرُ السياسيّ لدى المسلمين اليوم لإدراك مشكلة الشرق الأوسط، كما أدركت روسيا مشكلةَ أوروبا الشرقية، فإن مصيرَ الشرق الأوسط سيكونُ مثل مصير البلقان سواءٌ بسواء.

فسوءُ التفكير السياسيّ هو الذي يدمرّ الشعوبَ والأممَ، وهو الذي يهدمُ الدولَ أو يُضعفُها، وهو الذي يحولُ بين الشعوب المستضعفَة والانعتاق من ربقة الاستعمار.

والتفكيرُ السياسيّ الذي ينفعُ هو التفكيرُ الجماعيّ وليس التفكير الفرديّ وحده، أي هو تفكيرُ الشعب والأمّة، وليس تفكيرَ الأفراد وحدهم حتى لو كانوا من العباقرة. لذلك يجب تثقيف الأمة تثقيفًا سياسيًّا، ويجب تمرين الأمة وتعليمها على التفكير السياسي، حتى يكون التفكير السياسي تفكير الأمة وليس تفكير الأفراد فحسب.

هذا هو التفكير السياسي، فهو تفكير في العلوم السياسية والأبحاث السياسية، وتفكير في الأحداث السياسية والوقائع السياسية. والتفكير الأول لا قيمة له من حيث رعاية شؤون الأمة، ولا يزيد على مجرد المعرفة للأفكار، أما التفكير في الأحدث والوقائع السياسية فهو الذي ينفع ويفيد وهو الذي يكون له أثر باهر وتأثير عظيم. لذلك فإنه إن جاز التفكير السياسي في العلوم السياسية والأبحاث السياسية وكانت منه فوائد للأفراد من العلماء في السياسة، فإن التفكير في الوقائع والأَحداث واجب على الكفاية للأمة.

تعريف السيَاسة

السياسة في اللغة العربية: من «ساس يسوس»، يقال: «ساس الدوابَّ يسوسها سياسةً» إذا قام عليها وراضها وأدبها، ومنه تسمية المعتني بشؤون الخيل «سايسًا».

فمعنى السياسة في الأصل يطلق على الرعاية والترويض في الدواب، فاستعملت مجازًا في رعاية أمور الناس، وسمّي الراعي لهذه الأمور «سياسيًّا» فقيل: «الوالي يسوس الرعية» إذا تولى أمرها ودبرها وأحسن النظر إليها. ومن أقوالهم: «كيف تكون الرعية مسوسة إذا كان راعيها سوسة» أي: كيف تكون أحوال الرعية بخير إذا كان المسؤول عنها مفسدًا مثل السوسة التي تنخر الخشب.

فالسياسة كما نرى: رعاية وإصلاح وتقويم وإرشاد وتأديب، أي هي: صلاح وإصلاح... والمتعاطي للأمور السياسية مصلح للخلل مرشد إلى الحق ودال على الصواب.

لكن هذا الوجه المشرق للسياسة قد شوِّه حيث أصبحت في عرف الناس في عصرنا سلوكًا منحرفًا عن الحق، ووصفًا هو الكذب والخداع والتضليل يلازم الحاكمين والسياسيين، أي: إن انحراف السياسيين عن الحق وظلمهم للشعوب وتخبطهم في أمورهم خبط عشواء شوَّه المعنى السليم للسياسة وجعل من الحاكمين أعداء للرعية بدل أن يكونوا ولاةً صالحين محسنين، فأدى ذلك إلى وجوه منهج خطير استغله دعاة فصل الدين عن الدولة وعززوا به دعوتهم تحت ستار الدفاع عن القيم الدينية بالمطالبة بإبعاد دعاة الدين عن السياسة بحجة أن المتدين ــ وهو إنسان يخاف الله ــ لا يليق به أن يتعاطى السياسة التي هي كذب واحتيال وظلم وخداع إلخ... وهذا حق أريد به باطل. أما كونه حقًّا فمن حيث إن المسلم لا يجوز له

ولا يليق به إلا أن يكون مسلمًا كامل الإسلام بعيدًا من كل ما ينافيه ويتعارض مع أحكامه، سواء في ذلك أموره الخاصة أو علائقه العامة مع سائر البشر. وأما الباطل الذي أريد بذلك القول: فهو منع المسلم الملتزم، الفقيه بدينه، من القيام بدوره في إصلاح المجتمع بناء على أحكام الإسلام، والتعميه على عامة الناس إمعانًا في إضلالهم وتضليلهم. فكان من واجب أولئك الداعين إلى إبعاد الدين عن السياسة استنادًا إلى تلك الحجة أن يدعوا ــ لو كانوا صادقين ــ إلى إصلاح الخلل الطارئ على السياسة وتقويم العوج الذي درج عليه السياسيون، وأن يعيدوا السياسة إلى حرم الإسلام ونطاقه ليعود لها معناها المشرق المشرِّف المصلح والمرشد، وليكون السياسي في حال وصوله إلى الحكم، يصون الحقوق ويحمي مصالح الناس.

السيَاسة في العرف الإسلامي

لم يتعارف المسلمون ـــ في المجال السياسي المعروف في أيامنا ـــ على «السياسة» بأنها مهمة لرعاية شؤون الشعب، وعلى «السياسي» بأنه الشخص المسؤول عن تلك المهمة، بل استعملوا ألقابًا أخرى كانت تختلف باختلاف العهود والعصور.

ففي زمن النبي (ص) لم يطلق عليه (ص): ـــ وهو ولي أمر المسلمين جميعًا ـــ أيّ وصف أو لقب سوى وصفَي: «الرسول والنبيّ»، فكان المسلمون ينادونه: يا رسول الله.. يا نبي الله.. ثم بعد وفاة الرسول (ص) اختار الصحابة أبا بكر الصديق رضي الله عنه خليفة، ولقبوه: «خليفة رسول الله».

ثم بعد وفاة أبي بكر توافق الصحابة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على تسمية ولي أمرهم: «أمير المؤمنين»، واستمر هذا اللقب هو الغالب لكثير من الخلفاء.

وقد ورد في السنّة النبوية ألقاب أخرى لولي أمر المسلمين هي: «الإمام» و«الخليفة» و«الراعي» و«السلطان»، لكن ألقاب: «الإمام والخليفة والسلطان» لا تطلق إلا على ولي الأمر الأعلى الذي هو: «أمير المؤمنين»، وأما لقب «الراعي» فيطلق عليه وعلى كل إنسان في عنقه مسؤولية أيًّا كانت هذه المسؤولية.

فلقب «الإمام» جاء في حديث الشيخين في الأصناف السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله، حيث جاء أول هؤلاء السبعة: «إمام عادل» وقد درج الفقهاء على استعمال هذا اللقب في مصنفاتهم وبحوثهم.

وجاء لقب «الخليفة» في حديث الشيخين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ص): (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون بعدي خلفاء، فيكثرون) قالوا: يا رسول الله: فما تأمرنا؟، قال: (أوفوا ببيعة الأول فالأول، ثم أعطوهم حقهم واسألوا الله الذي لكم فإن الله سائلهم عما استرعاهم). وروي عن رسول الله (ص) أنه ذكر أمام أصحابه أنه سيكون خلفاء تظهر في أيامهم المعاصي، فقالوا: أفلا ننابذهم بالسيف؟ قال: «لا، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان».

ولقب «السلطان» جاء فيما رواه الترمذي عن أبي بكرة نفيع بن الحارث رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: (من أهان السلطان أهانه الله) والمراد بلقب «السلطان»: صاحب السلطة والممسك بزمامها الذي هو أمير المؤمنين. والسلطان الذي يجب احترامه هو الخليفة الشرعي الذي يستحق السمع والطاعة، وما عداه فلا..

أما لقب «الراعي» بمفهومه العام الذي أشرنا إليه آنفًا فقد جاء فيما رواه الشيخان عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته. فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

أما حكام الولايات الخاضعة لسلطة أمير المؤمنين فكان يقال لأحدهم: «الأمير» أو «الوالي» ويعود أمر تعيينهم إلى الخليفة.

من أُسس النظام السياسي

في الإسلام

الإسلام نظام شامل كامل رضيه الله تعالى للمسلمين دينًا يصلون به أمور حياتهم الدنيا، وتصلح به أيضًا آخرتهم بعد الموت. وهو يختلف عن سائر الأنظمة الأخرى اختلافًا كبيرًا، بل لا مجال للمقارنة بينه وبين سواه، لأن الإسلام دين الله وشرعه أنزله رحمة للعالمين وهدىً لهم ونورًا، وهو تعالى اللطيف الخبير بعباده {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الملك: 14]، وما سواه فمن وضع البشر ونتاج أفكارهم القاصرة المتأثرة بالبيئة والتقليد، والمنجرفة مع هوى النفس الأمّارة بالسوء.

لهذا كان الإسلام نظامًا فريدًا جامعًا، واقعيًّا معقولًا، يقوم على أُسس لا يقوم على مثلها سواه. ومن أهمها:

أولًا ــ الولاء لله تعالى وحده:

فإن الإسلام يربي المسلم على أن يكون ولاؤه المطلق لخالقه الذي بيده مقاليد كل شيء، وذلك باتباعه ما جاء به خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (ص). وهذا الولاء لا يكون صحيحًا إلا بالاستسلام الكلي لحكم الله تعالى، كما قال تعالى: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا} [النساء: 65]. وهذا الاستسلام ينبغي أن يكون وليد محبة لله ولرسوله لا تعدلها محبة. وذلك بأن يكون الله ورسوله أحب إلى المؤمن من سواهما.

ثانيًا ــ التشريع لله وحده:

فإن بيان الحلال والحرام وتحديدهما في كل أمر وشأن لله تعالى وحده، لا مشرع سواه. فقد بين لنا على لسان رسوله محمد (ص) الأحكام والتشريعات وأمرنا بالحكم بما أنزل وحذّر من الإعراض عن حكمه وشرعه وإلا وقع المعرضون في ضلال كبير، فلا يجوز لأحد ــ وخصوصًا الحاكم ــ أن يترك حكمًا من أحكام الشريعة الإسلامية ليحكم بهواه أو بهوى غيره.

فالحلال كل ما لم يحرمه الشرع الحنيف والحرام ما حرمه. والحلال حلال إلى يوم القيامة، والحرام حرام إلى يوم القيامة. لا يملك أحد تغيير شيء من ذلك ولا تبديله.

فليس في النظام السياسي الإسلامي ما يسمّى اليوم «المجالس التشريعية أو السلطة التشريعية» لأن هذه المجالس أوجدتها واستحدثتها أنظمة متحكمة لتكون أداة بيدها تبرر أهواء الحاكمين وتوهم الشعوب بأن ما قرره هؤلاء هو موافق لإرادتهم ومشيئتهم، وبأن في تلك القوانين صلاح أمورهم. وذلك عكس الواقع تمامًا، فلذلك كثرت الثورات والانقلابات العسكرية وعمليات الاستيلاء على السلطة. وكلها تحصل تحت شعار إلغاء القوانين والأنظمة السابقة الجائرة ــ كما يقولون عنها ــ ثم يأتي النظام الجديد بقوانين جديدة وتشريعات أخرى وفق هواه هو، وتكون بسببها البلية أعظم، فيأسف الناس على العهود السابقة لأنها كانت أقل سوءًا وضررًا. ومن الأسف حقًّا أن ينسى كثير من الناس أن الحكم والتشريع وفق الهوى ضلال أيًّا كان ذلك الحاكم أو ذلك الذي يسمّي نفسه «مشرعًا» وسواء أكان فردًا أم مجلسًا فيه جماعة أو تجمع، فالهوى لا تختلف نتائجه، واتباع الهوى ضلال، لذلك أعلم الله تبارك وتعالى نبيه محمدًا (ص) بأن من لم يستجب له وحده فهو ضال فقال تعالى: {فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [القصص: 50].

ثالثًا ــ الخليفة ومعاونوه منفذون للأحكام الشرعية ولا يشرعون:

فإن الجهاز الإسلامي الحاكم الذي تولى الحكم بصورة شرعية مسؤول عن تنفيذ أحكام الشريعة والدفاع عنها وصون حرمتها من العبث والانتهاك، لأن الأحكام الشرعية معلومة واضحة وشاملة، فليس على الخليفة أو أميره إلا أن يطبق على كل قضية حكمها الشرعي إن كان يعلمه وإلا فعليه أن يستفتي أهل العلم عملًا بقوله تعالى: {فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ} [النحل: 43].

فالحاكم في الإسلام ليس مستبدًّا برأيه أي: ليس «ديكتاتورًا» يتحكم في الناس بهواه، لكنه مسؤول مؤتمن مأمور برعاية شؤون الرعية طبقًا لشرع الله تعالى، فإذا خرج الحاكم عن سبيل الإسلام فقد ظلم وعصى الله تعالى بهذا الظلم، وإن كان تركه الحكم بما أنزل الله جحودًا أو استهزاء به أو اعتقادًا بعدم صلاحه فقد كفر وخرج عن الملة. وفي أيّ حال فإن الحاكم إذا أخطأ وجب على المسلمين نصحه وتنبيهه ليعود إلى الحق ويرجع إلى الصواب. وما دام الجهاز الحاكم لا يحكم وفقًا لهواه بل طبقًا لأحكام الشرع فإن مجال التناصح بين الراعي والرعية مفتوح على أوسع نطاق، إذ لا يشعر الحاكم المنصوح بأنه يهان بالنصيحة، ولا يتوهم الناصح أنه يتعالى بنصيحته، بل كلاهما يعتقد أنه يطبق الشرع ويعمل به، هذا بالنصيحة وذاك بقبولها، فتتلاشى بذلك العقد النفسية بين المسؤولين والشعب، ويسود الود والإجلال والاحترام. وهذا ما بينه الرسول (ص) في الحديث الشريف حيث يقول (ص) خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم. وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويعلنونكم) رواه الإمام مسلم.

رابعًا ــ الشورى:

أي: أن يكون ثمة مجلس من أهل الحل والعقد من علماء الأمة وفقهائها، يرجع إليهم الحاكم في ما لا نص فيه من الأمور المستجدة. أما أحكام الشرع الواضحة الصريحة التي لا

خلاف فيها فلا مجال للشورى بخصوصها ولا يجوز حتى مجرد التردد في تطبيقها. لأنها حكم الله، {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: 36].

ومبدأ الشورى في الإسلام ليس أخذًا برأي فرد أو هوى جماعة في حكم من الأحكام، بل هو استنساب لما فيه مصلحة المسلمين مثل وضع الخطط الاقتصادية أو الحربية كما حصل قبيل معركة بدر الكبرى زمن النبي (ص) حيث نزل الرسول (ص) بالمسلمين في مكان من بدر، فقام الحباب بن المنذر فقال: يا رسول الله أهذا منزل أنزلك الله إياه فليس أن نتقدم عنه أو نتأخر، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فأجابه (ص): (بل هو الرأي والحرب والمكيدة) فأشار عليه بتغيير ذلك المكان والنزول في مكان آخر، وهكذا حصل فكان ذلك من أسباب قوة المسلمين وثباتهم في تلك المعركة الفاصلة.

الوعي السياسي

جاء في الحديث النبوي الشريف «مَنْ أَصْبَح لا يَهْتَمّ بالمسلمين فَلَيْس مِنْهم»، رواه الحاكم عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. والاهتمام هو التدبّر لرعاية الشؤون. ورعاية الشؤون هي السياسة.

وإن الاهتمام بالأحداث السياسية هو مقدمة للفهم السياسي الذي ينبغي أن يتصف به كل داعية. والفهم السياسي هو إدراك ما يحدث في العالم من الأحداث والوقائع السياسية، وهو يعتمد على عنصرين اثنين: المعلومات السياسية والأعمال السياسية، فمن دون العمل السياسي بعد حمل المعلومات السياسية يبقى حامل هذه المعلومات يتحدث بها ويحاضر بها لكنه لا يدعى سياسيًّا بل هو أستاذ في العلوم السياسية لا يصلح أن يكون داعية. فالداعية هو الذي يهتم بالأحداث السياسية لأنه يعدّها جزءًا من عمله والاهتمام بها هو اهتمام بأمور المسلمين. والعمل بالسياسة يُعدّ على جانب كبير من الأهمية في حمل الدعوة الإسلامية، لأنه يفتح مدارك المسلمين ويطلعهم على أوضاع الناس وأوضاعهم، فيعرفون عنها أعداء الإسلام والمسلمين داخل البلاد وخارجها. والوعي هو الإدراك المركز. والوعي السياسي هو النظرة إلى العالم كله من زاوية خاصة، لأنها إن لم تكن كذلك كانت سطحية ولم تكن وعيًا سياسيًّا. ووعي الأوضاع السياسيّةِ أو الموقفِ الدوليّ أو الحوادث السياسيّة هو غيرُ الوعيِ السياسيّ. لأنّ وعيَ الأوضاعِ السياسيّةِ، أو الموقفِ الدوليّ أو الحوادثِ السياسيّةِ هو تدبّرها أي الاهتمام بها. أو الوعيُ السياسيّ فهو تدبّرُ الإنسانِ لرعايةِ شؤونهِ على أساس مركز. وهو يقومُ على أمرينِ اثنين:

أولًا : أن تكونَ النظرةُ إلى العالمِ كلّهِ.

ثانيًا : أن تنطلِقَ هذه النظرةُ من زاويةٍ خاصةٍ محدّدةٍ. أي إن المسلم ينظر من زاوية الإسلام والشيوعي ينظر من زاوية الشيوعية إلخ.

والمقصودُ بالنّظرَةِ إلى العالمِ يتركّزُ في النّظرَةِ إلى الإنسان الذي يعيش في العالمِ، والمقصودُ بالنظرةِ من زاويةٍ خاصة يتركّز في مفهومٍ للحياة قائم على فلسفةٍ خاصّةٍ محددةٍ سواءٌ كانت هذه الفلسفةُ مبدأ مُعينًا أو فِكرَةً مُعَيّنَةً.

لكنّ الفلسفةَ الخاصّةَ، إنْ كانت مبدأ جعلتِ الوَعيَ السياسي ثابتًا آخذًا طريقه نحو غايةٍ واحدةٍ لا يتحوّلُ عنها، وينمي العراقةَ والتركيزَ في نفسِ الأمّةِ لا في نفوسِ الأفرادِ فحسب. والوعيُ السياسيّ يحتّم طبيعيًّا خَوْضَ النّضالِ في سبيلِ تكوينِ مفهومٍ مُعيّنٍ عن الحياة لدى الإنسانِ، من حيثُ هو إنسانٌ في كل مكانٍ، وتكوينُ هذا المفهوم هو المسؤولية الأولى التي ألقيت على الواعي، ولا تُنال الراحةُ إلا ببذل الجهد في أدائها. والواعي سياسيًّا يتحتم عليه أن يخوض النضال ضِدّ جميع الاتجاهات التي تناقضُ اتجاههُ، وضدّ جميع المفاهيم التي تناقضُ مفاهيمَهُ إذا أراد نشر رسالته، وهو والرسالة التي يحملها متلازمان ولا ينفصِلُ أحدهما عن الآخر قيد شعرة.

إلاّ إنه يجبُ أنْ يَظَلّ أساس كل شيء لديه من رؤية، وإدراك، وحِسّ، وفهم، هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة أي من خلال رسالته أو فلسفته.

فالنظرةُ إلى العالم من زاويةٍ خاصة تكون متعلقة بالحكمِ على الأشياء والأفعال، ورؤية الحقائقِ كما هي متعلقة بالإحساسات والإدراكات، لذلك لا بد للرائي من أن يرى الحقائقَ كما هي ويلتزمَ جانبَ الحقّ منها.

فالرسول (ص) كانت الزاوية الخاصة التي ينظر منها إلى العالم هي نشر الدعوة، ولأن قريشًا كانت هي القبيلة الكبرى في الجزيرة، وكانت هي رأس الكفر في الوقوف في وجهِ الدعوة، وَضَعَ قُريشًا نُصْبَ عينيه، وحَصَرَ الأعمالَ السياسية والحربية فيها: فكان يرسلُ العيونَ لِتَرْصُدَها، ويتعرض لتجارتِها، ويشتبك معها في حروب. وكان يكتفي من باقي القبائل بالوقوفِ على الحياد. وحين علم أنّ خيبر تتفاوضُ مع قريش لعقدِ حلف بينهما لمهاجمةِ المدينة، وسحقِ المسلمين، حَدّدَ زاويةَ العملِ بأن يهادنَ قريشًا، ويتفرغَ لِسحقِ خيبر. ومن هذه الزاوية الخاصة اتّخَذَ سياسةَ السلم أساسًا لأعمالهِ المقبلة، ما دامت تسيرُ في تحقيقِ غايته. فصارت أعماله كلها في هذه الفترة (من ذهابه للعمرة، ورضاه بإعراض قريش عنه، ولينه أمام تَعَنُّتِها، ومخالفته لأصحابه في ذلك) تسيرُ وفْقَ سياسةِ السلم.

فهذان مثلان إذًا من أعمال الرسول (ص):

أحدهما : عملٌ عامٌّ وهو التركيز على القبيلة الكبرى التي كانت تقف حجر عثرة في وجه الرسالة لكنَّه عمل قائم على النظر من زاوية خاصة هي نشر الدعوة.

وثانيهما : عمل خاص وهو التركيز على هدف معين، يقوم على مهادنة قريش كي يتفرغ لقتال اليهود في خيبر. وهذا العمل الخاص قائم أيضًا على النظر من زاوية خاصة وهي إقامة سلمٍ على قريش.

وبذلك يُشَاهَدُ كيف تسيطر النظرةُ للأحداثِ السياسية ــ من زاويةٍ خاصة ــ على الأعمالِ والتصرفاتِ، وكيف أنّه لولا هذه النظرة من الزاوية الخاصة، لكانت الأعمال لا معنى لها.

والدولُ الكبرى بَعْدَ مؤتمرِ برلين قد اتخذت لعملها تجاه الدولة العثمانية زاوية خاصة تقوم على سلخ الولايات عنها، وليس القضاءَ عليها، مع أنّها بحثت الأمرين معًا؛ ثم ركزت

جميع أعمالها بحسب هذه الزاوية الخاصة، ودخلت في صراعٍ سياسيٍّ بعضها مع بعض استمر أكثر من قرنٍ، حتى انتهى بزوال الدولة العثمانية.

وأميركا بَعْدَ الحربِ العالمية الثانية قالت: إنّ العالمَ شركةٌ، وإن أميركا لها أكثرُ الأسهم في هذه الشركة، فيجبُ أن تكونَ إدارة هذه الشركة في يدها، واتخذَت من هذا القول الزاويةَ الخاصةَ التي تنظرَ منها إلى العالمِ. والنظرة من هذه الزاويةِ هي التي جعلتها تتنكّر لإنكلترا وفرنسا. وتتفق مع الاتحاد السوفياتي. يقول هنري كيسنجر وزير خارجية أميركا سابقًا قبل البدء في محادثات «سالت» مع السوفيات: إن الوفاق ضروري بيننا حيث إنّ دولًا كثيرة أصبحت ومنذ فترة تستغل حالة الصراع المألوفة بيننا لصالحها... وهو بذلك يغمز من طرفٍ خفي إلى بريطانيا والصين وغيرهما..

أما لماذا لم يتوصل العملاقان إلى تفاهم حول التسلح في اجتماعاتهما السابقة مع اقتناعهما بضرورة الوفاق فلأنهما لم يعتمدا سياسة رفيعة في ذلك... فالسياسة الرفيعة هي فعل عقل حصيف وقلب رحيم والعقيدة التي تنبثق عنها أفكار الحياة، تملأ العقل بالوعي أي بالإدراك المركز، وتملأ القلب بالشعور أي بالعاطفة الصادقة وعنهما معًا يصدر الفعل. فالسياسة إذًا ليست فعل عقل فحسب، ولا فعل قلب فحسب، بل هي فعل عقل وقلب. وعندما يحصل اجتماع بين فئة وفئة أو شخص وشخص أو حاكم وحاكم ويدور البحث حول قضية تتعلق بمصالحهما سواء منها المادية أو الروحية ربما أدى هذا البحث بين الأطراف إلى قناعة لعقد اتفاقية حول القضية المعينة أو الصفقة المعينة، ولكن من دون أن توجد الثقة بينهما. لأن الثقة لا يمكن أن تنبثق لمجرد اللقاء وحده ولا لمجرد القناعة وحدها. فالقناعة تحصل بناءً على برهان يثبت صحة الشيء وصدقه. وهذا البرهان إما أن يكون عقليًا مرتبطًا بالشيء أو بالحدث، وإما أن يشعر الشخص بصحته وصدقه من غير أن يقوم دليل عقلي عليه. وأما الثقة فصحيح أنها تتولد عن القناعة، لكنها لا تتولد إلا من تكرار ثبوت مطابقة

الشيء للواقع، أي من صحة ثبوت الأمر وصدقه، كما أنها تذهب من تكرار ثبوت عدم صحة الأمر وصدقه. فأميركا اقتنعت عندما نظرت من زاويتها الخاصة أنَّ الذي يهدد وجودها هو روسيا، وروسيا اقتنعت بأن الذي يهدد وجودها هو أميركا، ولذا رأت كل واحدة منهما أن تحافظ على علاقات طيبة مع الأخرى من دون المساس بعناصر القوة لدى كل منهما، بل بالمحافظة على كل ما وصلت إليه أيديهما سابقًا، وفي التنافس على كل منطقة رمادية أي ليست محسوبة على كلتا الدولتين.

هذا بالنسبة إلى المصالح.. أما بالنسبة إلى الإيديولوجيات فإنه لا أمل لإحداهما أن تنال من الأخرى، ولذا لن يطرأ تبدل أو تغير من هذه النواحي أو حتى مجرد البحث في هذه الأمور. وعلى هذا نرى أنَّ القناعة متوافرة لدى الدولتين، وستبقى هذه القناعة لديهما حتى تتغير موازين القوى.

أما الثقة بينهما فلم تحصل في الماضي في يوم من الأيام، ولن تتولد عن قناعتهما في المستقبل، وهذا ما يجعل لقاءات رؤسائهما أو زعمائهما تتعثر دائمًا. هذه هي الكيفية التي تكون عليها النظرة من زاوية خاصة إلى الأحداث السياسية التي تجري في العالم. وإذا كان الوعي السياسي قد أصبح لدى الدول الكبرى بديهة من البديهيات وأصبحت معرفة السياسة الدولية الخبز اليومي للسياسيين، فإن المفروضَ في أبناءِ الأمة الإسلاميةِ، أن يكونَ الوعيُ السياسيّ من أول ما يتحلون به، وأن يعملوا كي يُصْبحَ شائعًا بين الناسِ، وبديهةً من البديهيات في المجتمعِ، لأن وظيفتهم الأصلية، هي حملُ الدعوةِ الإسلامية إلى العالم، ونشر الهدى بين الناس. وهذا لا يتأتى إلا إذا كانوا سياسيين، وإلا إذا نظروا إلى العالمِ من زاويتهم الإسلامية الخاصة، وإلا إذا كان لديهم الوعي السياسي الكامل.

والوعيُ السياسي عند المسلم لا يعني أن تكون النظرة إلى العالم من زاوية خاصةٍ، مهما كانت المعرفة بهذه الزاوية قليلة أو كثيرةً، فمجردُ تكوين النظرة إلى العالم القائمة على زاويةٍ

خاصةٍ يدلّ على وجود الوعي السياسي، وإن كان هذا الوعي يتفاوت قُوةً وضعفًا بتفاوتِ سعة المعارف وسعة الزاوية. وبناءً على ذلك، فالوعي السياسيّ لا يخص السياسيين والمفكرينَ، وإنما هو عامّ وممكن أن يكون لدى العامة والأميين ولدى العُلماء والمتعلمين. والوعيُ السياسيّ حاجةٌ مُلحةٌ لا غنى عن توافره لدى الأمة الإسلامية ومن دون هذا الوعي لا يمكنُ إدراك قيمة الإسلام في حياة الأفراد والمجتمع، ولا يمكنُ ضمانُ سير الأمة في مقارعة الاستعمار سيرًا مستمرًّا في جميع الظّرُوف، أي في الانتصار والهزيمة على السواء. ومن دونه تتعطلُ فضائلُ الإسلام لدى المسلمين وتزدادُ حَالةُ الأمة سوءًا وتنقطعُ أسبابُ الرقي عنها، وتُهْدَرُ الجهود التي تبذلُ في إنهاضها. فوجود الوعي السياسي مسألةٌ في منتهى الضرورة للأمة الإسلامية، وهي من دون مبالغة، مسألة حياة أو موت لها.

ويبرز الوعي السياسي في الأمة إذا نظرت إلى العالمِ من زاويةِ الإسلام. ولكن لا يظهرُ هذا الوعيُ لدى الفرد إلا إذا نما وتفتّح.

ومن هنا كان على الواعي سياسيًّا ألّا يحصرَ ذهنَهُ في القضايا المهمة التي تقع في محيطه وما ينجم عنها من أعمالٍ سياسيةٍ، بل يجبُ أن يجعلَ نظرتَه نظرةً واسعةً بحيث تتناولُ كلّ عملٍ سياسيّ يحصلُ من أيّ دولةٍ كبرى في العالم.

إن على السياسيّ حين ينظرُ في الأعمال السياسيةِ أن يبعدَها عن التجريد والشمولِ وأن يربطَ كلّ عملٍ بالأوضاع المحيطةِ به والملابساتِ التي تكتنفه. فلا يصحّ أن يأخذَ العمل مجردًا من أوضاعه وملابساتهِ ولا يصحّ أن يعمِّمَ الموضوعَ تعميمًا شاملًا، ولا يصح أن يقيسَ على العملِ الواحدِ أي أعمال أُخرى، ولا أن يرتب الأعمال ترتيبًا منطقيًّا فيصل إلى نتائج منطقية بالقياس على حادثة معيّنة، بل يجب أن يتجنبَ ذلك ويبتعدَ عنه، فلا يوجد أخطر على الفهم السياسي من المنطقِ والقياس على عمل محدد، لأنّ أعمالَ الحياة متباينة ومختلفة ولا يشبهُ بعضها بعضًا، بل كان عملًا لهُ أوضاعه وله ملابساته. لذلك عليه أن يربط العمل

بالمعلوماتِ السياسية المتعلقة به، وأن يأخذه وسط أوضاعه وملابساته، وحينئذٍ يفهمهُ فهمًا أقرب إلى الصواب.

والواعي سياسيًّا يحذَرُ دائمًا أن يكونَ ذهنُهُ فريسةَ الدعاياتِ والإعلانات ويتحاشى أن يضيعَ عن الوقائعِ أو يضلّ في تحرّي الحقيقةِ عن الغايةِ التي يعمل لها.

والميزةُ التي يتمتّعُ بها الواعي سياسيًّا هي الحَذَرُ في تلقّي الأنباءِ والآراءِ وتمحيصها وفرزها عما يمكن أن يعلَقَ بها من شيء مهما بلغت تفاهتُهُ.

ويحذَرُ الواعي سياسيًّا من تسلّطِ ميولهِ على الآراء والأنباء؛ فرغبات النّفسِ وقد تجعله يُفسّرُ الرأي أو النبأ تفسيرًا بعيدًا من الصحة، فقد تُضفي على النبأ أو الرأي ما يجعلُ الواعي يتخَيّلُ أنَّ كلًّا منهما عين الصدق وهو كذِبٌ، أو يخيّل إليه أنّهُ كذبٌ وهو صدْقٌ. لذلك لا بدّ من أن يتبيّنَ القولَ والعملَ الذي يُعْمَلُ، ولا يكفي أن يُدرِكَ ذلك ، بل إن الواعي سياسيًّا هو الذي يُدرِكُ الأشياءَ ويُعلنُها للناسِ ويضعها على بساطِ البحث والمُناقشة حتى يَعْمَلَ على إيجادِ الوعي عند الأمّةِ بمجموعها، وحتى لا تُؤخَذَ بعدُ بالألفاظِ والأسماء والألقابِ، وتتعوّدَ غربلةَ الأخبار وتصفيتها. يقول الإمام علي (ع): «اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية». ولا يصحّ اعتبارُ المرءِ واعيًا وعيًا سياسيًّا صحيحًا إذا كانَ يقولُ شيئًا ويعملُ بخلافِهِ، أو يرى رأيًا ولا يجهَدُ في تطبيقه.

إنّ إيمانَ الواعي بمبدأ أو بفكرةٍ وعيًا سياسيًّا صحيحًا يتمثّل في أفعالهِ لا في خطاباتِه وكتاباته ولا في أحاديثِهِ ومناقشاتهِ. فإذا لم تتجدّد أفكارُهُ في أعمالٍ وآثارٍ، حقّ لغيرِهِ، أن يشُكّ في وعيهِ أو في صِحّةِ وعيهِ على الأقلّ. فالواعونَ، أفرادًا كانوا أو جماعاتٍ، لا يتأكّدُ وعيهم إلا بالعملِ، ولا يظهرُ صدقُهم إلاّ بالإقدام والتضحية. وهذه هي العلامةُ الفارقةُ للوعي السياسيّ الصحيح.

بناءً على ذلك لا بُدّ من أن يُنفقَ الدعاة المسلمون أقصى ما عندهم من الجهدِ في تكوين الوعي السياسيّ لدى الأمةِ، وبقَدرِ ما يُنفقون من جهدٍ في نشر المفاهيمِ الإسلاميّةِ وإذكاء المشاعرِ الإسلاميّة، يرتفعُ الوعيُ ويقوى. فإذكاء الشعورِ بحاجةِ العالم إلى الإسلامِ يجبُ أن ينبثقَ عن إذكاء الشعورِ بحاجةِ الأمّةِ إلى الإسلامِ. ويجبُ أن يُنفقَ الجهدُ بكامله حتى تتحقق نظرة الأمّة إلى العالم من زاويةِ الإسلامِ، وأن تتركّز هذه النظرةُ ولو إجمالًا في جَمهَرَةِ الناسِ، وأَن يُلاحظَ هذا الأساسَ عند بذلِ الجهدِ ليُفهَمَ الإسلامُ على حقيقته وتثار أشواقُ الناسِ إليه.

التجربة السياسيّة

السياسة أفكار تتعلق برعاية الشؤون، سواء كانت قواعد أو عقائد وأحكامًا، أو كانت أفعالًا جرت وتجري على مسرح الحياة، أو كانت أخبارًا تروى عن هذه الأفعال. فإذا كانت هذه الرعاية تعالج أمرًا واقعًا قائمًا حاليًّا أو سيقوم في المستقبل، كانت «سياسة». وإن كانت هذه الرعاية تهتم بأمر مرّ وفات منذ فترة وجيزة أو بعيدة كانت تاريخًا لا سياسة. لذلك فإن التاريخ كان سياسة فأصبح تاريخًا لا سياسة. لذلك فإن التاريخ كان سياسة فأصبح تاريخًا. سواء أكان حقائق لا تتغير بتغير الأوضاع، وهو ما يجب أن يحرص السياسيّ على معرفته، أم كان حوادث في أوضاع معينة وذهبت بذهابها، وهو ما يجب أن يؤخذ بمعزل عن أوضاعه.. وأن يكون قارئ التاريخ في حالة وعي عند قراءته حتى لا يأخذ حوادثه مجردة من أوضاعها، فيقع في الخطأ، ويقع الضرر من أخذه ذاك.

والتجربة السياسية تتكون لدى السياسي إذا توافرت له أربعة أمور:

أولها: المعلومات السياسية.

وثانيها: المداومة على تقصي الأخبار السياسية الجارية.

وثالثها: حسن الفهم للأخبار السياسية.

ورابعها: الابتعاد عن القياس وهوى النفس في محاولة فهم الأحداث والوقائع السياسية.

أما المعلومات السياسية، فهي المعلومات التاريخية، المبنية على حقائق التاريخ التي تتناول الأشخاص والحوادث، والتصرفات المتعلقة بهم من حيث الوجه السياسي. وهي كذلك المعلومات عن العلاقات السياسية، سواء بين الأفراد، أو الدول، أو الأفكار التي تحكم تلك الأفراد أو الدول. فهذه المعلومات هي التي تكشف معنى الفكر السياسي، سواء أكان خبرًا، أو عملًا أو قاعدة، أو عقيدة أو حكمًا. ومن دون هذه المعلومات لا يستطيع المرء فهم الفكر السياسي، مهما أوتي من ذكاء وعبقرية، لأن المسألة مسألة فهم، لا مسألة عقل. يقول الإمام علي (ع): «إني وإن لم أكن عمرت عمر من كان قبلي فقد نظرت في أعمالهم، وفكرت في أخبارهم، وسرت في آثارهم حتى عدت كأحدهم، بل كأني بما انتهى إليَّ من أمورهم قد عمرت مع أولهم إلى آخرهم، فعرفت صفو ذلك من كدره ونفعه من ضرره».

وأما معرفة الأخبار الجارية ولا سيما الأخبار السياسية، فلأنها معلومات، ولأنها أخبار عن حوادث جارية، ولأنها هي محل الفهم، ومحل البحث، لذلك لا بد من معرفتها. ولما كانت حوادث الحياة تتغير قطعًا، وتتجدّد، وتختلف، وتتناقض، فلا بدّ من دوام تتبعها، حتى يظل السياسيّ على علم بها. أي حتى يظل واقفًا في المحطة التي سيمر منها القطار فعلًا، لا في محطة لن يمر منها القطار الآن، أو كان مرّ منها قبل وقت ثم تغيرت، فصار يمر في محطة أخرى. لذلك لا بد للسياسي من تتبع الأخبار بشكل متلاحق بحيث لا يفوته أي خبر سواء أكان مهمًّا أو تافهًا. وأن يكون كمن يتحمل عناء البحث في كومة تبن، من أجل حبة قمح، أو في عدد كبير من المحار من أجل حبة لؤلؤ وقد لا يجدها. لأنه لا يعرف متى يأتي الخبر المهم، ومتى لا يأتي. من أجل ذلك لا بد من أن يظل على تتبع دائم للأخبار كلها، سواء التي تهمه أو التي لا تهمه. لأنها حلقات مرتبطة بعضها ببعض، فإذا ضاعت حلقة انقطعت السلسلة، وصعب عليه معرفة الأمر، بل قد يفهم الأمر حينئذٍ خطأ، ويربط الواقع

بخبر أو بفكر انتهى وذهب، ولم يعد قائمًا. لهذا لا بد من ملاحقة الأخبار بشكل متتابع حتى يتسنى فهم السياسة فهمًا صحيحًا.

والفرد من حيث هو إنسان يعيش على وجه هذه الأرض، هو «سياسي» بالمعنى الضيق للكلمة. لأنه يرعى شؤون نفسه، أو شؤون من هو مسؤول عنهم، أو شؤون أمته أو شؤون مبدئه أو وطنه. ويكون نشاطه الضيّق هذا محصورًا في نطاق مصالحه الذاتية ولا يخرج عنها. أما الأفراد والكتل، أو الدول أو التكتلات الدولية، الذين يتصدون لرعاية شؤون أمتهم أو دولهم، فإنهم يعدون «سياسيين» طبعًا من حيث كونهم من بني الإنسان، وطبيعيًّا من حيث طبيعة عملهم ومسؤولياتهم. وهم الذين يطلق عليهم لفظ «السياسي»، الذي لا يصح أن يطلق على الفرد العادي، لأنه محدود التفكير في نواحي رعاية الشؤون ومحدود نطاق العمل في الحياة. والبحث في السياسة إنما يعني هؤلاء السياسيين، ولا يعني أولئك الأفراد.

ولقد عرَّف العلماء السياسة بأنها فنّ الممكنات، أو فن الممكن. وهذا التعريف صحيح. إلا إنه من ناحية ما تواضع عليه الناس من حصرها في الأشياء الآنية، فهو خطأ، لأنه يعني الواقعية بمعناها الخاطئ، أي بحث الواقع والسير بحسبما يمليه هذا الواقع.

ولو سلمنا بهذا المكان لما كان تاريخ، ولما وجدت حياة سياسية متطورة، لأن التاريخ هو الواقع الذي تغير، والحياة السياسية هي تحويل الوقائع الجارية إلى وقائع أخرى. لذلك كان تعريف السياسة بأنها فن الممكن يجعل الناس، ومنهم بعض السياسيين، يخطئون في فهمه. ولكن من حيث إن كلمة «ممكن» تعني ما يقابل المستحيل والواجب، فإن هذا التعريف صحيح. لأن السياسة ليست فنّ المستحيل. بل هي فنّ الممكن فحسب. فالأفكار التي لا تتعلق بالممكنات، أو على الأصح التي لا تتعلق بالوقائع الممكنة، فإنها ليست سياسية، بل هي مجرد خيالات حالمة أو تخيلات. ولكي تكون الأفكار أفكارًا سياسية، فلا بد من أن تتعلق بالممكن. وعلى هذا كانت السياسة بهذا المفهوم فن الممكن لا فن المستحيل.

والسياسي، بالمعنى الذي قدمناه، هو في حاجة إلى أن تكون لديه تجربة سياسية، فإذا عانى السياسة وباشرها، فهو السياسي الذي يستحق هذا اللقب أو هذا الاسم. وإن لم يباشرها، فهو السياسي النظري.

وأما اختيار الأخبار، فإنما يحصل بأخذها، لا بمجرد سماعها. وعلى السياسيّ ألّا يأخذ إلا الخبر المهم، فهو إذا سمع أن رئيس وزراء فرنسا سافر إلى لندن، فإنه يسمع هذا الخبر ويأخذه، لكنه إذا سمع أن مستشار ألمانيا سافر إلى برلين، أو اجتمع بالأمين العام لهيئة الأمم، فإنه يسمعه ولا حاجة به إلى أخذه. إذ يجب أن يميز السياسي بين ما يأخذه وما لا يأخذه، وإن كان يسمع الأخبار كلها. لأن الأخذ إنما يكون للأخبار المهمة التي تكون من أخذها فائدة، ولا يكون الأخذ لغيرها وإن كانت قد تشكل معلومات. وها هو التتبع، أي التتبع للأخذ لا لمجرد السماع.

إن كثيرًا من الناس عندما يحاولون تفسير الأحداث السياسية يجعلون لعواطفهم نصيبًا كبيرًا في تفسير هذه الأحداث، لأنهم لم يستطيعوا أن يبعدوا هوى أنفسهم في أثناء التفسير، كما أن كثيرًا من الناس يحفظون كثيرًا من الوقائع التي حدثت في الماضي وأصبحت في ذمة التاريخ، فكلما جدَّت وقائع يسارعون فيقيسونها على الوقائع التي حدثت ويجزمون بصحة تفسيرهم للوقائع المستجدة، مستشهدين بالقول الذي يتردد على ألسنة الناس: «التاريخ يعيد نفسه» من دون أن يربطوا الأعمال السياسية بأصولها أي من دون أن يكون لديهم المعلومات الكافية عن البلد الذي وقعت منه أو عليه الأحداث السياسية... فمثلًا بريطانيا أي دور لها في العالم اليوم؟ من الحزب الأكثر تأثيرًا في مجريات الأحداث في بريطانيا، هل هو حزب العمال أم حزب المحافظين؟ ما مراكز النفوذ لها في العالم؟ هل ما زالت السياسة البريطانية مؤثرة في العلاقات الدولية؟ من العملاء الذين يتعاملون معها؟

عندما نعرف بعضًا من هذا أو أكثر فإننا نستطيع بعدها أن نضع الأعمال السياسية التي تصدر من هذه الدولة أو تقع عليها ضمن أوضاعها وملابساتها، وأن نفسرها في اليوم الذي حصلت فيه وأن تستمر ملاحظاتنا على ما يطرأ على هذه الأعمال أو هذه الأحداث من تغيّرات أو تطورات، حينئذٍ فقط في استطاعتنا أن نعيها ونحكم عليها حكمًا صائبًا لأننا نعيش أوضاعها ونعرف ملابساتها.

والسياسة بمعناها المحلي كرعاية شؤون الدولة وإن كانت مهمة، فلا يصح أن تكون هي محل الاهتمام فحسب، ولا يصح الاقتصار عليها. لأن جعلها محل الاهتمام الكلّي يعني الأنانية والعمل للذات، إلى جانب يؤجج الصراع الداخلي بين السياسيين ثم بين أفراد الأمة أو فئات منها. وفي هذا ضرر على الدولة والأمة. ثم لأن الاقتصار عليها فيه غفلة عن شؤون الأمة. والسياسي لا بد من أن يرعى شؤون أمته حتى يكون سياسيًّا، وهذا لا يتأتى إلا بالاهتمام بشؤون الأمم الأخرى، والدول الأخرى، ومعرفة أخبارها، وتحركاتها، والإحاطة ما أمكن بمعلومات عنها. لذلك كانت السياسة الدولية، والسياسة الخارجية جزءًا لا يتجزأ من السياسة، وركنًا أساسيًّا منها من حيث هي سياسة. لذلك لا تكون السياسة بمعنى السياسة العامة إلا إذا كانت أفكارًا عن رعاية شؤون الأمة، وأفكارًا عن رعاية شؤون الأمم الأخرى والدول الأخرى. فعلاقة السياسة الدولية والسياسة الخارجية، بالسياسة العامة علاقة جزء من كل، بل الجزء الجوهري من كينونتها.

والسياسة الخارجية والسياسة الدولية، التي يجب الاهتمام بها، هي سياسة الأمم المؤثرة لا سياسة جميع الأمم، وسياسة الدول المؤثرة لا سياسة جميع الدول، ولا سيما في ما له علاقة في نظر السياسي بأمته أو دولته، أو العقيدة التي تقوم عليها دولته. ومن هنا كانت السياسة الخارجية والسياسة الدولية، إنما تعني سياسة الأمم المؤثرة، والدول المؤثرة، ولا سيما المؤثرة في سياسة أمته ودولته، سواء كان هذا التأثير قريبًا أو بعيدًا. فمثلًا لو أنَّ انقلابًا حصل

في هايتي أو موناكو، فليس مهمًا أن يعرفه السياسي، ولكن لو حصل انقلاب في البرازيل أو كوبا، أو في الحبشة أو أوغندا، فمن الضروري أن يعرفه، لأن الأول لا يؤثر في الوضع الدولي، ولا تأثير له في أمته أو دولته، أما الانقلابات الأخرى، فلها تأثير في بعض الدول، ولها تأثير في المسلمين، لذلك فعلى السياسي المسلم أن يهتم بها.

والعناية بالسياسة الدولية عند المسلمين بدأت منذ حصلت البعثة، أي قبل أن يقيم الرسول (ص) الدولة الإسلامية. واستمرت بعد قيام الدولة الإسلامية، لذلك يجب أن تستمر ما دام في الدنيا مسلمون. فالاهتمام بالسياسة الخارجية، أو السياسة الدولية أمر لازم للمسلمين، وهو فرض كفاية عليهم. لأن خطر الشعوب والأمم غير الإسلامية على المسلمين وعلى الأمة الإسلامية خطر دائم، وفيه قابلية لأن يكون خطرًا داهمًا، فاتقاؤه فرض، ومعرفته إنما هي من أجل اتقائه، وكثيرًا ما اتقى رجلٌ سياسيٌّ قدير بفطنته وحصافته مصائب قد تنزل بشعبه برمّته. أمّا إذا لم يكن على رأس السياسة رجل قدير فلا يستبعد أن تقع بلاده في كثير من الكوارث والمحاذير. لذلك كانت معرفته فرضًا، واتقاؤه فرضًا، وإن كان فرضًا على الكفاية. إلا إنه يجب أن يعلم أن السياسة الخارجية للدول كلها تتغير، وتتبدل، وتنتقل من حال إلى حال، فلا بد من أن يعرفها السياسي المسلم على ما هي عليه بحسب الواقع والحقيقة، ثم أن يعرفها إذا تغيرت، ويعرف كيف أصبحت وذلك ليظل دائمًا على معرفةٍ بدرجة خطرها ليعمل على اتقائه، مهما كان هذا الخطر بسيطًا. وهناك أمثلة كثيرة تؤيد ذلك... فمثلًا الدولة الإسلامية في القرن السادس عشر الميلادي، كانت الدولة الأولى، وكانت تشكل خطرًا دائمًا على دول العالم. لكنها بعد منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، صارت هدفًا لأطماع الدول الأخرى، حتى قُضي عليها، واتخذت جميع الوسائل للحيلولة دون رجوعها.

ومثل آخر: كانت دول أوروبا في القرن التاسع عشر وبعد الحرب العالمية الأولى، تسيطر على أفريقيا، وأكثر بلاد آسيا. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، انحطَّت إلى حد أن فقدت معظم سيطرتها، وفقدت الكثير من قدرتها، وصارت معظم السيطرة والقوة لأميركا، ثم لروسيا.

ومثل ثالث: كانت بريطانيا دولة عظمى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم فقدت قوّتها بعد ذلك لكنها لم تفقد سيطرتها. ولكن منذ أوائل الستينيات في القرن العشرين الميلادي أخذت تفقد هذه السيطرة، وأخذت تتلاشى قدرتها. إلا إنها ظلت قادرة على الدسِّ والمناورات السياسية، وظلت تحاول إعادة وجودها، وإعادة تأثيرها، وإعادة سيطرتها، لكنها في كل هذه المحاولات فقدت زخم قوتها على العمل، وإن ظلت محتفظة بقدرتها على الدّسِّ والمناورات. وليس من المحتمل أن تفقد قدرتها على الدس والمناورات ما دامت دولة. فها هي ذي بريطانيا ــ الدولة المحدودة القدرة ــ تتآمر في أوائل عام 1987 مع اليهود على ضرب الجيش السوري، رامية ــ إذا تمكنت لا سمح الله ــ من ضربه، إلى إقامة دويلاتٍ طائفيةٍ على أنقاض دول المنطقة بعد تفتيتها وجعلها كانتونات. ومن أجل ذلك أخذت تحرِّض الدول الأوروبية على مقاطعة سوريا بعد أن قاطعتها هي ابتداءً، ثم أخذت تبثُّ الادِّعادات المختلفة وعلى رأس ذلك ادِّعاؤها بأن سوريا تشجِّع الإرهاب الدولي، وأنها أرسلت من يحاول تفجير طائرة شركة العال، وغير ذلك من الافتراءات العجيبة الغريبة...

ومثل رابع: كانت أميركا تسيطر على العالم كله بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من إخفاقها في سياستها الدولية، فإن سيطرتها على العالم، وقدرتها على الأعمال السياسية والعسكرية ظلت في أوجها حتى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. فأخذت سيطرتها تضعف، وصارت قدرتها على الأعمال السياسية غير فاعلة، وصارت تتردد في القيام

بالأعمال العسكرية في العالم، ووجد بين الدول من يجرؤ أن يقول لها: لا... وكانت جميع الدول من قبل تسير في ركابها على الرغم من أنها كانت تتظاهر بمحاولات التمرد.

ومثل خامس: كانت روسيا بعد الحرب العالمية الثانية تقف في وجه دول الغرب كله وكانت تخيف دول العالم كافة، لكنها منذ دخول السبعينيات في القرن العشرين، أخذت تساير أميركا وأحياناً تنفذ لها رغباتها، ولم تعد تخيف أحدًا من دول العالم. وانتهى أمرها إلى امبراطورية روسية، تخاف الصين، وتجامل دول أوروبا، وتحاول استرضاء جميع الدول حتى الدول الصغرى منها.

فالسياسي حين ينظر في حالات الدول وأخبارها، وحين يحاول فهم السياسة الداخلية والخارجية، لا يصح إلاّ أن يدرس أحوال كل دولة من الدول المؤثرة، وعليه أن يأخذ حال الدولة في الوضع الذي هي فيه لا قبله، حتى يكون فهمه صحيحًا، وحتى يكون سياسيًّا يحسن العمل السياسي.

فالسياسة إذا أطلقت إنما تعني السياسة الدولية، لأن أبرز ما فيها هي الحوادث العالمية، ولأنها من دون ذلك لا تسمّى سياسة. صحيح أن محاسبة الحكام هي من السياسة، وأن رعاية شؤون الأمة داخليًّا هي من السياسة، لكن ذلك ليس هو كل السياسة، لفقدانه الجزء المهم من السياسة وهو السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية هي الأساس، وهي التي تجعل السياسة سياسة بالمعنى الصحيح.

وإذا كان النظام الديمقراطي يُعدّ السياسة الداخلية سياسة، لأن من صلبه وجود المعارضة، فإن نظام الحكم في الإسلام، وهو نظام الخلافة، قائم على رعاية الشؤون، وعلى القيادة الفردية، فليس فيه معارضة، بل فيه محاسبة. لذلك كانت السياسة في الأمة الإسلامية تعني السياسة الخارجية، والسياسة الدولية؛ لأن الأمة كلها يجب أن تظل مدركة أن جميع الشعوب والأمم غير الإسلامية هي غير راضية عنها وربما تتربص بها الشر وتناصبها العداء،

وسوف تشتغل بالمؤامرات والدسائس لإضعاف الدولة الإسلامية، ولقهرها، والقضاء عليها، لذلك يجب أن تكون الأمة كلها مشغولة باتقاء الخطر الخارجي، أي أن تظل مهتمة بالسياسة الخارجية والسياسة الدولية، بالمعرفة، والتتبع، ورؤية مواطن الخطر.

على أن الدولة الإسلامية لا تعني أنها الحكام، بل هي الأمة التي تحت سلطان الخلافة فعلًا. فالأمة كلها هي الدولة، والدول جميعها تعرف ذلك، وتعمل على أساسه. وما دامت الأمة مدركة أنها هي الدولة، فإنها تظل متتبعة لأخبار وأحوال الدول الأخرى، والشعوب والأمم الأخرى، حتى تظل على بصيرة من أعدائها، وحتى تظل في حالة استنفار فعلي ضد هؤلاء الأعداء. ولهذا فإنه يجب أن تظل أخبار السياسة الخارجية، شائعة في الأمة كلها، مدركة من الناس بشكل عام. وأن يكون همُّ السياسيين والمفكرين، إطلاع الناس على السياسة الخارجية. بل إن الناس حين يوكلون عنهم نوابًا في مجلس الأمة للمحاسبة والشورى، إنما يختارون على أساس فهمهم للسياسة الخارجية، وإطلاعهم على السياسة الدولية، لأن هذا هو الذي يجب أن يكون موضع اهتمامٍ لدى الأمة، وهو الذي يجب أن يكون موضع اهتمامٍ أيضًا لدى وكلائها في مجلس الأمة. أما السياسيون، والمفكرون بشكل عام، فإن معرفة السياسة الخارجية، والسياسة الدولية، لا بد من أن تكون هي الطاغية على أعمالهم وأفكارهم، لأن المسلم إنما يعيش ويحيا ويموت من أجل الإسلام {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام: 162]. وإذا كان الجهاد ذروة سنام الإسلام، فإن حمل الدعوة الإسلامية هو الغاية التي من أجلها يكون الجهاد. وهذا يستوجب معرفة السياسة الخارجية والسياسة الدولية. على أن بِغَضِّ النظر عن هذا، فإن الدولة التي تطمح أن يكون لها تأثير ما، وأن تتمتع بالنفوذ والمجد، تجعل السياسة الخارجية أساسًا لتطلعاتها، ووسيلة لتثبيت مركزها في الداخل والخارج. إذًا فعلى السياسيين والمفكرين، أن يحيطوا بالسياسة الخارجية، والسياسة الدولية، سواء كانوا في الحكم أو خارج الحكم، لأن هذا هو الذي

يجعلهم سياسيين، أي راعين لشؤون أمتهم. فالشؤون العليا للأمة إنما تتمركز في السياسة الخارجية والسياسة الدولية. ومن هنا كان واجب الأحزاب السياسية كلها، والسياسيين عمومًا، ورجال الفكر، والعلم، أن تكون السياسة الخارجية والسياسة الدولية أهم ما يشتغلون به.

وإذا كان لا بد من معرفة السياسة الخارجية والسياسة الدولية، ولا سيما للسياسيين، والمفكرين، والعلماء، فإنه لا يصح الاقتصار على معرفة القواعد العامة، والخطوط العريضة، أي لا يصح الاقتصار على الاجمال، والنتائج، فالاقتصار عليها وحدها، وإن كان مفيدًا، فهو لا يكفي لإدراك الخطر، ولا لمعرفة كيفية الاتقاء، ولا لفهم الحوادث والوقائع، والنوايا، والأهداف. بل لا بد من معرفة التفاصيل، والأعمال، والحوادث، ثم تحليلها والوقوف على النوايا والأهداف. بل حتى تعرف نوايا العدو، تجاه الدولة والأمة، لا بد من أن يعرف أولًا كلامه ووضع هذا الكلام. وثانيًا تصرفاته والأوضاع التي جرت فيها هذه التصرفات، وثالثًا: علاقاته ووضع هذه العلاقات. ومن غير معرفة الثلاث المذكورة لا يمكن الاطلاع على نوايا العدو. وهذه الثلاث تحتاج معرفتها إلى معرفة التفاصيل: فالكلام لا بد من معرفة تفاصيله، والأوضاع التي قيل فيها هذا الكلام. وكذلك التصرفات، والعلاقات. فإذا زار رئيس جمهورية الولايات المتحدة الصين، فإن هذه الزيارة ليست للنزهة، ولا للتجارة، ولا لتلقي العلم، بل هي عمل سياسي. فلا بد من تتبع تفاصيل هذه الزيارة، ومعرفة دقائقها، وإذا كان سواد الأمة لا يهتم بالتفاصيل، فإن أفرادها البارزين ولا سيما السياسيين، لا بد من أن يعرفوا ذلك، لأنهم مسؤولون، ولأنهم يرعون شؤون الأمة، والأمثلة كثيرة على ذلك. إنَّ الحوادث الجارية في العالم، تعطي خير أمثلة على ضرورة معرفة التفاصيل: فالعداء المستحكم بين الصين وروسيا، أمر معروف، فإذا أعطى رئيس وزراء الصين تصريحًا ضدّ روسيا، أو تصريحًا ضد بولونيا، أو تصريحًا ضد ألمانيا الشرقية أو الغربية، فلا بد من أن يدرس هذا التصريح، وأن

يجري تصور الوقائع التي يحويها، أو التي يهدف إليها. لأنه وإن كانت الصين لا تشكل خطرًا علينا، فإن روسيا بدأت تشكل خطرًا آنيًّا منذ دخولها أفغانستان، والصين ربما قد تشكل خطرًا مستقبليًّا. ومعرفة حالة العداء لا تتأتى إلا بمعرفة التفاصيل، وتتبعها. والتنافس القائم بين أوروبا وأميركا، قائم أيضًا بين بعض دول أوروبا والولايات المتحدة، فإذا أعطى وزير خارجية بريطانيا تصريحًا ضدّ الولايات المتحدة، وأعطى وزير خارجية فرنسا تصريحًا بتأييد الولايات المتحدة، فيجب أن يفهم التصريحان على أساس أنهما تصريحان لأوروبا، وأن يدرك أن ما بين أوروبا وأميركا هو تنافس وليس عداء. حتى ولو كان فيه أذى لأوروبا أو لأميركا.

وأيضًا: إذا قامت أميركا ببيع أسلحة إلى إيطاليا، فلا يصح أن يُعدّ مثل بيع غسالات لهولاندا. إن هناك فرقًا كبيرًا بين علاقة الدولتين بأميركا، وهناك كذلك فرق بين بيع الأسلحة وبيع الغسالات. وكذلك إذا أعطت إنكلترا قرضًا لروسيا، وأعطت قرضًا للصين، فإن هناك فرقًا بين علاقة كل من الدولتين بإنكلترا. وإذا عقدت فرنسا معاهدة ثقافية مع روسيا نفسها، فإن هناك فرقًا بين المعاهدة الثقافية الإنكليزية، والمعاهدة الثقافية الفرنسية، وهكذا يجري تتبع التفاصيل في الكلام، والتصرفات، والعلاقات، إذ لا يكفي أن يعرف الإجمال، بل لا بد من أن تعرف التفاصيل.

هذا وإنه في الحالة الدولية الحاضرة، تعتمد الدول المؤثرة، في سياستها على ما يسمى بالديبلوماسية، أي على الاتصالات، وعلى العملاء، وهي خطة قد تتغير، في حالة الخطر، وتعود تلك الدول إلى اعتماد أسلوب الأعمال العسكرية مقرونًا بالأعمال السياسية. إلا إنَّ ذلك ــ في أي حال ــ داخل تحت دائرة الاهتمام بالتفاصيل. فإذا كان هناك عملاء لأي دولة من الدول المؤثرة كأميركا وبريطانيا وروسيا وفرنسا فإنه لا بد من معرفة هذه الاتصالات والاطلاع على تلك الأعمال بتفاصيلها ولا سيما ما كان خفيًّا منها.

وإذا كانت أوروبا تعمل على بثّ روح الثقة في الدول الأخرى، فإنها إنما تعمل ذلك لإضعاف موقف أميركا، وروسيا، ولإيجاد قوة ذاتية خاصة بها. ولكن مهما كان الأمر فإن أوروبا تُعدّ نفسها صديقًا لأميركا، ومن أهل البيت. وتُعدّ روسيا عدوة لها. فلا يصح أن نصل إلى نتيجة واحدة لموقف أوروبا تجاه الدولتين. فإن أوروبا وإن عملت لإضعاف أميركا، فإنها إنما تعمل لرفعة شأنها لدى أميركا حتى تعاملها معاملة كريمة، لكنها حين تعمل على إضعاف روسيا، فإنها إنما تعمل على هدمها وإضعاف نفوذها.

وإذا كانت فرنسا قد منعت الأسلحة عن اليهود وأميركا أعطتهم الأسلحة على أوسع نطاق، فإن ذلك لا يعني أن فرنسا ضد اليهود، وأن أميركا مع اليهود، لأن الدولتين، كما نعلم، تؤيدان اليهود، وتريدان قصدًا واحدًا هو إضعاف المسلمين وخلافهما في فهم أسلوب التأييد ظهر في الأسلحة، بمنعها أو بإعطائها.

فالسياسية الخارجية والسياسة الدولية، المعتمدة من الدول الأخرى سواء جرت عن طريق العملاء، أو بالاتصالات أو جرت بالأعمال السياسية أو الأعمال العسكرية، فإن معرفة التفاصيل، أمر لا بد منه، وذلك لمعرفة هذه السياسة نفسها، ولمعرفة النوايا والأهداف، ولإدراك ماهية الكلام أو التصرف أو العلاقة. وما لم تعرف هذه التفاصيل، فإنه لا تكون تلك السياسة قد عرفت، ولا صار المرء سياسيًّا، وبالطبع لا يدرك النوايا والأهداف على حقيقتها.

عالم السيَاسَة اليوم

ما تقدم كان عرضًا مختصرًا لأُسس وأساليب فهم التجربة السياسية كقواعد عامة ومعلومات كلية لا بد من الاطلاع عليها لكي تتكون لدينا التجربة السياسية ونصبح قادرين على فهم التحرك الأمبريالي الصهيوني في عالمنا الإسلامي، ودول العالم الثالث التي تُعدّ قاعدة وساحة عمل للمستعمرين من غربيين أو شرقيين... ونحن عندما نخاطب شعوب وحكام دول العالم الثالث نسأل كيف يستطيعون أن يحرروا بلادهم إذا لم يتفقوا على أيديولوجية معينة، وما إذا كان في استطاعتهم الاتكال على الديموقراطية الرأسمالية، وهي التي تشجع أبناءها على استعمارهم والتحكم بمصائرهم، أم على الاشتراكية الشيوعية التي تُحَجِّرُ على أبنائها، وتسعى للتحكم في المستضعفين من البشر بعد أن تفسد أذواقهم وتشككهم في معتقداتهم؟! فإذًا لا يبقى للعالم الثالث إلا الإسلام، فهو وحده الذي يأخذ بيد المستضعفين فيوفق في ما بينهم ومن ثم ينهض بهم ويرفع من شأنهم، كما أنه لم يبق للديمقراطيين الرأسماليين والاشتراكيين الشيوعيين إلا الإسلام لكي يتخلصوا من الجشع والاستكبار والكفر والإلحاد. وبعد هذا علينا أن نتطرق إلى أُسس وأصول إدارة الصراع السياسي، أو إدارة الأزمات السياسية طبقًا لما يعمل به الشرق أو الغرب لاستمرار نهب بلادنا، وتكريس واقعها المجزأ المتخلف وديمومة هجرة العقيدة... عقيدة هذه الأمة وسر مجدها الغابر... وكمقدمة لذلك لا بد من وصف لحالة عالم السياسة اليوم. فإن الوضع السياسي الدولي إن دل على شيء فإنما يدل على حجم السقوط الذي تعانيه الحضارة المادية، والانفصال الكامل بين هذه الحضارة المادية والحضارة الإنسانية الصحيحة.... فدنيا السياسة اليوم سوق تجارية كبرى

تدور فيها المساومات ليل نهار... لا يعترف فيها مطلقًا بالعدالة... فالعملة الوحيدة السائدة فيها هو الأمر الواقع... الأمر الواقع في السوق الدولية الكبرى أساس الجغرافيا أو القلم والريشة التي ترسم بها الخرائط... والأمر الواقع شأنه بذلك شأن العملة النقدية في هذه السوق التجارية الكبرى إذ إنها هي التي تحسم البيع والشراء والمكسب والخسارة، وبذلك يكون الاتفاق السياسي ترجمة صادقة لقوى الموقعين على الاتفاق... والصراع الدولي في إحدى مراحله يتم بالضرورة بطريقة تشبه الصورة التي حددناها، وذلك لأن المعركة هي إحدى مراحل الصراع، وصياغة النتيجة الإجمالية للمعارك في اتفاقيات وقرارات مرحلة أخرى لها قواعدها وضوابطها التي تتفق بشكل أو بآخر مع ما سبق ذكره عن هذه السوق التجارية الكبرى... هذا ومن أهم الضوابط والقوانين التي تتحكم وتنظم التحركات التي تجري على المستوى المحلي أو العالمي هو قانون الترابط، فيقال ضمن هذا السياق: إن الغالبية العظمى من مناطق العالم مرتبطة بعضها ببعض إذ إنها تصل في النهاية إلى كل من أميركا أو روسيا أو أوروبا بطريقة أو بأخرى... وتبعًا لذلك فإن طريقة معالجة أي مشكلة تتوقف على تأثير النتيجة النهائية في التوازن بين الدولتين العظميين ومنافستهما. ومعنى ذلك أنه ليس ضروريًّا التوصل إلى حل القضية نفسها فهذا يأتي في المرحلة التالية بالنسبة إلى هاتين الدولتين، فما يهمهما بالدرجة الأولى هو قضية التوازن بالإبقاء على الحالة القائمة إن لم تستطع أي منهما تطويرها لما هو أفضل بالنسبة إليها. إذ يتوقف حل أي مشكلة محلية إلى حد كبير على مقدار ضعف أو قوة أي من الدولتين العظميين في مناطق الاحتكاك الأخرى... وبناءً على ذلك فالمهم جدًّا لمن يريد فهم التحركات السياسية فهمًا صائبًا دقيقًا يمنحه القدرة على إحباط المؤامرات أو الرد عليها هو: وضع تعريف دقيق ومحدد للمشكلة أو الأزمة التي يريد المستعمر التعامل معها. مثلًا ما التعريف الدقيق المحدد للحرب اللبنانية ولاحتلال فلسطين؟ أو لأزمة منطقة الشرق الأوسط برمّتها كما يحاول المستعمر أن يطلق عليها؟

من الخطأ الفادح والخطر الكبير الركون إلى القياس والتعميم في تعريف أي مشكلة أو أزمة. فالقياس والتعميم لا يجوزان، ولا مجال أبدًا لترك أي إبهام أو غموض في التعريف، إذ إن ذلك لا يعني إلا الابتعاد عن الفهم الواقعي لأبعاد الأزمة. كما أنه لا مجال للتصور الكلي أو الانطباعات العامة. فالإِنطباعات العامة شيء والتعريف والتحديد بمنتهى الدقة شيء آخر. وكثيرًا ما يعطي التعريف والتحديد بمنتهى الدقة نتائج تختلف اختلافًا كبيرًا عمّا توحي الانطباعات العامة التي تدور في رأس أي واحد منا... إنّ التعريف للمشكلة أو الأزمة السياسية يستلزم أن يكون عملًا علميًّا وفكريًّا يتناول أصول وجذور المشكلة، أو الأزمة التي يقف السياسي في مواجهتها، إذ عليه أن يرصد حركة الأزمة الراهنة وأن يمد بصره إلى اتجاهاتها المستقبلية مع عدم إغفال مستمر لتفاصيل الوقائع والمزاج النفسي لأطراف الأزمة المؤثرين فيها.

* يجب حساب ــ بمعادلات لا تقبل الخطأ ــ عدد جميع الأطراف المشتركة في الصراع أو الأزمة أو المشكلة السياسية مباشرة أو غير مباشرة، تلك الأطراف المشتركة أو المهتمة عمليًّا بالصراع. كما يجب الكشف عن دواعي اهتمام هؤلاء الأطراف جميعًا بهذه القضية السياسية وما هي على وجه التحديد مطالبهم، وكم هي قدراتهم الواقعية على التدخل في هذه الأزمة أو ذاك الصراع.

* استقراء الجو العالمي المحيط بأي صراع أو أزمة وذلك لقوة تأثير الجو العالمي المحيط بأي أزمة سياسية في نتيجة تلك الأزمة السياسية. بل إن هذا الجو مضافًا إلى ما سبق من النقاط في السطور السابقة يجعل نتيجة الصراع محققة حتى قبل أن تنتهي المعارك العسكرية في حالِ وجود وجه عسكري لتلك الأزمة... فمما لا شك فيه أن نتائج الصراعات السياسية المختلفة في عالم السياسة اليوم تعتمد على القوة والتوازن. ولكن مما لا يمتد إليه الشك أيضًا، هو احتياج ذلك إلى المبررات.

* ومما لا بد من كشفه بدقة: الهدف أو الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الدولة أو الدول المشتركة أو التي سوف تشترك في إدارة أزمة ما كأزمة الشرق الأوسط بعامة أو أزمة لبنان بخاصة.... وما الوسائل التي يمكن أن يستخدمها كل مشترك في الأزمة.... وما مقدار كفاءة هذه الوسائل وقدرتها، لأن ذلك كله يتحكم في نتائج الصراع المستقبلية من جهة، وما يستدل به على مدى التزام هذه الجهة أو تلك بهذه الوسائل من جهة أخرى... ومن ثم معرفة مدى قدرة وكفاءة المكلفين بتنفيذ الخطة فإن مقدرة المكلفين بالتنفيذ تؤدي دورًا أساسيًّا ومهمًّا في كتابة النتائج.... وهكذا كانت الأهداف الأميركية طبقًا للتنظير الكيسنجري في الشرق الأوسط في بداية السبعينيات أو قبل ذلك ترمي إلى تحقيق حل يعزز النظم المعتدلة ويضعف الوجود السوفياتي في المنطقة.

يقول كيسنجر: لا بد من إبعاد السوفيات من منطقة حساسة قلقة لم تعرف الاستقرار منذ زمن طويل. فاستمرار الوجود السوفياتي فيه تهديد مستمر باحتمال حدوث مواجهة بين الدولتين العظميين. على الولايات المتحدة أن تقوم فورًا بملء الفراغ بعد ذلك حتى تصبحَ الحَكَمَ الأوحد بين أطراف النزاع (الكيان الصهيوني وحكام بعض الدول العربية) وهنا يصبح اعتماد كل من هذه الدول العربية بحكامها، وكذلك حكام اليهود على واشنطن وحدها سواء بطلب المساعدة المادية أو التأييد السياسي... في أيّ حال ما سبق كان مقدمة لفهم إدارة الصراع. أما قواعد إدارة االصراع في عالم السياسة اليوم فيتلخَّص في النقاط الآتية:

1 ــ الصراعات والأزمات مستمرة، فهي تجري كل يوم وباستمرار في العالم. والأزمات الساخنة هي التي تتسم بالخطورة لكونها تجري في المناطق الحساسة بصورة خاصة للدولتين العملاقتين ومن يشاركهما في هذا الموقع... وهذه المناطق تسمى بالمناطق الرمادية... ودرجة حرارة الأزمة تقاس بمدى تأثيرها في احتمال التصادم بين هاتين الدولتين... ولما كان التصادم، يعني انتهاء الدولتين العملاقتين كانت القناعة لدى كل منهما بأبعاد فكرة

التصادم، حتى غدت فكرة التصادم بينهما قريبة من المستحيل في ظل القوة النووية. فإدارة الصراع إذًا من قبل أيّ دولة تحتاج إلى مهارة تامة وحسابات دقيقة الغرض... ومن الأوْلى أن تعرف الأمة الإسلامية ذلك لتتمكن من إدارة الصراعات الموجهة ضدها...

2 ـ وعلى الرغم مما سبق فإن الحروب المحلية تظل جائزة ضمن الوفاق الدولي القائم. وهي غالبًا ما تكون في أكثرها حروبًا لأن كلًا من الدولتين تقف إلى جانب مصالحها التي تتمثل بمساندة طرف من الأطراف المتصارعة. وتضع الدولة الموجهة في قمة اهتماماتها تقدير الحسابات وإعادة تقديرها من حيث إنه لا يمكن تجاهلها ولا يمكن جرح كبريائها، ولا الاعتداء على مصالحها من الطرف الآخر، بل وعند حساب الكسب والخسارة ذاته في كل عملية من العمليات لا يمكن أن يكون هناك طرف غالب وطرف مغلوب ولكن دائمًا تكون النتيجة مكسبًا ناقصًا أو خسارة محدودة.

3 ـ عادة في مثل هذه الصراعات تتجنب الدولتان العملاقتان، والدول التي دونهما، مستوى قوة الاشتراك المباشر بالقوات، وتكون المساندة عن طريق طرف ثالث. وهذا تطور جديد في إدارة الصراع لأن تورطهما يمكن أن يحصل مباشرة كما حدث في انقلاب 14 تموز 1958 في العراق الذي جاء بعبد الكريم قاسم إلى الحكم إذ قامت الولايات المتحدة الأميركية بإنزال قواتها في لبنان وبريطانيا في الأردن... كذلك تورطت الولايات المتحدة في كوريا بقواتها وقوات حلفائها كما تورطت مرة أخرى في فيتنام وقاتلت في كمبوديا حين كانت تضرب قواعد الفييتناميين الشماليين هناك. ولكن بعد ذلك تغيرت قواعد اللعبة بحيث أصبحت الدولة الكبرى لاعب كرة أما غيرها فهو الكرة.. وليس معنى ذلك أن احتمال تدخل قوات هذه الدولة مباشرة قد استبعد تمامًا فلقد شهدنا أخيرًا تدخل قوات أميركية وأخرى فرنسية في لبنان بوساطة ما سمِّي بالقوات المتعددة الجنسيات.. وما ذلك إلاَّ لأن مثل هذا الاستبعاد تمامًا، قد يعني انهيار نظرية الردع ذات الجناحين من أساسها. حيث إن لنظرية

الردع جناحين لا بد من وجودهما معًا، كيما تستطيع هذه النظرية التحليق عاليًا في سماء عالم السياسة القائم. وهذان الجناحان أحدهما مادي يكون في وجود القوات الرادعة مستعدًّا لتلقي الضربة الأولى إذا ما وجهت إليه بأقل ما يمكن من الخسائر، والجناح الآخر للنظرية هو نفسي يكون في العزيمة والإصرار على استخدام هذه القوات للوصول إلى تحقيق الهدف.

4 ـ إدارة الصراع في ساحة السياسة الدولية تعتمد على (الفعل)، علمًا إن (رد الفعل) هو الذي يرسم ملامح الفعل ويحدده وليس العكس، أي إن القدرة على توجيه الضربة الثانية هي التي تتحكم في الرغبة والتوجه لتوجيه الضربة الأولى، فالقدرة متغلبة هنا على الرغبة أي إن صمّام الأمان في الصراع الدولي على مستوى الدولتين العملاقتين محكومٌ بمدى قدرة الدولتين.. فتوجيه الضربة الأولى ممكن وفي كل وقت... ولكن ماذا بعد ذلك؟

هذا هو السؤال بل هذا هو الضمان. والموازنة بين الفعل ورد الفعل في حاجة إلى تكملة الحوار مع الآخر أو الآخرين (فقد يشترك طرف أو عدة أطراف)... ويجب أن يستمر الحوار حتى النهاية ليرى كل طرف إمكانيات الطرف الآخر إزاء كل فعل يوجه إليه. أما إذا وجه الفعل على أساس حسابات وتقديرات الحوار مع الذات أو مع النفس الذي يتم من طرف واحد فإن الحسابات تكون خاطئة... والفعل أو الإقدام يجب أن يبلغ إلى الطرف الآخر عن طريقِ وسائل الاتصال التبادلية، ويجب أن تكون الرسائل واضحة لا لبس فيها وصادقة لا تعتمد على التهويش، فإن قابلية تصديق الطرف الآخر للرسائل الموجهة إليه شرط أساسي لاستمرار اللعبة في اتجاهها المطلوب. ويمكن أن ترسل الرسائل عن طريق المؤتمرات الصحفية أو الوسائل الدبلوماسية، أو إجراء التحضيرات والاستعدادات كافة بصورة علنية، حتى يراها الطرف الآخر كيما يتسنى معرفة وتقدير رد الفعل الذي يبنى على أساسه الفعل كما سبق.

5 ــ لم تعد السياسة في خدمة الاستراتيجية كما لم تعد الاستراتيجية في خدمة السياسة كما كانت الحال في عالم السياسة في الأمس. لقد أصبح الأمران ممتزجين تمامًا يسيران جنبًا إلى جنب في تداخل كامل. فالوسيلة السياسية وحدها لم تعد صالحة للتوصل إلى نتائج حاسمة في إدارة الصراع كما أن الوسيلة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحسم الصراع أو تصل به إلى نتائج نهائية...

6 ــ إن كل من يشترك في الصراع اليوم يشترك فيه ويديره من دون أن يتورط فيه، مع الأمل في تحقيق شيء من وراء الصراع. وهذا يستدعي فهم قواعد وحسابات الصراع التي اختلفت عما كانت عليه في بداية هذا القرن أو منتصفه. فالأهداف تغيرت والوسائل تبدلت.

7 ــ الصراع فوق مسرح العمليات يترجم عادة على مائدة المفاوضات لأن القتال لا يستمر إلى ما لا نهاية كما أن الكلام على مائدة المفاوضات لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. فما يجري فوق مسرح العمليات أو على مائدة المفاوضات نوع مختلف من الحوار. والحوار مزيج من القتال والتفاوض. وهي مراحل متداخلة وليست متتالية لا يفصل بعضها عن بعض فاصل. فقد يكون الحوار في مسرح العمليات والحوار على مائدة المفاوضات مستمرين في آن. وقد يتوقف الحوار في إحدى المراحل ليبدأ في الأخرى. ولكن يلاحظ من مراقبة ما يدور من صراعات حولنا أن من صلب أهداف مديري الصراعات تلازم مزج القتال بالكلام (الحوار أو المفاوضات) ويخطئ من يظن أن المرحلتين منفصلتان إذ إن مرحلة التفاوض هي صياغة رسمية لما تم على مسرح العمليات العسكرية، أو هي صياغة رسمية لما يمكن أن يتم بعد استخدام القوة، أو هي صياغة رسمية لما حققته قدرة الأطراف المتصارعة، مما استخدم فعلًا من هذه القدرة، ومما يمكن استخدامه إذا لزم الأمر.

مما سبق يلاحظ بوضوح أن علم إدارة الأزمات تطور بالدرجة الأولى لمواجهة الأزمات التي تؤثر في مصالح الدول الداخلة في موازين القوة النووية لكي تبقى لها سيادتها الاستعمارية.. وإن عملية إدارة الأزمات بين القوى النووية ليست مباراة جانبية بين الأطراف وإنما هي صراع عنيف يستند إلى الوعي بوجود مصلحة مشتركة في تجنب الدمار الشامل إلى جانب وجود مصالح أخرى متعارضة ومختلفة نابعة من اختلاف النظم والعقائد والمطامع. وذلك يجعل على رأس أولويات إدارة الأزمات البحث عن بدائل. ولذا يقال عن إدارة الأزمات بأنها أعلى درجات الدبلوماسية، ويقال عن الذي يدخل الميدان السياسي لحل الأزمة بأنه الدبلوماسي الأعظم ــ على حد قولهم ــ ... هذا الدبلوماسي الذي يجب أن يتأكد قبل نزوله ميدانَ الأزمةِ بين طرفين من أن لديه أكبر قدرة من المعلومات عن الطرفين بما في ذلك أوضاعهما الداخلية ومطالبهما الخارجية ونواياهما البعيدة المدى ورغباتهما القريبة المدى، وأن يكون وراءه جهاز لجمع أدق المعلومات يزوده بها، بحيث يكون في استطاعته أن يسبق كل طرف منهما في الإحاطة بشؤونه... وأن تكون أمامه دراسة لشخصية المتفاوضين الذين سيلقاهم والضغوط التي يتعرضون لها وعلاقاتهم مع مراكز القوى المختلفة في بلادهم... كل ذلك لكي يختار أسلوبه في إدارة الأزمة.

ومن خلال هذه المعطيات جميعًا تتبين للدبلوماسي المسلم دقة وخطورة التحرك الاستعماري ــ الصهيوني المدروس والخفي الذي يستهدف وجود الأمة الإسلامية من جهة، ويعكس قوة العدو الذي يواجهنا من جهة أخرى. فقد ورد عن الإمام علي سلام الله عليه قوله: «شر الأعداء أبعدهم غورًا وأخفاهم مكيدة».

فلا بد إذًا من أن نعي بعمق فكرة وطريقة الاستعمار التي عبرها تمر كل يوم الخطط والمؤامرات بأساليب ووسائل متنوعة تستهدف كلها باستمرار واقع أمتنا الإسلامية المتخلف لتكرس التجزئة بين صفوفنا، فعلينا أن نعي هذه الخطط والمؤامرات وعيًا تامًّا كما وعاها

أسلافنا من قبل وفي مقدمتهم الإمام علي عليه السلام فقد ورد عنه أنه قال عن هؤلاء المستكبرين الماكرين إنهم «قد أعدوا لكل حق باطلًا، ولكل قائم مائلًا، ولكل حيٍّ قاتلًا، ولكل بابٍ مفتاحًا ولكل ليلٍ صباحًا».

فهم السياسة الدوليّة

السياسة لا تكون مسالمة فحسب، بل هي حرب في موطن الحرب وسلام في مواطن السلام. بل هي إدراك دقيق للموقف الدولي الذي لا يصلح فيه إلا الحرب، وللموقف الذي يتحتم فيه السلام.

ولو طالعنا تاريخ سيرة الرسول الحكيم (ص) لرأينا أنه كان أعلم الناس جميعًا باللحظة الحاسمة التي لا محيد فيها عن الحرب وباللحظة الحاسمة التي لا تصلح إلا بالسلام ولولا هذه النظرة الملهمة اللماحة والذكية لما انتشر الإسلام هذا الانتشار الواسع، في فترة وجيزة يقصر الإدراك عن تصديقها، هذه هي السياسة الحكيمة. والسياسة الحكيمة اليوم يجب أنْ تكون من قبل الدولة، ومن قبل الأمة، فالدولة عليها أن تباشر الرعاية عمليًّا، والأمة عليها أن تقوم بمحاسبة الدولة.

ورعاية الشؤون داخليًّا من قبل الدولة تكون بتنفيذ المبدأ في الداخل. وتكون خارجيًّا بتحديد العلاقات مع الدول والشعوب على أساس نشر المبدأ في الخارج. لذلك يقال عن الأولى: السياسة الداخلية، وعن الثانية: السياسة الخارجية.

وفهمُ السياسة الخارجية أمرٌ مهم لحفظ كيان الدولة والأمة، وأمرٌ أساسيّ للتمكن من حمل المبدأ الذي تعتنقه الأمةُ إلى العالم، وهو عملٌ لا بدّ منه لتنظيم علاقة الأمة بغيرها على وجهٍ صحيح.

ولما كانت الأمةُ الإسلاميةُ مكلّفةً بحمل الدعوة الإسلامية إلى الناس كافّة، كان لزامًا على المسلمين أن يتصلوا بالعالم اتصالًا واعيًا لأحوالِهِ، مدركًا لمشاكلِهِ، عالمـًا بدوافع دولهِ وشعوبه، متتبعًا الأعمالَ والخططَ والمناورات السياسية التي تقومُ بها هذه الدولةُ. لذلك كان لزامًا على المسلمين أن يدركوا حقيقة الموقف في العالم الإسلاميّ في ضوء فهم الموقف الدوليّ العالميّ، ليتسنّى لهم أن يتبيّنوا أسلوبَ العمل لحمل دعوتهم إلى العالم.

ومن هنا أصبح من المحتم عليهم معرفةُ الموقف الدوليّ معرفةً تامةً، ومعرفةُ التفاصيل المتعلقة بالموقف الدولي، والإحاطةُ بموقف الدول القائمة التي لها تأثير في الموقف الدوليّ العام.

غير أنّ الموقفَ الدوليّ لا يلْزم حالةً واحدةً، وإنما هو متغيرٌ ومتبدلٌ في العالم بحسب أوضاعهِ، وأحواله، وأحداثه، ومع ذلك، يمكن رسمُ صورةٍ واضحةٍ له، ويمكن إعطاء خطوطٍ عريضةٍ عنه، ويمكن رصدُ تفصيلاتٍ عن أحوالهِ. إلا إن ذلك كلّهُ، يظهر حالته وقت وصفه، فيصدق الوصف على واقعٍ موجود. وحين يتغيّرُ الموقفُ الدوليّ لا يكونُ الوصفُ الذي أُعطي غيرَ صحيح، بل يكونُ وصفًا لشيءٍ وُجِدَ ثم ذهبَ، فيصبحُ في عداد التاريخ ويصير في المتحتم إعطاءُ الوصف الذي سأسوقُهُ للموقف الدولي في رسم صورته، أو إعطاء خطوطٍ عريضةٍ عنه، أو التعرض لتفصيلاتٍ عن أحواله، إنما هو وصفٌ لواقعٍ شُوهدَ من قبلُ، أو هو مُشاهدٌ الآن، أو متوقّعٌ حدوثُهُ... ومع ذلك، لا يُعدّ هذا الوصف أمرًا ثابتًا، ولهذا يجبُ على السياسيّ أن تكونَ لَدَيْه معلوماتٌ عن الموقف الدوليّ، وعن السياسة الدوليّة، يربُطها بما يراهُ حتى تتضحَ له الأمورُ ويُصْدرَ حكمَهُ عليها.

الموقفُ الدولي

تنفسم مراكز الدول في العالم أربعة أقسام:

1 ـ الدولة الأولى في العالم.

2 ـ الدولة المستقلة عن الدولة الأولى.

3 ـ الدولة التي تدور في فلك الدولة الأولى.

4 ـ الدولة التابعة: إما للدولة الأولى أو للدولة المستقلة.

أمّا الدولةُ التابعة: فهي الدولةُ التي تكونُ مقيّدةً بدولةٍ أخرى في سياستِها الخارجية، وفي بعض المسائل في السياسة الداخلية.

والدولةُ التي تدورُ في الفلك: هي الدولةُ التي تكونُ مرتبطة في سياستها الخارجية مع دولةٍ أخرى ارتباطَ مصلحةٍ لا ارتباطَ تبعية.

والدولةُ المستقلةُ: هي الدولةُ التي تتصرفُ في سياستها الخارجية والداخلية ما تشاءُ بحسب مصلحتِها مثل بريطانيا أو فرنسا في العسكر الغربي، والصين في المعسكر الشرقي. فالدولة المستقلّةُ حين يصبح حاكمها عميلًا لدولة أخرى أو يتولى الحكمُ فيها عميلٌ للدولة الأخرى أو لغيرها فإن الدولة تصبح تابعةً للدولة التي يُعدّ حاكمها عميلًا لها، وتعتري هذه الحالة جميعَ الدول التي كانت مستعمرةً إذ تخرجُ من يدٍ إلى يدٍ بفعل تغيّر الحكم. فمثلُ هذه الدول هي من ناحية دولية مستقلةٌ، ولكن من ناحية حقيقية هي تابعةُ. إلّا إن هذه حالاتٌ

فرديةٌ ناجمة عن تحرير المستعمرات من الاستعمار ومحاولات الدول الاستعمارية الرجوعَ إلى مستعمراتها أو محاولة دول أخرى أن تحلّ محلّها في الاستعمار.

والدولة الأولى في العالم: هي الدولة التي تُعدّ في حالة السلم صاحبة الكلمة دوليًّا، وتستوي فيه بعد ذلك الدولة الثانية، أي المستقلة. وأخيرًا الدولة التي تدخل في فلك الدولة الأولى. مثلًا: لا تستطيع مجموعة من الدول الآسيوية، أو الدول الأوروبية، أن تؤثر في السياسة العالمية من ناحية دولية، كما تؤثّر أي دولةٍ بمفردها، إذا كانت في فلك الدولة الأولى كتركيا مثلًا، بما لها من واقع جغرافي وغيره من الوسائل التي مكنتها أن تؤثر في التوازن الدولي.

لذلك وجب على كلّ دولةٍ تملكُ إمكانيةَ التأثير في الموقف الدولي أن تسلكَ أحدَ طريقين: إما تهديد المصالح الحقيقية للدولة الأولى، وإما تأمين مصالح الدولة الأولى عن طريق المساومة لمصلحتها. والتهديدُ هو الطريقُ المنتجُ حتمًا، وهو الذي يليقُ بالدولة السليمة التي تنشدُ ضمانَ تأثيرها، وسماعَ صوتِها في الموقف الدولي.

وأما تأمينُ المصالح فإنه طريقٌ مظلم غيرُ مأمون العثار قد يوصلُ إلى الغاية وقد يؤدي إلى التهلكة، إذ هو مقامرةٌ بكيان أمّةٍ، ومغامرة حمقاء بمصير دوليةٍ، لأنّ تأمينَ مصلحة الدولة الكبيرة من قبل أي دولةٍ مهما كان مركزها، لا يمنعُ الدولةَ الكبيرةَ من المساومة على مصالح الدولة التي أمّنت لها مصالحَها مع أي دولةٍ أدنى منها مركزًا أو إمكانيات.

والسبيلُ الصحيحُ لتهديد المصالح والتأثير في الموقف الدوليّ، هو في أن تتوافر للدولة الإمكانيات التاليةُ:

أ ــ السيطرة الكاملة داخليًّا.

ب ــ إمكانيات الدفاع.

ج ـ أن تكون سائرة في الطريق الارتقائي التصاعدي من حيث التصنيع وغيره.

د ـ أن تكون صاحبة مبدأ ـ وهذا هو الأهم ـ تحمله دعوة عالمية وتبدأ بمن جاورها، حتى تحميَ نفسَها من حرب التدخل داخليًّا، ولا تقتصرُ على حماية حدودها، بل تتوسع بمبدئها ونفوذها، حتى تزاحمَ الدولة الأولى في الموقف الدولي.

ولكي تتمكن أي دولة من زحزحة الدولة الأولى عن مركزها الرئيسي، عليها أن تقومَ بتحويل الجوّ السياسيّ لجهتِها، وجر الدول الأخرى سياسيًّا لها ولفكرتها، كما حصل لألمانيا قبلَ الحرب العالمية الثانية.. وعندما تتمكنُ أي دولةٍ من ذلك، يصبح الموقفُ الدوليّ متأرجحًا، حتى تتسنَّم إحدى الدول مركزَ الدولة الأولى، وفي الغالب لا يتأتى ذلك، إلا إذا وقعت حربٌ غَيّرَت الموقفَ، سواءٌ أكانتْ هذه الحربُ عالميةً أم محصورةً جزئيةً، أم إذا كان خطرُ وقوع الحرب على الدولة الأولى أمرًا راجحًا، وتحتاجُ في هذه الحرب إلى الدولة المزاحمة في معسكرها.

ومركزُ الدولة الأولى يتنقل بين الدول، فقد كانت بريطانيا تمثل مركزَ الدولة الأولى قبلَ الحرب العالمية الثانية، فزاحمتها ألمانيا، وصارت هي الدولةَ الأولى، حتى اشتركت أميركا في الحرب العالمية الثانية، ودخلتْ في المجال الدولي، فأصبحت هي الدولة الأولى، وظلتْ مسيطرة على الموقف الدولي، لا تَنَفّذُ إلا الأحداثَ السياسيةَ التي تتفقُ مع مصالحِها، غير أن بريطانيا لما بدأتْ تستفيقُ، أخذت تحاولُ زحزحة أميركا، وتقومُ بأعمالٍ سياسية، حتى استطاعت في عام 1954 وما بعدها أن تؤثر بعض التأثير في موقف أميركا، كونها تحتلّ مركزَ الدولة الأولى، إذ جعلت أميركا تخفقُ في محاولاتها لمنع مؤتمر جنيف أن يعقدَ، وتولّتْ بريطانيا المركزَ الرئيسي للمعسكر الغربي في المؤتمر، واستطاعت أن تعرقلَ مساعيَ الجيش الأوروبي، حتى تحول النشاطُ الديبلوماسيّ من واشنطن إلى لندن، وتولى إيدن بدل دالاس هذه المهمةَ، فعقدت اتفاقاتُ باريس، وكانت بريطانيا صاحبةَ الموقف السياسيّ الأول فيها،

ثم نشطت بريطانيا في جنوبي شرقي آسيا حتى وقفت إلى جانب أميركا سياسيًّا، وبذلت أيضًا في الشرق الأوسط جهدًا قويًّا استطاعت به أن تقف إلى جانب أميركا سياسيًّا، وسعت لأن يكونَ لها الموقفُ الأوّلُ فيه، وهكذا اشتدّ نشاطُ بريطانيا في السياسة العالمية، لزحزحة أميركا عن مركز الدولة الأولى في المعسكر الغربيّ، لكنها لم تفلِحْ.

وأما روسيا، فإنها حاولت أن تأخذَ زمامَ المبادرة من المعسكر الغربي، وعملت على زحزحة أميركا عن مركز الدولة الأولى، لتكون هي، صاحبةَ المبادرَة...

وقد نجحت في عدة أعمالٍ، فاستطاعت أن تنقلَ البحثَ في حَلّ المشاكل من هيئة الأمم، إلى بحثها في مؤتمراتٍ تُعْقَدُ خارجَ الهيئة. إلاّ إنّ هذا النجاحَ لم يصلْ إلى حدّ زحزحة أميركا عن مركز الدولة الأولى، بل كان انتصارًا جزئيًّا في بعض المسائل السياسية دوليًّا. وأما الأحداثُ الأخرى التي وقعتْ في الشرق الأقصى، فإنها وإن كانت قد سارت في غير الطريق الذي تريده أميركا، وانتصرت فيه روسيا، غير أنها أحداثٌ تقعُ في الدائرة الخاصّة للمعسكر الشرقيّ، وليست في الدائرةِ العامة للسياسة الدولية. وعليه لا تزالُ أميركا هي الدولةَ الأولى وأكثرَ الدول إمكانيّةً لكي تؤثّرَ في الموقف الدوليّ، والذي يقوي مركزها هو هيئةُ الأمم، والأحلافُ التي أنشأتها، وقد أصبحت هيئةُ الأمم، والأحلافُ الجماعية، من أهمّ العوامل لدى الدولة الأولى في المحافظةَ على مركزها.

ولقد أصبح معلومًا أنه بعد الحرب الثانية، حُصر الموقف الدوليّ في مجموعة الدول التي انتسبت إلى هيئة الأمم المتحدة وصارت هذه الهيئةُ تنظرُ في القضايا العامة للشعوب والدول، وتحصرُ الموقِفَ الدوليّ في أعمالِها، ومن الطبيعي أن تصبح هيئةُ الأمم وسيلةً تجعل ظلمَ الدولة الأولى مشروعًا، وتلبسه ثوبَ العدالة، وتقيها سخطَ الرأي العام العالميّ، وتحميها من زعزعة مركزها دوليًّا، وتحولُ بين الموقف الدولي والحوادث السياسية التي تغيّر مركزها من دون حرب، وتجعل الموقف الدولي إلى جانب القوّة، حقًّا كان ذلك أو باطلًا، ولم تكتف الدولةُ الأولى

ومن شايعها بهيئة الأمم بذلك، بل عمدت، بعدَ الحرب العالمية الثانية إلى إقامة أحلافٍ إقليميةٍ هي جمعُ دولٍ متقاربةٍ جغرافيًّا في حلفٍ ضمنَ ميثاق هيئة الأمم، كحلف الأطلسي للدفاع عن أوروبا، وحلف مانيلا للدفاع عن الشرق الأقصى، وحلف تركيا الباكستان الذي عقد نواة لحلف الدفاع عن الشرقين الأوسط والأدنى؛ وحلف تركيا وإيران والعراق المعروف بحلف بغداد. والظاهر من هذه الأحلاف، أنها تجميعٌ احتياطيّ يهيأ ليحلّ محل هيئة الأمم في حالة الحرب؛ ذلك أن عصبةَ الأمم بعد أن انهارت، أصبح الموقفُ الدولي مائعًا، وتحوّلَ الأمر إلى ألمانيا، فجعلها الدولةَ الأولى، بعد أن كانت بريطانيا هي التي تتسنّمُ هذا المركز، فتلافيًا لما قد ينجم عن وقوع أزمةٍ سياسيةٍ، أو حربٍ عالمية تعصفُ بهيئة الأمم، كان لا بدُ من منظّمات صغيرةٍ تقبضُ على زمام الموقف الدوليّ في حالة الحرب، وتجعلُ العالم كلّهُ يقف إلى جانب الدولة الأولى إذا وقعت الحرب.

وقد فطنت الدولُ المزاحمةُ للدولة الأولى مثل الاتحاد السوفياتي وبريطانيا لأثر هيئة الأمم والأحلاف في تثبيت الدولة الأولى في مركزها، فأخذت كلّ واحدةٍ منهما على تناقضِهما تعملُ على حلّ المشاكل خارجَ هيئة الأمم، وباتت بريطانيا غير متحمّسة للأحلاف التي تحاولُ أميركا عقدَها، وتعملُ من جانبها وحدَها على دعم قوة الكومنولث وعقد المعاهدات الثنائيةِ مع دولِ العالمِ. وأخذ الاتحاد السوفياتي يبذُل كلّ جهدهِ لمنع عقد الأحلاف في أي مكان، ومع أن ذلك أثّر في هيئة الأممِ وأضعف هيبتَهَا وأثّر في مركزِ الدولةِ الأولى، فخفف من غطرستِها، فإن هيئة الأممِ لا يزال لها المركزُ الدوليّ الأول، ولا تزالُ الأحلافُ تسندُ الدولةَ وتقوي مركزها، ولا يزالُ الموقفُ الدوليّ بوجه عام، يتمثل في التنافسِ على مركزِ الدولةِ الأولى، والتسابق على قيادة العالمِ وتوجيهه.

والدولة الأولى نفسها، هي التي يعوَّل عليها وبشكل خاص، لتطبيق ما يُسَمّى بالعرف الدولي، والقانون الدولي، ولأجل هذا لا بُدّ من إلقاء نظرة خاطفة على العُرفِ الدولي والقانون الدولي، لإدراك واقع الأعمال السياسية وكيفية القيام من ناحيةٍ دولية بها.

العرف الدولي

العرفُ الدولي ملازم لوجود الدول والإمارات والكيانات، وهو مجموعة القواعد التي نشأت من جراء العلاقات بين المجموعات البشرية في حالة الحرب وفي حالة السلم، فصارت تلك القواعد، ومن جراء اتباع المجموعات لها أمدًا طويلًا، تعرف بالأعراف الدولية. ثم استقرت هذه المجموعة من القواعد لدى الدول، وصارت الدولُ تُعدّ نفسَها ملتزمة بهذه الأعراف التزامًا طوعيًّا فصارت أشبه بالقانون، وهذا الالتزام هو التزام معنوي وليس التزامًا ماديًّا، والمجموعات البشرية تتبعه طوعًا، أو خوفًا من الرأي العام، ومن لا يتبعه يتعرض لنقمة الرأي العام، ويُعيَّر في ذلك.. ومن قبيل الأعراف الدولية اصطلاح العرب قبل الإسلام على منع القتال في الشهر الحرام ــ وقد أقر الإسلام ذلك وأكده ثم نُسخ ــ فحين قامت سرية عبدالله بن جحش بقتل عمرو بن الحضرمي وأسر رجلين من قريش وأخذ قافلة التجارة (وقد التبس أو اختلط عليهم آخر جمادى الآخرة بأول رجب الفرد الذي هو من الأشهر الحرم). أقامت قريش النكير. ونادت في كل مكان أن محمدًا وأصحابه استحلوا الشهر الحرام وسفكوا فيه الدماء وأخذوا فيه الأموال وأسروا الرجال. وبذلك أَلَّبت قريشُ الرأيَ العام على الرسول (ص) لأنه خالف أعرافهم متناسين ما هم عليه من وثنية وجهل وضلال. وكفر بالله تعالى، دفعتهم إلى صدِّ المسلمين عن المسجد الحرام الذي كانت زيارته عند العرب عرفًا لا يقل أهمية عن عرف القتال في الشهر الحرام، بل كان يُعدّ قانون العرب في حجهم إلى الكعبة.

وهكذا كانت بين جميع المجموعات البشرية قواعد متعارف عليها ويتبعونها في الحرب والسلم منها الرسل أو المبعوثون أو السفراء، ومنها غنائم الحرب، وما شاكل ذلك.

إلا إن هذه الأعرافَ منها ما هو عامٌ تتبعها جميع المجموعات البشرية مثل إيفاد الرسل أو المبعوثين، ومنها ما هو خاصٌ بمجموعات معينة. وكان هذا العرف يَتَطَوّرُ وفقًا لحاجات الدول والإمارات والكيانات، أي وفقًا لحاجات المجموعات البشرية في علاقاتها مع بعضها كمجموعات، فكانت هذه الأعرافُ الدولية يحتكمُ إليها الناس للرأي العام ويُعَيّرُ بمخالفتِها، فكانت تتبع طوعًا واختيارًا بالتأثير المعنوي ليس غير، ولم تكن هناك قوة مادية تُطَبّقُها، وبالاستناد إلى هذه الأعراف كانت المجموعات البشرية تقومُ بالأعمال السياسيّة.

القانون الدولي

وأما ما يُسَمّى بالقانون الدولي فإنه نشأ وَوُجِدَ ضدّ الدولة العثمانية وذلك أنّ الدولةَ العثمانية بصفتها دولة إسلامية قامت بغزو أوروبا وأعلنت الجهادَ على النصارى في أوروبا، وأخذت تفتحُ بلادَهم بلدًا بلدًا، فاكتسحت اليونان، ورومانيا، وألبانيا ويوغوسلافيا والمجر، والنمسا حتى وقفت على أسوار فيينا، وأثارت الرعبَ في جميع أنحاءِ أوروبا، ووجد عرف عام لدى الأوروبيين أن الجيش الإسلامي لا يُغلَب، وأنّ المسلمين حين يقاتلون لا يبالون بالموت لاعتقادهم بأن لهم الجنة إذا قُتلوا، ولاعتقادهم بالقدر، والأجل المقدَّر الذي لا يزيد ولا ينقص. وكان الأوروبيون في ذلك العصرِ عبارة عن إمارات وإقطاعيات، يحكمُ كُل إمارة من هذه الإمارات سَيّدٌ إقطاعي يقاسمُ الملكَ في السلطات، مما جعلَ الملك لا يستطيعُ إجبار الإمارات على القتالِ، ولا يملكُ التعبيرَ عنهم أمام الغازين، فَسَهّلَ ذلك على المسلمين الغزو والفتح.

وظلت حال أوروبا كذلك حتى العصور الوسطى، أي حتى نهاية القرن السادس عشر، عندها أخذت الدولُ الأوروبيةُ تتجمعُ لتكونَ عائلة واحدة تستطيعُ أن تقفَ في وجه الدولة الإسلامية، وكانت الكنيسة هي التي تُسيطرُ عليها، وأخذوا يحددون العلاقات بينهم، فنشأ عن ذلك قواعد اصطلحوا عليها لتنظيم علاقات بعضهم ببعض، فكان ذلك أول نشوء ما

سمي في ما بعد بالقانون الدولي. فأساس نشأة القانون الدولي أن الدول في أوروبا تجمعت على أساس الرابطة النصرانية من أجل الوقوف في وجه الدولة الإسلامية فأدى ذلك إلى نشوء ما يسمّى بالأسرة الدولية، واتفقت على قواعد في ما بينها، منها: التساوي بين أفراد هذه الدول بالحقوق، لأن هذه الدول لها المبادئ والمثل المشتركة نفسها، وجميعها تسلم للبابا الكاثوليكي بالسلطة الروحية العليا على اختلاف مذاهبها، فكانت هذه القواعد نواة القانون الدولي، إلا إن اجتماع هذه الدول لم يؤثر، لأن القواعدَ التي اتفقت عليها لم تستطعْ جمعها، إذ إن نظامَ الإقطاع حال دون تمكينها من مباشرة العلاقاتِ الخارجية، وتسلط الكنيسة سَلَبَ منها سيادتها واستقلالها، وكذلك حصلَ صراع على السلطة انتهى بتغلب الدولة وزوال نظام الإقطاع، وفي الوقت نفسه حصل صراع بين الدولة والكنيسة أدى إلى إزالة سلطة الكنيسة عن الشؤون الداخلية والخارجية، لكن الدولةُ ظلّت نصرانية. وكل ما في الأمر أنه جرى تنظيم العلاقة ما بين الدولة والكنيسة على شكلٍ يؤكّدُ سلطة الدولة السياسية.

وقد أدى هذا إلى وجود دول قوية في أوروبا، ومع ذلك لم تستطع الوقوف في وجه الدولة الإسلامية، وظلّت الحال كذلك حتى منتصف القرن السابع عشر أي حتى عام 1648م حيث عقدت الدول الأوروبية في تلك السنة مؤتمر «وستفاليا» وفي هذا المؤتمر وُضعَت القواعد الثابتة لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية. أي إن هذا المؤتمر وضع القواعد التقليدية لما يُسَمّى بالقانون الدولي. ومن ذلك التاريخ وُجِدَ أيضًا ما يسمى بالجماعة الدولية، التي كانت تتكونُ من الدول الأوروبية جميعًا بلا تمييز بين الدول الملكية والدول الجمهورية أو بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية.

وكان محظورًا على الدولة الإسلامية الدخول في الأسرة الدولية حتى حلَّ منتصف العقد الثامن من القرن التاسع عشر حيث أصبحت الدولة الإسلامية في حالة هزال وسُمّـيَتْ بالرجل المريض، وحينئذٍ طلبت الدولةُ العثمانيةُ الدخولَ في الأسرة الدولية فرُفِضَ طلبها، ثم

ألحت بذلك إلحاحًا شديدًا فاشتُرِط عليها شروط قاسية، منها عدم تحكيم الإسلام في علاقاتها الدولية ومنها إدخال بعض القوانين الأوروبية على تشريعاتها، فقبلت الدولةُ العثمانية هذه الشروط، وخضعت لها، وأُدْخلت الأسرة الدولية عام 1856م، ومن بعدها عادت ودخلت الأسرةَ الدولية دولٌ أخرى غيرُ نصرانية كاليابان.

ولذلك يُعدّ مؤتمر «وستفاليا» الذي عُقِدَ عام 1648م هو الذي نَظَّمَ القواعدَ التقليدية للقانون الدولي وبناء على قواعده تلك وجِدت الأعمال السياسية بشكل مُتَمَيّز، ووجدت الأعمال الدولية الجماعية.

وكان من أبرز تلك القواعد فكرتان خطيرتان، إحداهما: فكرة التوازن الدولي، والأخرى، فكرة المؤتمرات الدولية.

أما فكرة التوازن الدولي فهي تقضي بأنه إذا حاولت إحدى الدول التوسع على حساب الدول الأخرى فإن سائر الدول تتكتل لتحول بينها وبين التوسع، محافظة على التوازن في ما بينها الذي هو كفيل بمنع الحروب وبالتالي انتشار السلام، وأما فكرة المؤتمرات الدولية فإن المؤتمرَ يَتألفُ من مختلف الدول الأوروبية وينعقدُ لبحث مشاكلها وشؤونها في ضوء المصالح الأوروبية، ثم تطورت هذه الفكرة إلى مؤتمرات الدول الكبرى التي تنعقدُ للنظر في شؤون العالم في ضوء مصالح هذه الدول الكبرى.

وهاتان الفكرتان كانتا أساسًا لما يعانيه العالم من الصعوبات التي يلاقيها في سبيل رفع سُلطة الدول الاستعمارية والدول الكبرى.

وأول مرة استعملت فيها هاتان الفكرتان كانت في أيام نابليون في أوائل القرن التاسع عشر، فحينَ قامت الثورةُ الفرنسيةُ ونشرت الأفكار التي تقومُ على الحرية والمساواة، والاعتراف بحقوق الأفراد وحقوق الشعوب استطاعت أن تغيرَ الخريطةَ السياسية لأوروبا، وأن تُنشئَ دولًا جديدةً وأن تنهي دولًا قائمة. حينئذٍ تجمعت الدولُ الأوروبية بحجة التوازن

وتألبت على فرنسا. وبعد أن هُزِمَ نابليون اجتمعت هذه الدولُ في مؤتمر «فيينا 1815م» ونظرت في إعادة التوازن، وتنظيم شؤون العائلة الدولية فأعيدت الملكية إلى بروسيا والنمسا، وأُقيم اتحادٌ فدرالي بين السويد والنروج، وضُمَّتْ بلجيكا إلى هولندا لتكون دولة واحدة تحولُ دون التوسع الفرنسي، ووضعت سويسرا في حياد دائم.

ولتنفيذ قرارات هذا المؤتمر عام 1818م عُقِدت معاهدة «أكس لا شابل» بين روسيا وإنكلترا وبروسيا والنمسا وفرنسا، وهي تنص على التدخل المسلح لقمع أي حركة ثورية تهددُ النتائج التي انتهى إليها مؤتمرُ فيينا.

وهكذا جعلت الدولُ الخمس الكبرى من نفسها الهيئة الحامية للأمن والنظام في الأسرة الدولية ثم وسّعَتْ سلطتها فشملت بعض الأقطار الإسلامية بعد أن ضَعُفت الدولةُ العثمانية، وقد قامت الدولُ الخمس تلك بعدة تدخلات بحجة المحافظة على السلام، فتدخلت في نابولي عام 1821م، وتدخلت في إسبانيا عام 1827م، وفي البرتغال عام 1826م وفي مصر عام 1840م وقد حاولت التدخل في أميركا، لكن الولايات المتحدة حالت دون ذلك، فأصدر رئيس الولايات المتحدة جيمس مونرو تصريحه المشهور والمعروف بمبدأ مونرو عام 1823 قال فيه «إن الولايات المتحدة الأميركية لا تسمحُ لأيّ دولة أوروبية بالتدخل في شؤون القارة الأميركية واحتلال أي جزءٍ منها» فارتدعت هذه الدول عن التدخل لمساعدة إسبانيا على استرداد مستعمراتها في أميركا لأنها خافت من الولايات المتحدة التي كانت قد أصبحت دولةً قوية يحسب لها حساب.. هذا هو أصل القانون الدولي وهذا هو الذي أوْجَدَ المبررات للتدخل، وأتاح للدول الكبرى أن تتحكم في الدول الأخرى، وهذا هو الذي ما زالت تستندُ إليه الأعمال السياسية في القرن العشرين التي تقومُ فيها الدول الكبرى لتأمين مصالحها، أو لمزاحمة الدولة الأولى.

إلا إن هذه القواعد الدولية قد طرأ عليها شيء من التحويل، لكنه كله تحويلٌ في صالح الدول الكبرى ومن أجل تنظيم مطامعها أو بعبارة أخرى تقسيم منافع العالم في ما بينها على وجه لا يؤدي إلى الحروب والنزاع المسلح.

وكان القرن التاسع عشر الميلادي عصرَ الاستعمار فاندفعت فيه الدولُ في العالم تستعمرُ البلدانَ الضعيفة، فكان ينشأ من جراء هذا الاستعمار نزاع لم يصلْ إلى حَد الحروب الكبيرة، ولكن لما تبين لإنكلترا وفرنسا وروسيا أن ألمانيا بقوتها الجبارة صارت تهددهم، ورأوا أنها ستأخذ بترول العراق، وإيران، والجزيرة العربية اتفقت هذه الدولُ الثلاث ضد ألمانيا وأعلنت عليها الحرب، ودخلت الدولةُ العثمانية الحربَ إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، فكان النصرُ للحلفاء، إلا إن روسيا خرجت من هذا الحلف وأميركا رجعت إلى عزلتِها فخلا الميدان لإنكلترا وفرنسا فقامت هاتان الدولتان من أجل تنظيم الاستعمار بينهما، ومنع وجود النزاع المسلح بإنشاء عصبَة الأمم، وذلك لتنظيم شؤون الدول ومنع الحروب في ما بينها، إلا إن عصبة الأمم فضلًا عن كونها نشأت في جو غريب من التناقض، فإنها صارت تتعثرُ، لأن سياسةَ الدول الكبرى لم تتغير، فكان هَم كُل مِنها في مؤتمر الصلح تحقيق التوازن بين القُوى المختلفة، وحماية مصالحها، واقتسام ممتلكات ألمانيا والدولة العثمانية، وعدم القبول بأي مَسَاسٍ بسيادتها، بل على العكس احتفظت تلك الدول بمستَعْمَراتها وأضافت إليها نوعًا جديدًا من المستعمرات سُميت باسم الدول تحت الانتداب، وكان من أثر هذا أن تعثّرت عصبةُ الأمم في محاولاتها للتوفيق الدولي واستتباب الأمن، وقد حاولت عقد اتفاقات دولية لضمان السلم، فَوُضعَ في كَنَف العصبة بروتوكول جنيف عام 1924م والغرض منه تسوية المنازعات بالطرق السلمية وفَرْض الرجوع إلى التحكيم الإجباري، وَوُضِعت اتفاقيات لوكارنو عام 1925م التي قررت الضمان المتبادل والمساعَدات المشتركة، ووضع بريان كيلوج عام 1928م وقد حرمَ الالتجاء إلى الحرب، لكن جميعَ هذه الاتفاقيات لم تستطعْ أن تحولَ دون

فشل عصبة الأمم في مهمتها. واندلعت تحتَ سمعها وبصرها عدة حروب منها الحربُ الصينيةُ اليابانية عام 1933م والحرب الإيطالية الحبشية عام 1936م، وغزو ألمانيا للنمسا، وتشيكوسلوفاكيا عام 1938م، ثم لبولندا عام 1939م إلى أن نشبت الحربُ العالميةُ الثانية عام 1939م.

هذا هو التحولُ الذي طرأ على العلاقات الدولية فتحولت من مؤتمراتٍ إلى منظمةٍ دوليةٍ تقومُ هي على حفظ الأمن الدولي، لكن هذا التطورَ لم يغير شيئًا، وظلت الدولُ الكبرى تتنازعُ على المغانم في ما بينها.

وفورَ انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت الدولُ الكبرى بإنشاء منظمةٍ دوليةٍ، جعلتها في أول الأمر منظمةً للدولة التي دَخلت الحرب، ثم وسعتها لِيُتَاح دخولها إلى جميع دول العالم. ونظمت العلاقات الدولية بميثاق هذه المنطقة، وبهذا تكونُ العلاقات الدولية قد تحولت من مؤتمر للدول الكبرى للسيطرة على العالم وتوزيع المغانم بينها والحيلولة دون نشوء دولة كبرى غيرها، إلى منظمةٍ دولية لتنظيم العلاقات بينها وضمان سيطرة الدول الكبرى، ثم إلى منظمة دولية تصبحُ كدولة عالمية تنظمُ شؤونَ دول العالم وتسيطرُ عليها.

إلا إنّهُ طرأ على الموقف الدولي عاملٌ جديد، وهو انقسامُ العالم دوليًّا معسكرين، ممّا ضاعف حدةَ النزاعِ الدولي، وعقّدَ الموقفَ. نعم كان الموقفُ الدولي قبلَ الحرب العالمية الأولى مؤلّفًا من كتلٍ، لكنها لم تكن معسكرات، وكان قبلَ الحرب العالمية الثانية منقسمًا، جبهة الديمقراطيات وجبهة الدكتاتوريات النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، لكن انقسامه، مع ذلك لم يكن ليشكّلَ معسكراتٍ مبدئيةً، لأن النازية والفاشية ليستا مبدأ ولا ترقيان إلى أن تصلا إلى «مبدأ»، لذلك لم تكن، قبلَ الحرب العالمية الثانية، معسكرات بالمعنى المبدئي.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أصبح العالم ينقسم دوليًّا معسكرين، هما المعسكرُ الغربي والمعسكرُ الشرقي، وتُعدّ أميركا الدولةَ الأولى في المعسكر الغربي، وروسيا الدولةَ الأولى

في المعسكر الشرقي. وأنه وإن كان المعسكران يتصارعان على أساس مبدئي، ويتنازعان على المصالح المتضاربة بينهما، إلا إنّهما قاما على أساسٍ دولي، إذْ لم يكن المبدأُ وحده هو مركز الانقسام معسكرين، بل كانت معه المصالحُ الدوليةُ أيضًا، غير أن هذه المصالحَ الدوليةَ تسيرُ في المعسكر الشرقي وفقَ المبدأ الشيوعي، وبحسب المقتضيات التي يستوجبها نشرُهُ. وتسير في المعسكر الغربي بحسب سياسة نشر المبدأ، وفق المصالح القومية والوطنية على أساس المبدأ الرأسمالي الذي يجعلُ النفعيةَ مقياسًا للأعمال كافة، لذلك تجد في المعسكر الغربي دولًا حليفةً على غير مبدئهِ، لكن مصالحها مرتبطة بمصالحِه، ولا تجدُ ذلك في المعسكر الشرقي، ولهذا كان المعسكرُ الشرقي وحدةً متماسكةً، في حين أنك تجد المعسكرَ الغربي مفكّكًا. لذلك كان في الإمكان إحداثُ ثغراتٍ في المعسكر الغربي وإخراج دولٍ منه إلى المعسكر الشرقي. وكان في الإمكان أن يتكون من المعسكر الغربي معسكرٌ آخرُ غير المعسكرين يَقفُ وَحْدَةً لها تأثيرُها في الموقف الدولي، في حالتي السلم والحرب.

لذلك كان التفككُ في المعسكر الغربي فرصةً لتحرير العالم الإسلامي من سيطرتِه ونفوذه.

والناظرُ إلى المعسكر الغربي يجدُ أن فيه انقسامًا داخليًّا ناجمًا عن تسنم أميركا مركز الدولة الأولى. بعد أن كان هذا المركزُ لبريطانيا، وبعدَ أن كانتْ أميركا في عزلة عن الموقف الدولي. وهذا الانقسامُ ظاهرٌ غير خفي، وهو الذي يؤخر قيامَ حربٍ عالمية. ويرجع ذلك إلى سياسة أميركا نفسِها، فإنها بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية صممتْ على انتزاع السيادة من جميع الدول كما صممتْ على فرض سيادتها على العالم، واعتراها الغرور أمامَ قوتِها وضخامة ثروتِها، حتى رأت أن من حقّها أن تسودَ العالَم، وأن الشعوبَ والدولَ في حاجةٍ إلى عَوْنِها، لذا غزت أوروبا بما فيها بريطانيا وفرنسا، وهي، بدل أن تهاجمَ المستعمرات، هاجمت الدولَ المستعمِرة في مشروع «مارشال»، وفي بذل العون والقروضِ، حتى إذا تمكنت من هذهِ

الدولِ هاجمتِ المستعمراتِ وأخذَتْ تضمّها إلى سيطرتها شيئًا فشيئًا حتى تنتزعها جميعها. كل ذلك بأسلوب يختلف عن الأسلوبِ الذي هاجمت به الدولَ الأوروبية. وبذلك استحكمَ الخلافُ بين الدولِ الغربية. وليس هذا الخلافُ جديدًا، بل هو خلافٌ قديم. فقد بدأ هذا الخلافُ قبلَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ، وتعود أسبابُهُ إلى المشاكلِ الاقتصاديةِ، ولا سيّما مشكلة البترولِ لأن الاتفاقيات المتعلقةَ به بين بريطانيا وأميركا، وحاجة بريطانيا إلى مساندة لها، هي التي أدت إلى الخلافِ بين هاتين الدولتين، وبالتالي بين دولِ المعسكر الغربي. وذلك أنَّ بريطانيا بعد أن ركّزت الموقفَ بعد الحربِ العالميةِ الأولى، كانت فرنسا تزاحمها مزاحمةً ظاهرةً، فكانت تعملُ على إضعافِ فرنسا، في تقويةِ ألمانيا من جهةٍ، وفي تشجيعِ الحركاتِ الوطنية والقوميةِ في المستعمراتِ الفرنسيةِ من جهةٍ أخرى، فأوجدت متاعب لفرنسا، وشغلتها بالعمل لاتّقاءِ خطرِ ألمانيا. غير أنّه نبت في الموقفِ الدوليّ حينئذٍ أمرُ إيطاليا، وظهر أمرُ ألمانيا في قوةٍ تهدّدُ موقفَ بريطانيا وفرنسا معًا. وظهر محور «روما ــ برلين». فكان لا بد لبريطانيا من أن تخرجَ أميركا من عزلتِها، فأطمعتها في بترول الشرق، فكانت اتفاقيات البترول. وبخروج الشركات الأميركية إلى الشرق، خرجت أميركا من عزلتها، ثم كانت الحربُ العالميةُ الثانية، فانتقلت أميركا إلى منزلةِ الدولة الأولى وهبطتْ إنكلترا وفرنسا.

أما فرنسا فقد حاولتْ بقيادة ديغول أن تعيدَ مركزَها الدولي. وكانت بريطانيا قد بدأت تحاولُ استرجاعَ نفوذِها في الدول التي كانت تستعمرُها. ومهما يكن من أمرٍ فإنّ أميركا بعد أن صَفّت نفوذَ فرنسا، لا تزال تلاحقُ بريطانيا لتصفية نفوذها أيضًا، ولا تزال بريطانيا وفرنسا تعملان ضدها في الخفاء، وبالجملة لا يزال الخلافُ مستحكمًا بين دول المعسكرِ الغربي، ولم تبدر حتى الآن أيّ بادرةٍ تدلّ على إمكانية زوالِ هذا الخلاف على المصالح بين بريطانيا وأميركا، وأما بين فرنسا وأميركا فإنه يظهر بعض الإيجابيات في السياسة الدولية، وخصوصًا في بعض مناطق النفوذ المشتركة بين بريطانيا وأميركا. فإننا نرى في أكثر

الأحيان أن موقف فرنسا موافق لموقف أميركا نظرًا إلى المصالح المشتركة بين الدولتين في حين أنه مخالف للمصالح البريطانية. إلا إنّ هذا الخلاف لا يبلغُ درجةً يحصل عندها حربٌ بينَ دولِ المعسكرِ الغربيّ، ما يتوهّمُ ساسةُ المعسكر الشرقيّ، لأنه خلافٌ مقيّدٌ بالمبدأ الرأسمالي ومحدودٌ في حدود المعسكر الغربيّ. فإذا تجاوزه إلى مواجهةِ المعسكرِ الشرقي، زال الخلافُ وظَهَرَ المعسكرُ كلهُ صفًّا واحدًا. وهذا ما ينبغي الانتباهُ إليه حينَ يُبْحَثُ الانقسامُ الداخلي في المعسكر الغربي، وحين يُبْحَثُ التزاحمُ بين دُوَله. إنّهُ تزاحم يأخذ شكل المناورات السياسيةِ، ويسلك أساليبَ اللّف والدوران، ولا يأخذُ شكلَ الحرب والكفاح الظاهر العنيف. لذا كان المعسكرُ الغربيّ، كونه وحدةً، مفكّكًا متنازعًا يسود الشقاقُ والخلافُ دولَهُ كلّها، وتتسابقُ في ما بينَها على المنافع، ويَكيدُ بعضُها لبعضٍ. وهو، مقابلًا للمعسكر الشرقيّ يُعدّ وَحْدَةً متماسكةُ ضد العدوّ المشترك.

أما المعسكرُ الشرقيّ: فإنه كان يقوم على الأساسِ المبدئي وحده، تقوده روسيا قيادة فكريةً وعسكريةً، فهي بمقام المعلمِ والوصيّ من جهة، وبمقام الحارسِ والقائدِ من جهةٍ أخرى، لذا لا يوجد بين دولِهِ مَنْ ينافسُ روسيا على القيادة الفكريةِ والسياسيةِ.

إلا إنه نظرًا إلى أن المبدأ الشيوعي لم يحل مسألة القومية حلًّا جذريًّا، فإن ذلك أثّر في تماسكِ المعسكرِ الشيوعي، وأحدث تفكّكًا بين دولهِ، فأدى ذلك إلى خروجِ بعضِ الدولِ عنه، ثم أدّى إلى ما يشبه انقسامه معسكرين.

أما موضوع مسألة القومية فإنه في 24 نيسان 1917 عُقِدَ المجلسُ العامّ البلشفي السابع وكان من أهم المسائل التي ناقشها مسألة القومية، فقد قدّم لينين تقريرًا للمؤتمر ضمّنه رأيه في مسألة القوميةِ، وكان لينيين وستالين قد وضعا قواعد سياسة الحزب البلشفي في المسألة القومية. وكانا يقولان بأن من واجب الحزب البروليتاري أن يؤيدَ حركة التحرير الوطني

التي تقوم بها الشعوب المظلومة ضد الاستعمار وبذلك كان الحزب البلشفي يدافع عن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها بما في ذلك حقها في الانفصال، وتأسيسها دولة مستقلة.

وقد تضمن تقرير لينين هذا الرأي وناقشه المجلسُ، وكان ستالينُ هو مقرّر اللجنة المركزية، فدافعَ عن وُجهةِ النظر هذه أمامَ المجلس العام للحزب. فقرّر المجلسُ هذا الرأي وصار منذ ذلك الحين رأيَ المبدأ الشيوعي في المسألة القومية وقد قرر المجلس ما نصه:

«يجبُ أن يُعترَف لكل الشعوب الداخلة في تكوين روسيا بحق الانفصال بحرية وتشكيل دولة مستقلة. فإن انكارَ هذا الحق وعدم إقرار التدابير التي تضمنُ تطبيقه عمليًّا، معناه تأييد سياسة الفتح والإلحاق. إن اعتراف البروليتاريا بحق الشعوب في حرية الانفصال هو وحده الذي يؤمن التضامن التام بين عمال مختلف الشعوب، ويساعدُ على تقارب الشعوب تقاربًا ديمقراطيًّا حقًّا».

إلا إن المجلس لم يقتصر على ذلك، بل أيَّد حق منح الانفصال إذ جاء في القرار ما نصه:

«ولا يجوز المزج بين مسألة حق الشعوب في الانفصال الحر، ومسألة الفائدة عن انفصال هذا الشعب أو ذاك، فهذه المسألة الأخيرة يجب على حزب البروليتاريا أن يفصل فيها في كلّ حالةٍ خاصةٍ بصورةٍ مستقلةٍ تمامًا، وفقًا لما تقتضيه مصالح التطور الاجتماعي بمجموعه، ومصالح نضال البروليتاريا الطبقي في سبيل الاشتراكية».

فهذانِ النصان في المبدأ الشيوعي قد جعلا مسألة القومية شوكة في جنب الحزب الشيوعي، والمعسكر الشيوعي، فأدى ذلك إلى ما حصل في المعسكر الشيوعي من خروج بعض دوله عنه، ومن وجود ما يشبه انقسامه معسكرين.

أما خروج بعض الدول فإن الحزب الشيوعي اليوغوسلافي وعلى رأسه تيتو أعلن في أيام ستالين الانفصال عن الحزبِ الشيوعي الروسي، وانفصالَ يوغوسلافيا عن المعسكر الشيوعي، فأغضب ذلك ستالين وكان ما كان من شقاق ونزاع ظلّ حتى أيّام خروتشوف، حيث حاولَ إصلاح ذات البين من أجل إعادة يوغوسلافيا إلى الحظيرة الشيوعية، لكنه لم يفلح في إعادتها عمليًّا، وإن كان قد أفلحَ بإزالة مظاهرِ الشقاقِ والنزاع.

وأما وجود ما يشبه المعسكرين فإن الصين الشيوعية قد أثرت فيها المسألة القومية فجعلتها تحاول انتزاع الزعامة الشيوعية من روسيا، وأخذها لها، وحاولت إلى جانب ذلك استرجاع الأراضي التي أخذتْها روسيا من الصين أيام القياصرة، فأدى ذلك إلى حدوث نزاع أخذ يشتدّ، ثم جاءت اجتهادات مدرسة خروتشوف وبريجينيف وصحبهما في مسألة التعايش السلمي، فأدى ذلك إلى ترسيخ الخلاف بين الصين وروسيا، وعدّت الصينُ أنّ الحزبَ الشيوعي الروسي انحرفَ عن الشيوعية، وصارت تحاولُ جذبَ بعض الدول الشيوعية إليها، فانجذبت بعضها كألبانيا، وكوريا الشمالية، وفييتنام الشمالية، ولكن عندما توحدت فييتنام بشمالها وجنوبها عادت لتسير مع روسيا كما أنه تقارب معها بعضها الآخر، كرومانيا، وبذلك صار المعسكرُ الشيوعي معسكرين، أو ما يشبه المعسكرين من ناحية دولية، وحتى من ناحيةٍ مبدئية.

وإلى جانب ما حصلَ من جراء الرأي الشيوعي في المسألة القومية حصل اجتهاد من قبلِ الحزب الشيوعي الروسي في مسألة التناقضات، فأدى إلى تعميق الانقسام بين الدول الشيوعية، وأدى إلى الانحراف عن المبدأ الشيوعي، وتحويل سياسة الاتحاد السوفياتي من سياسة شيوعية إلى سياسةٍ روسية، أو ما يشبه السياسة القيصرية.

إن فكرةَ التناقضات في المبدأ الشيوعي من الأفكار الأساسية في المبدأ، فالخروج عنها ولو باصطناع تفسيرها يُعدّ انحرافًا ويؤدي إلى تغيير علاقة الدولة الشيوعية بالدولِ الرأسمالية، أو بعبارةٍ أخرى يؤدي إلى تغييرٍ جذريّ في السياسةِ الشيوعية.

يقول الشيوعيون لأجلِ اجتناب الخطأ في السياسة يجبُ أن يكونَ الإنسانُ ثوريًّا لا إصلاحيًّا، وعليه ألّا يخفي تناقضات النظام الرأسمالي، بل ينبغي إبرازها وعرضها، ولا يجوزُ خنق النضال الطبقي بل يجبُ القيام به إلى النهاية.

بناءً على هذا ينبغي اتباع سياسة بروليتارية طبقية حازمة لا سياسة إصلاحية تقولُ بالتناسقِ بين مصالحِ البروليتاريا ومصالح البورجوازية، ولا سياسة تفاهمية تقولُ بإدمَاجِ الرأسمالية بالاشتراكية. وهذه التناقضات كما تحصلُ في المجتمع العادي تحصلُ كذلك في المجتمعِ الدولي فإنّ نضالَ المتضادات أمرٌ حتمي، سواء في المجتمع العادي أو المجتمع الدولي، فالنضالُ بين الدول الشيوعية والدولِ الرأسمالية أمر حتمي ولا يمكنُ أن يعيشا بسلامٍ جنبًا إلى جنب، وإنه لا بُدّ من تغلب أحدهما على الآخر في آخرِ الأمر، ومن المستحيلِ تلافي هذا النزاع بين المبدأين.

إلا إنّ فكرة الشيوعيين عن المسألةِ القومية، والخلاف في تطبيق التناقضاتِ على المجتمعِ الدولي لم تؤثر في الفكرة الشيوعيةِ في السياسة، ولا في طريقة تنفيذها، بل الفكرة الشيوعية في السياسة لا تزال هي هي أي: نشر الشيوعية في العالم، ولا تزال الطريقة هي هي أي: إيجاد التخريب والفوضى والقلاقل.

إلا إنّ روسيا أجازتْ لنفْسِها عَدَمَ استعمالِ هذه الطريقة مع بعضِ الدولِ الرأسماليةِ كأميركا، لكنها لا تزال تستعملها ضدّ الدولِ الرأسمالية الأخرى كإنكلترا.

والصين لا تزال تستعملها ضد الدولة الرأسمالية جميعها. فالطريقة لم تُلْغَ كليًّا، ولم تحذفْ من الكتب الشيوعية، وإنما وُجِدَ تفسير جديد لها، أوجَدَهُ زعماءُ الحزبِ الشيوعي في الاتحادِ السوفياتي لمصلحةِ روسيا.

وهذا التفسير ساعد الصينَ على التمردِ والانشقاقِ والتشكيك داخلَ العالمِ الشيوعيّ نفسِهِ، وداخل الحركة الشيوعية الدولية، تحت شعار أن الاتحاد السوفياتي «دولة إمبريالية» مثَلُها مثلُ الولايات المتحدة. وقد انفجر ماو تسي تونغ ضدّ السوفياتِ بعد التدخلِ العسكري في تشيكوسلوفاكيا وانفجر معه الكثيرون، من كاسترو إلى الحزبِ الشيوعيّ الفرنسي إلى معظم الماركسيين في العالمِ، إلى درجةٍ حملت القيادةَ السوفياتيةَ على وضعِ كلّ ثقلها وإمكاناتِها منذ ذلك الحين لا لضبط تشيكوسلوفاكيا وحزبها فحسب ـ كما ظهر في مؤتمر موسكو الذي عقد عام 1969 ـ بل لقلبِ تيار التشكيكِ والتمرد والانشقاق إلى تيارٍ تجديدٍ للبيعةِ وعودةٍ إلى الانضباطِ والارتباط.

وأكثرُ من ذلكَ، الردّ على المناوئين والمشككين ليس فقط بنفي كونِ الاتحادِ السوفياتي «دولةً أمبريالية» مَثَلُها مَثَلُ الولايات المتحدة، بل أيضًا بجعلها مرة أخرى مركزَ الدعوةِ إلى المؤتمر المعادي للامبريالية.

إنها سباحة شاقة على الاتحاد السوفياتي ضد التيارِ الجارفِ. وهي ناجحةً نسبيًّا لأن النجاح على الصعيدِ الرسميّ ـ صعيدِ الدولِ والأحزابِ ـ لم يَعُدْ مضمونَ النتائج. ذلك أن الأجيالَ الجديدةَ في العالم الشيوعيّ كلِّهِ. وحتى في أوروبا الشرقيةِ والاتحادِ السوفياتي نفسه تستهويها ثورةُ الصين أكثَرَ مما تستهويها ثورةُ «فاتيكان» موسكو. يضافُ إلى ذلكَ أن ازدياد التخلّف في العالم، من شأنه فسح المجال أكثر فأكثرَ للصين على الرغم من الحصار المشترك السوفياتي الأميركي الذي يمتدُ حاليًّا ليُصْبحَ حصارًا بحريًّا، وجويًّا أيضًا، وكأنّه الستارُ الحديدي الجديدُ الذي كانت تهاجمُهُ الصينُ يوميًّا تقريبًا.

إن سياسة المعسكر الشرقي كانت قائمةً منذ أيام ستالين داخليًّا على أساس تقوية جهاز الدولة، وإعداد القوى العسكرية الحربية للدفاع والهجوم في آنٍ، وخارجيًّا على اساس عدم إمكانية التعايش السلمي بين الرأسمالية والاشتراكية، لذلك لا بد من دوام اتخاذ الرأسمالية خصمًا سياسيًّا، لأنها، في حقيقتها، خصمٌ فكري. وحين وقعت الحربُ العالميّةُ الثانيةُ تعاونت روسيا مع إنكلترا وفرنسا وأميركا في الحرب وعاشوا فترةً جنبًا إلى جنبٍ، لكن هذه حالةٌ ضرورية استثنائية ما لبثت أن تبخرت بعد انتهاء الحرب، ورجعت الحربُ الباردةُ بين روسيا والدول الغربية، مع بقاء الاتصال السياسي، في هيئة الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية، والمجاملات الديبلوماسية، بالإضافة إلى التمثيل الديبلوماسي.

أما السياسةُ الشيوعيةُ، تجاه المعسكر الغربي، المنبثقةُ عن المبدأ الشيوعي فتدل على أن الرأسماليةَ والشيوعيةَ لا يمكن أن تعيشا بسلام جنبًا إلى جنب، وأنه لا بد من تغلب إحداهما على الأخرى في آخر الأمر. وها هو جميعُ الكتب الشيوعية تقول باستحالة تلافي النزاع بين المبدأين، وهذا رأي من الآراء التي كان يراها كل من لينين وستالين، ولم يتخلفْ رأي أحدهما عن الآخر. وجميعُ الشيوعيين متفقون، في هذا الموضوع، ولا يجوزُ لأي سياسي شيوعي، حاكمًا كان أو غيرَ حاكمٍ، أن يسيرَ في سياسة التعايش السلمي بين الرأسمالية والشيوعية لأنه حينئذٍ يكون خارجًا عن الفكرة الشيوعية في السياسة الخارجية. وهذه السياسة قد أُعيدَ النظرُ فيها، في روسيا وعُدلتْ، لكنهم لا يستطيعون أن يجهروا بهذا التعديل، ومهما يكن من أمرٍ فإن السياسةَ الشيوعيةَ كانت تدل بوضوحٍ على أنه لا يمكنُ أن يحصلَ تعاونٌ صادق وتعايشٌ دائم بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وهذا يدل على دوام النزاع بينهما. والفرق بينهما: أن سياسةَ المعسكر الشرقي تقومُ على أساس الهجوم على دول المعسكر الغربي، ويأخذ هذا الهجومُ ثلاثَ نواح:

الأولى : الدعوة إلى الشيوعية والدعاية لها.

الثانية : إثارةُ القلاقل والفتن في الشعوب ضد الفئات الحاكمة.

الثالثةُ : كشفُ خطط المعسكر الغربي السياسية في البلاد التي يستعمرُها والتي تقع في فلكِه.

أما سياسةُ المعسكر الغربي فإنها تقومُ على أساس الدفاع عن نفسه، فدولُهُ لم تستطع القضاءَ على الأفكار الشيوعية، ولم تستطعْ أن تقضيَ على القلاقل التي نبتت، ولم تسطعْ أنْ تثير العالمَ ضد الشيوعية، وصارت تخفي أو تحاولُ تخفيَ جميع خططها، وتقيم سياستها الدوليةَ على أساس مكافحة كل حركةٍ تشتم منها رائحةَ الخروج على المعسكر الغربي.

ومع أن جميعَ دول المعسكر الغربي متفقةٌ على محاربة الشيوعية، والوقوف ضدها سياسيًّا وعسكريًّا، إلا إنها تختلفُ في تقدير الخطر الشيوعي، وتتفاوتُ اهتمامًا في العمل على اتقائه. فأميركا هي من أكثر دول المعسكر الغربي اهتمامًا بهذا الموضوع، وترى أن الخطر الأوحد عليها وعلى العالم إنما هو وجودُ الدول الشيوعية وعلى الأخص الصين في الوقت الحاضر. وتحمل أميركا أشد العداء للدول الشيوعية، وكان يفهم من كلام الساسة الأميركان أن هدفَهُم الذي يسعون إليه هو إزالةُ الدولة المتمسكة بالشيوعية من الخريطة، وكانوا هم يُعدون لذلك أقصى ما يستطيعون من إعداد.

وأما بريطانيا فإنها وأن كانت تحمل العداء نفسه، غير أنه يفهمُ من كلام الساسة البريطانيين أن هدفَهُم تقليصُ ظل الدولة الشيوعية عن المناطق التي تحتلها في أوروبا وحصرُها خلفَ الستار الحديدي وكسرُ شوكتها وحماية العالم من الشيوعية.

وأما فرنسا فإنها، لميوعتها ولوجود حزب شيوعي قوي في داخلها، ليست لها سياسة واضحة في هذا الشأن، وإن كانت جمهرة السياسيين في فرنسا ترى الشيوعية والدولَ الشيوعيةَ خطرًا على العالم، وباقي الدول الغربية الأخرى ترى ما يراهُ الأميركان والإنكليزُ بخصوص المعسكر الشرقي.

وبالجملةُ يقفُ المعسكران تجاه بعضِهما في الموقفِ الدولي عسكريًّا ويتنازعان فكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وتتناول العلاقاتُ القائمةُ بينهَما مشاكلَ متعددةً، ويسعى كلّ معسكرٍ منهما لحلّ هذه المشاكلِ بحسب وجهة نظره، وينظر إلى المشاكلِ العالمية بحسب فلسفته، إذ لكلّ معسكرٍ منهما فلسفةٌ خاصةٌ تقوم عليها سياستُهُ وتنسجمُ معها نظرتُه، وهذه الفلسفةُ تتجلى في النظرة إلى الفرد والمجتمع عند الشيوعيين كلّ لا يتجزأ، وحين يتطور إنما يتطور كله، ويتطورُ الفردُ تبعًا لذلك. بخلافِ المجتمعِ عند الرأسماليين، فإنّهُ مكون من أفرادٍ، والفردُ في المجتمعِ الرأسماليّ يتمتعُ بجميع حقوقه الفردية. وعلى ذلك تختلف نظرة كل معسكر إلى العالم تبعًا لاختلافِ نظرته لمعنى المجتمع، لذلك نجد أن روسيا تفكّرُ في حلّ المشاكل العالمية كونها كلًّا، ولا يمكن أن تفكرَ في حلّ مشكلةٍ معيّنةٍ وتتركَ مشكلة أخرى.

وأما المعسكرُ الغربي فإنه يرى أن المشاكلَ العالميةَ متعددةٌ، وهي أجزاء يمكن حلّ كلّ مشكلة منها على حدة، وتتفق في هذه النظرةِ الكلية بريطانيا وفرنسا وأميركا، إلا إنها تختلف في تفاصيلِ الحل. فبريطانيا وفرنسا تريان أنه يمكن حلّ كلّ مشكلةٍ على حدة بغضّ النظرِ عن علاقتها بباقي المشاكلِ العالمية، وعما إذا كان يتأثرُ بحلّها حلّ مشاكلَ أُخرى أو يؤخر حلها ويعقّده. لذلك نجد فرنسا وبريطانيا تقبلان الدخول في مفاوضاتٍ في مسألة ما لحلّها مهما كانت النتائجُ، فإنكلترا تجدُ الأمرَ طبيعيًّا أن تفاوضَ روسيا على التجارةِ وتحلّ مشاكلها في هذه الناحيةِ فقط، وأن تبقى مشكلةُ ألمانيا معقدةً، وفرنسا يسهل عليها أن تحلّ مشكلةَ الهندِ الصينية مع روسيا وتبقى مشكلةُ النمسا معقّدةً، لأن كلًّا من هاتين الدولتين تتصور حلّ المشاكلِ الجزئيةِ عالميًّا، كما تتصورُ حلّ المشاكل في المجتمع.

وأما أميركا فإنها وإن كانت رأسماليةً وتعتنق المبدأ ذاته، إلا إنها تختلفُ عنهما من حيث التفاصيل، ذلك أن أميركا نشأت جديدًا، وكان قيامها مصحوبًا بفلسفات ونظريات وأفكارٍ تجعل نظرتَها نظرةً عملية من جهة، وشاملةً من جهة أخرى، وسياستُها أيضًا تسير

وفقَ هذه الأفكار. فلا تؤمن بتجزئةِ المسائلِ، ولا تؤمنُ بالفروضِ، لذلك لا تحلّ مشاكلها مع غيرها أجزاء وتفاريق، فهي إما أن تحلّها كلّها، أو تنازع بها كلّها، لذلك كان نزاعها مع المعسكر الشرقي نزاعًا شاملًا جميعَ الأمورِ، وكذلك كانَ نزاعها داخلَ المعسكر الغربي نزاعًا شاملًا عدة أمور، فمن العبث من أن يظنّ إنسانٌ أن أميركا يمكن الاتفاقُ بينها وبين المعسكرِ الشرقي بشأن مسألة واحدة بعينها، من دون النظر إلى باقي المسائل، وكذلك الحالُ مع زميلتها بريطانيا، لذا نراها قد ربطت مشكلة لبنان بمشكلة فلسطين وذلك في ما بينها وبين بريطانيا.

إلا إن أميركا في نظرتها العملية تقبل الدخول في مباحثات في بعضِ المسائل وتحلها على أساس الشمول لباقي مسائلها، فمثلًا هي تطلبُ من روسيا أن تدخلَ معها في مفاوضاتٍ في شأن الأسلحةِ النووية، وهي مسألةٌ واحدة، وتقبل الدخولَ في مؤتمر برلين بشأن توحيدِ ألمانيا، لكن هذا القبول لا يعني مطلقًا حلّ هذه المسائلِ وحدَها، بل يعني فهمَ وجهةِ النظر لتحلّ بحسبها جميع المسائلِ مع خصومِها، ويعني حلّ هذه المسائل الحل الذي تريده لجميع المسائل العالمية ومنها هذه المسألة. فهي لا تفصل المشاكلَ السياسيةَ عن السياسةِ العالمية، بل تربطهما معًا، وهي تقبل التفاوضَ في المسالةِ الواحدة وتقبل الحلّ في الجزئياتِ، ولكن لا على أساس حلّها منفردةً، بل على أساسِ الحلّ الكلي، لأنَ سياستَها شاملةٌ من جهةٍ، وعمليةٌ من جهةٍ أخرى.

هذه هي الأسسُ التي تقوم عليها السياسةُ الدولية بوجهٍ عام؛ وفي ضوءِ هذه الأسس يمكنُ فهمُ الأعمال السياسيةِ التي تقعُ في العالم. ومن قبل أن نبدأ بتفسير هذه الأعمال تفسيرًا يتفقُ مع الحقيقةِ ويطابق الواقعَ، لا بدّ من أن نعودَ لنرى ما أصابَ هذا العالمَ من مصائبَ وما حلّ به من شقاء من جراء تطبيقِ هذه السياسة، وما علينا نحن بني البشر أن نقول فيه.

أولًا : أما ما يُسمّى بالقانون الدولي فلا يصحّ أن يوجدَ، ولا يجوز أن يُوضعَ، وذلك لأن القانون هو أمر الحاكم، ولا يوجد دولةٌ عالميةٌ أو حاكمٌ عالميّ، بل لا يصحّ أن توجدَ دولةٌ عالميةٌ تكون لها سلطة على جميع الدول، لأن ذلك متعذِّر الوجود، ولأن الزّعمَ بوجوده يعني وجودَ الحروب والمنازعات الدموية، لذلك لا يجوزُ أن تُوجدَ دولةٌ عالميةٌ أو سلطةٌ عالميةٌ، وإذن لا يصح أن يوضع أو يُوجدَ قانونٌ دوليّ، وذلك لثلاثة أسباب:

أحدهما : أن القانونَ هو أمرُ السلطان ولا سلطانَ على جميع دول العالم، ولا على المجتمع الدّولي.

الثاني : أن القانونَ واجبُ التنفيذ فلا بد من وجود سلطة تنفذه، ولا يصح أن توجدَ سلطة عالمية تنفذ أوامرها بالقوة على جميع دول العالم، لأن ذلك يؤدي إلى الحروب والمنازعات الدموية، كما أشرنا.

ثالثًا : أن القانونَ ينظّم العلاقات، والعلاقات الدولية تنشأ بين المجموعات البشرية اختيارًا فتنظم كلّ دولتين أو أكثر بينهما العلاقات بحسب مصالحهما، وبرضاهما، وتكون علاقات أخرى غير الموجودة بين دولتين أخريين أو دول أخرى. فما ينظم العلاقات إذًا هو اتفاقات، وليس قانونًا، ولا تنظّم العلاقاتُ الواقعة بالفعل إلا باتفاقات، وإذًا لا يوجد قانونٌ دوليّ لتنظيم العلاقاتِ بين جميع الدول. لذلك كله لا يصح أن يُوجدَ قانونٌ دوليّ كما أنه لا يصح أن تُسَمَّى الاتفاقات الدولية قانونًا دوليًّا. على أن الناسَ حتى في الغرب أنكروا وجودَ قانون دوليّ عام، واستنكروا إلزام الدول بأي قانونٍ دوليّ أي إجبارَها على تنفيذه. فمنذ ظهور فكرة القانونِ الدّولي دبّ الخلافُ بين فقهاء الغرب حول طبيعة قواعده، وشكّ الكثيرون في قوتها الملزمة. فكانتْ، وهيجل، في ألمانيا، وهوبز، وأوستن، وأتباعُهما في إنكلترا، أنكروا وجود قانون دوليّ عام، وذهب إلى هذا الرأي كثيرون من فقهاء الغرب، وحتى الفقهاء الغربيون الذين يقولون بوجود قاعدة القانون الدّولي، فإنهم لا يقولون بوجودها كقانونٍ واجب

التنفيذ، بل يقولون إنها عبارةٌ عن مجرد قاعدة أخلاقية لا يترتب على مخالفتها أيّ مسؤولية قانونية. وحتى الذين يحاولون إيجادَ تمحلاتٍ لتفسير معنى قانونية القانون الدّولي فإن تفسيراتهم هذه تدل على عدم وجود القانون الدولي، وإن الموجودَ إنما هو العرفَ الدولي، وليس القانون الدولي، لذلك فإننا لا نظن أن أحدًا من المفكرين حتى في الغرب يمكنه أن يقول بوجود قانون دوليّ عام، والذي يُستطاعُ إثبات وجوده إنما هو العرفُ الدّوليّ ليس غير.

والعرفُ المتعارَفُ عليه بين المجموعات البشرية موجود، ومنه ما هو عرفٌ عامّ موجودٌ عند جميع المجموعات البشرية منذ القديم حتى الآن، مثل عدم قتل الرسل بين الدول أو ما يُسمّى بحصانة السفراء، ومنه ما هو عرفٌ خاصّ بين مجموعات معينة، مثل ما كان معروفًا عند العرب من عدم منع أحد من زيارة البيت الحرام. وهذا ما أشرنا إليه في مطلع البحث من العرف الدولي... فهذه الأعراف موجودة ولا شك، وهي ليست قانونًا، بل اصطلاحاتٌ يجري التعارفُ عليها بحكم تكرار حوادث معينةٍ من الجميع، أو من مجموعات خاصة. وعليه فإن العرفَ الدوليّ موجود، وأما القانون الدولي العام فلا وجود له.

بقيت مسألةُ تنفيذ القانون الدّوليّ على الناس بالقوة، وهذا التنفيذُ بالقوة، أو الإجبارُ على التنفيذ، لا يصحّ أن يكون، وذلك أن هذا التنفيذ إن كان من سلطة عالمية أو من دولة عالمية، فإنه يستحيلُ لأنه لا وجودَ للدولة العالمية. فإن كان من سلطة عالمية أي من مجموعة دول كبرى، أو من دولتين أو أكثر، فإنه يُعدّ عدوانًا، وليس تنفيذًا لقانون، لأنه لو أن إحدى الدولتين أو إحدى الدول التي تقوم بالتنفيذ خالفتِ القانونَ فإن باقي الدول لا يمكن أن تنفذَه عليها. وكذلك لو أن الدولتين اللتين تقومان بالتنفيذ، أو مجموعَ الدول التي تقوم بالتنفيذ، خالفتِ القانونَ، فمن الذي ينفذه عليها؟ بالطبع لا أحد، وبذلك يكون تنفيذُ الدول القوية القانونَ على الدول الصغيرة أو الضعيفة، عدوانًا، وليس تنفيذًا للقانون الدّوليّ، وبذلك يظهر بوضوح أن لا وجودَ لتنفيذ القانون الدّوليّ العام على جميع الدول، فلا يصحّ

أن يُفكّرَ بفكرة تنفيذ القانون الدولي بالقوة، لأن ذلك لا يكون إلا عدوانًا، وتقوم من جرائه الحروب.

ومن هذا كله يتبينّ أنه لا يصحّ أن يوجدَ قانونٌ دَوْليّ، بل لا يمكن وجوده عمليًّا وإنما الموجود هو اتفاقات تحصل بين الدول، وأعراف يتعارفون عليها بشأن هذه الاتفاقات، وبشأن علاقاتِ الحرب، وعلاقات السلم، بين المجموعات البشرية. وعليه إذا كان لا بد من إيجاد جماعة دولية، فإنه لا يكون لها إلا قانونٌ إداريّ، ويكون عملُها النظر في الأعراف الدولية، وفي مخالفاتها، وتدخل فيها الأعراف بشأن الاتفاقات الدولية، من حيث عقدها، وتنفيذها، والتحلل منها، وما شاكل ذلك. على ألّا تُؤخذَ جميع الأعراف الدولية، بل تؤخذ الأعراف التي نشأت في المجتمع الدولي الذي تتشكلُ منه الجماعات الدولية، ويكون نشوءُ هذه الأعراف ليس بقرارات تضعها الدول، فهذا خطأ، وفيه كل الضرر، بل يكون نشوؤها بسبب اتباع الدول لها أمدًا طويلًا حتى استقرت، وتكون الدول قد اعتقدت بدافع ذاتي أن هذه الأعراف واجبةُ الاتباع. أما موضوعُ اتباع الدول لها، فإنه يكونُ بتكرار القاعدة أو الأمر أو المفهوم الذي يُعدّ عرفًا، لأن فعلَ الناس واصطلاحَهم على شيء لا يشكّلُ عرفًا بمجرد الفعل أو بمجرد الاصطلاح، بل لا بد من تكرار ذلك حتى يكون عرفًا عامًّا، وهناك فرق بين العادة والعرف، فالعادة هي: العملُ المكرر من الفرد، وأما العرفُ فهو: العمل المكرر من الجماعة، فإذًا لا بد من التكرار حتى يدعى عرفًا، فهذا العرف العام هو الذي تنظر فيه الجماعة الدولية، حين تنظر في المنازعات الدولية، والمخالفات التي تحصل من الدول التي تتشكل منها.

فالعرفُ الدوليّ بمعناه الحقيقي، هو محلّ النظر حين فض المنازعات الدولية. وهذا العرف الدوليّ لا يصح أن يفكّر في تنفيذه على الدول بالقوة، بل ينفّذُ عن طريق الرأي العام، وبالعامل المعنوي، فإن الدولَ المشتركة في الجماعة الدولية ما قررت اعتبار القاعدة

الفلانية أو الأمر الفلاني، عرفًا دوليًّا، إلا بعد أن تحققت من صيرورته عرفًا، وحينئذٍ يكون اعتقادُ هذه الدول بأن هذا العرف واجبُ الاتباع موجودًا، وعليه لا توجد هناك حاجةٌ للتنفيذ بالقوة. وفضلًا عن ذلك فإن قوةَ الرأي العام ضد الدولة المخالفة للعرف يجبر الدولَ إجبارًا طوعيًّا وذاتيًّا أكثر من الإجبار الخارجي الماديّ، وخوفُ المجموعة البشرية من أن تُعيّر بسبب مخالفتها العرفَ العامّ أكثرُ تأثيرًا عليها من خوفها من التنفيذ المادي، والحافز المعنوي الدافع لتنفيذ العمل هو أشدّ فاعلية من الحافظ المادي، لذلك يُترَكُ للرأي العام وللعامل المعنوي أن يتولى تنفيذ قرارات الجماعة، ويكون ذلك هو طريقة تنفيذها.

هذا من ناحية ما يسمى بالأسرة الدولية أو الجماعة الدولية، أما شقاء العالم من الدول الكبرى، فإنه ليس آتيًّا من كون الدولة دولةً كبرى، بل هو آتٍ من ناحية تكتل هذه الدولة، واجتماعها على اقتسام المصالح والمنافع، هذا التكتل هو أساس البلاء، لذلك فالعلاج يجب أن ينصب على التكتل ذاته للدولة الكبرى، لا على كون الدولة دولة كبرى، فإن فرنسا قد ثارت وأطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية، وبلجيكا ثارت وفصلت عن هولندا واستقلت وحدها، والشعب الألماني استطاع أن يقضيَ على الدويلات التي كان مقسمًا إليها، وأقام الوحدة الألمانية، وهذا كله ضد تكتل الدول الكبرى، لكن هذه الدول الكبرى ذاتها بعد أن تغير نظامها، ظلت متمسكةً بفكرة التكتل الدولي، وهذا التكتلُ هو الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى، وهو الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية، وهو الذي يشكل خطرًا على السلام، بل يشكل خطرًا على الدول الأخرى سواء أكانت صغرى أم كبرى، لذلك لا بد من معالجة التكتل الدولي، على وجهٍ يلغي فكرة التكتل بين الدول الكبرى إلغاءً تامًّا.

صحيح أن أميركا وروسيا باتفاقهما معًا قد أزالتا التكتلين العالميين أي المعسكرين الشيوعيّ والرأسماليّ، وأبعدتا خطر الحرب العالمية الثالثة، لكنهما فعلتا ذلك بتكتلٍ جديدٍ

منهما، ولهذا لا يُعدّ أنهما عالجتا فكرة التكتل من الدول الكبرى، بل حولتا هذا التكتل لمصالحهما بتكتل جديد منهما، وأوجدتا خطرًا جديدًا، هو اقتسام العالم بين دولتين كبيرتين، مما يضرّ بالموقف الدولي، ويؤدي إلى صعوبة التخلص من خطرهما أو خطر أي منهما. لذلك فإنهما بدلًا من أن تعالجا التكتل الدولي، عقَّدتاه وكرَّستاه، وجعلتاه تكتلًا محكمًا، يصعب أو يعسر على الشعوب أو على الدول الصغرى نقضُه، أو ضربُ قوته. وعليه فلا بد من علاج سريع لفكرة التكتل من الدول الكبرى.

أما ما هو هذا العلاج، فالذي نراه هو أن العلاجَ لا يتأتى إلا بتغيير المفهوم من أساسه، لأن سلوكَ الإنسان في الحياة إنما يكون بحسب مفاهيمه عنها، فلا بدّ من تغيير هذا المفهوم عند الشعوب التي تتكونُ منها الدول الكبرى، التي تعتنقُ فكرةَ التكتل الدوليّ أولًا، ثم الانتقال لإزالة التكتلات الدولية من الوجود، وما لم يُغيّر هذا المفهوم، فإن شقاء العالم بالدول الكبرى سيظل موجودًا، بل ربما يتضاعف هذا الشقاء.

أما طريقةُ تغيير المفهوم فهي إيجاد رأي عام دولي ضد التكتلات، وهذا هو العلاج الناجع لذلك. والدليل على هذا أن فكرةَ استعمار الشعوب الضعيفة في القرن التاسع عشر كانت محلّ فخر واعتزاز عند جميع دول أوروبا، الصغرى منها والكبرى، وتسابقت على استعمار الشعوب والأمم بشكل جنوني، لا فرق بين إنكلترا وهولندا، ولا بين ألمانيا وبلجيكا، ولا بين فرنسا وإسبانيا، فجميعُ دول أوروبا خرجت لاستعمار الشعوب. ولما قامت الدولةُ الشيوعيةُ في روسيا بعد الحرب العالمية الأولى تبنت فكرةَ محاربة الاستعمار وهاجمته بضراوة وعنف، وحثّت شعوبَ العالم على مقاومة الاستعمار، وحرّضتها على المستعمرين، وما إن جاءت الحربُ العالمية الثانية، حتى وُجِدَ رأيٌ عامٌ كاسحٌ في العالم ضد الاستعمار، لذلك وُضعَ في ميثاق هيئة الأمم مواد تتعلق بإنهاء الاستعمار في العالم، وشاعت فكرة التحرير، فتراجعت الدول الاستعمارية عن الاستعمار، واضطُرّت تحت ضغط الرأي العام العالمي أن

تعطي الشعوب المستعمَرة حريتها واستقلالها، وإن كانت بعضُ الدول قد اتخذت ذلك أسلوبًا لتغيير شكل الاستعمار. ومهما يكن من أمر فإن الرأيّ العامّ استطاع أن يُغيّر النظرةَ لفكرة الاستعمار، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الكبرى، أو بتعبير أصح لفكرةِ تكتّلِ الدول الكبرى، لذلك ما على الشعوب التي عانت وتعاني من تكتل الدول الكبرى من الشقاء والبلاء إلاّ أن تبذلَ المحاولاتِ الجديّةَ لمقاومة فكرة تكتل الدول الكبرى مقاومة ضارية، حتى تصلَ إلى إلغائها من الوجود.

بقيت مسألةُ الاستعمار أو نهب خيرات الشعوب وإذلالها، وهذه الفكرةُ وإن سار العالم خطوةً لا بأس بها في مقاومتها، فإنها ولا شك لا تزال أخطرَ الأعمال التي تشقى بها الشعوب الضعيفة، وأكثرَ الأعمال خطرًا على الاستقرار المحلي، والاستقرار العالمي، وما أزمةُ الكونغو التي استمرت عدة سنوات، وأزمةُ الشرق الأوسط الحالية، إلا نموذجٌ من نماذج خطر الاستعمار على الاستقرار، لذلك كان من أشد الضرورات معالجةُ مشكلة الاستعمار.

إن الاستعمار جزء لا يتجزأ من المبدأ الرأسمالي، بل هو طريقةُ تنفيذ فكرته، لذلك لا سبيل لعلاجه جذريًّا إلا بمقاومة المبدأ الرأسمالي وإزالته من الوجود، لذلك لا بد من أن تُبذلَ الجهود في إزالة المبدأ الرأسمالي والقضاء عليه.

لقد سارت الشيوعية شوطًا في معالجة الاستعمار وفي مقاومة المبدأ الرأسمالي، لكنها سارت بفكرةٍ خاطئةٍ، وبمقاومةٍ عرجاء، فقد قاومت عقيدةَ فصل الدين عن الدولة بعقيدةِ التطور المادي، وعقيدةُ التطور المادي عقيدةٌ خاطئةٌ وتخالف فطرةَ الإنسان، لذلك لم تجد قبولًا في المجتمعات الرأسمالية فضلًا عن أن الأفراد الذين اعتنقوها لم تؤثر فيهم في سلوكهم في الحياة، لأن من يعتقد بالتطور الماديّ لا يضيره أن يطبق فصل الدين عن الدولة، لأن عقيدة فصل الدين عن الدولة يمكن أن يعتنقها المقرّ بوجود الله، والمنكرُ لوجود الله، لأنها لا تعني الإلحادَ ولا تعني الإيمانَ، بل تعني عدمَ تحكيم الدين في شؤون الدولة، وهذا لا يؤثر في سلوك

من يعتقد عقيدة التطور المادي، ومن هنا نجد أن العقيدة الشيوعية لم تُوثرْ على المجتمعات الرأسمالية ولم تُحدثْ فيها أيّ تغيير.

أما مقاومة الشيوعية للرأسمالية، فقد بدأت بأفكار كارل ماركس ومن أتى بعده من فلاسفة الشيوعيين، فأوجدت من يعتنقها من الأفراد والجماعات، لكنها لم تستطع أن تجعل شعوبًا برمّتها تعتنقها بمجرد الدراسة والبحث، وفضلًا عن ذلك فإن طريقتها في تجسيدها بكيان، أي بدولة شيوعية، كانت طريقةً خاطئة، وطريقةً خيالية، فهي خاطئة من ناحية جعلها إيجادَ الدولةِ طريقة للوصول إلى إلغائها كليًّا، وهي خيالية لأنها تريد جعل الثورة عالميةً، تبدأ بالشعوب المتقدمة صناعيًّا ثم تعمّ العالم، لذلك اضطُرّ لينين لمخالفتها بحجة تفسيرها، فأوجد الدولة الشيوعية في روسيا، وكانت في ذلك الوقت متأخرة من ناحية صناعية من أوروبا، وأوجدها في روسيا وحدها، ثم بعد ثلث قرن جاء خلفاء لينين ليتحالفوا مع أكبر دولة استعمارية، نعني أميركا، أي: تحالفوا مع الاستعمار.

لذلك لا يصح أن يُركنَ على سير الشيوعية في معالجة الاستعمار، ولا على مقاومتها له، فلا بد من علاج آخر لمقاومة المبدأ الرأسمالي والقضاء على الاستعمار، فما هذا العلاج؟

والجواب عن ذلك: أن العلاجَ الوحيد للاستعمار هو طرحُ الفكرة الكليّة عن الكون والإنسان والحياة في ميدان النقاش العالمي، وإدخالُها إلى ميثاق الجماعة الدولية القائمة على تنفيذ العرف الدولي بالرضا والاختيار، فهذا النقاشُ العالميّ للفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة، هو الذي يغيرُ المفاهيم، ويزيلُ المفاهيمَ المغلوطة، ويصحّح العرفَ الدولي. فالاستعمار وجهةُ نظرٍ معينة في الحياة، ولن يُقضَى عليه ما لم تُغيّرْ وجهة النظر هذه. صحيحٌ أن الرأيَ العامّ الدوليّ الذي وجد لدى العالم ضد الاستعمار قد أثر فيه، لكنه لم يقض عليه، ولم يضعف وجوده، وكل الذي حصل هو تغييرٌ في أسلوبه. والبلاد التي استعمرت في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، لا تزال مستعمراتٍ وإن كانت قد وضعت في

أسلوب استقلالات. ولن تتحرر هذه المستعمرات إلا بالثورات، والحروب المحلية، والدولية. ولكن ما دامت الدول الكبرى الموجودةُ في العالم تعتنقُ الاستعمارَ كفكرة، وتسخّرُ قواها من أجله، فإنه لا سبيل لإِزالة الاستعمار من العالم، إلا بإزالة فكرته من نفوس معتنقيها بصفتها وجهة نظر لهم في الحياة.

صحيحٌ أنه يجب أن يقاوَمَ الاستعمار مقاومةً ماديّةً، وأن يستمر الرأي العام ضده، وأن تُضاعَفَ الجهودُ في سبيل ذلك، لكن هذا ليس العلاجَ الناجعَ، بل العلاج الناجعُ هو طرحُ الفكرةِ الكلية عن الكونِ والإنسانِ والحياةِ في ميدانِ النقاش العالمي، تتناولها جميعُ الشعوب والأمم، وتوضعُ دوليًّا محلّ بحث ونقاش بين الدول جميعها وخصوصًا في الجماعة الدولية.

هذه هي الأمورُ الثلاثةُ ــ تكتل الدول الكبرى، وفكرة الأسرة الدولية، وفكرة الاستعمار ــ التي شقيَ العالم بها، وحيل بسببها بينه وبين السير في طريق السعادة، وهذه هي الكيفيةُ التي يُعالَجُ بها من هذه البلايا الثلاث. إلا إن علاجَه منها لا يعني منعَ الحروب، ولا منعَ القلاقل والاضطرابات ولا يعني إنهاءَ الفخاخ الدولية، والمناورات السياسية، والمداورات الخبيثة، وإنما يعني إزالة كابوسٍ جماعيّ ثقيلٍ يصعبُ التخلص منه، وإلا فالنزاع بين الدول طبيعيّ، ولجوء الدول إلى الحروب طبيعيّ، وقيام المناورات والمداورات طبيعيّ، لكنها تكون أمورًا فردية، أو أمورًا محدودة، فلا يجر العالم كله إلى الحرب كما حصل في الحربين العالميتين الماضيتين، ولا ينحصر تفكير الدول بمص دماء الشعوب كما هي الحال الآن، بل يكون فيه ما هو في طبيعة البشر، من الهدى والضلال، ومن الخير والشر، ومن الحسن والقبيح، فيكون فيه من هذا وذاك، ولا يكون شرًّا كله كما هي الحال منذ أن وُجِدَتْ فكرةُ تكتل الدول الكبرى، وفكرةُ الأسرة الدولية، وفكرةُ الاستعمار حتى الآن. لذلك لا بد من وضع حد لهذا

الشر الذي يطغى على العالم منذ عدة قرون، والذي تكتوي بناره الشعوب والأفراد على حد سواء...

«وقد يقال كيف يتأتى للأفراد أن يؤثروا في السياسة العالمية؟ بل كيف يتأتى للأحزاب أن تؤثر في اتجاه الدول، ولا سيما أن هذا الاتجاه قد أخذ دورَ العراقة واستمر عدة قرون»؟

والجوابُ عن ذلك: أن الأفراد أو الأحزاب حين يتابعون الأعمال السياسية، ويتفهمون السياسة الدولية لا يصح أن يتتبعوها من أجل المتعة العقلية والترف الفكري، ولا من أجل التعلم وزيادة المعلومات، بل يتتبعونها من أجل أن يرعوا شؤون العالم، ومن أجل أن يفكروا بالطريقة التي يؤثرون فيها على العالم، أي من أجل أن يكونوا سياسيين، وحاشا للسياسي «أن يقصدَ المتعة العقلية، ولو كان من أعظم العقلاء، وحاشاه أن يميل للترفِ الفكري ولو كان من أعمق المفكرين، فهو إذًا يتتبع السياسةِ ويفهم الموقف الدولي، والوضعَ الدولي، ويتابع السياسةَ الدوليّةَ، لأنه سياسيّ فقط، لا لأنه عاقلٌ أو مفكر. ومعنى كونه سياسيًّا أنه يعمل على أن يرعى شؤونَ العالم، أي على أن يؤثر في السياسة الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا يعملُ وهو يتصوّر أنه فرد بل يعمل بصفته جزءًا من أمة، وبصفته في كيان، أي في دولة، وهو إن لم يكن ممن يقررون سياستها أو ينفذونها، فإنه ممن يطمحون إلى أن يكونوا ممن يقررون أو ينفذون، أو يحاسبون المقررين والمنفذين، وبذلك يؤثر دوليًّا حتى لو ظل فردًا ليس له صلاحياتُ التقرير أو التنفيذ، ومتى كان كذلك كان مؤثرًا، لأن الدولة التي هو في كيانها تؤثر في أمثاله، أو يسعى هو وأمثاله لأن يجعلها تؤثر في السياسة الدولية والموقف الدولي، ومن هنا يأتي ما يقصد من ثمرات المفاهيم السياسية، وهو جعلُ الدولة تؤثر في السياسة الدولية، وفي الموقف الدولي، عن طريق إيجاد الأفراد الواعين سياسيًّا، والمدركين للأعمال السياسية التي تحصل في العالم، ولا سيما من الدول الكبرى. ومن هنا كانت الخطوةُ الأولى للتأثير في السياسة الدولية، والموقف الدولي، هي بلورة المفاهيم

السياسية، وكانت اللبنةُ الأولى حملَ الأفراد على تتبع الأعمال السياسية، وتفهم السياسة الدولية أي إيجاد سياسيين في السياسة العالمية، فيأتي طبيعيًّا تأثيرُ الدولة في السياسة الدولية والموقف الدولي، وبذلك يظهر مدى ضرورة المفاهيم السياسية، ومقدارُ قيمة هذه المفاهيم، إلا إنه يجب أن يُعْلَمَ أن الدولة لا تكون دولة لها الوجود الدولي، إلا بالعلاقات مع الدول الأخرى، فالفرد في المجتمع لا يكون له وجودٌ في مجتمعه إلا بالعلاقات مع الأفراد والآخرين، ومكانته في المجتمع وبين الناس تكون بحسب هذه العلاقات، وبحسب تأثيره في العلاقات بين الناس، وكذلك الدولة فإن وجودها إنما يكون بوجود علاقاتٍ لها مع الدول، ومكانتها ترتفع وتنخفض بحسب علاقاتها مع الدول وبحسب تأثيرها في العلاقات الدولية».

بعد أن استعرضنا القانونَ الدوليّ الذي انبثق عن تكتل الدول الكبرى وما أصاب العالمَ من حروب وحلّ به من مصائبَ وشرحنا فائدة العرف الدوليّ نعود لنرى أن الأعمال السياسيةَ التي تقعُ في العالمِ كثيرةٌ تتعلّقُ بقضايا دولية متعددة منها قضية أفريقيا. فهذه القضية لم تنشأ في المجالِ الدولي إلا بعدَ 1960م وقضيتُها هي قضيةُ الاستعمارِ ليس غير.

فإن أفريقيا بلادٌ متأخرةٌ فكريًّا، وفيها خيرات كبيرة من مواد خام وثروات زراعية وحيوانية بشكلٍ خيالي، ولما اندفعت الدول الاستعمارية في أواخر القرنِ الثامنِ عشر والتاسع عشر في الاستعمار كان من جملة الأماكن التي غزوها القارةُ الأفريقيةُ، وأخذتْ كلّ دولةٍ تستعمرُ منها ما تقدر عليه، ولم يحصل احتكاكٌ قوي بين الدولِ على استعمارها، لذلك استقرت فيها أكثرُ الدولِ الاستعمارية، وصارت القارةُ كلها مُسْتَعْمَرة لأوروبا. وقد ظلت الدولُ الأوروبية تسيطرُ على مستعمراتها في أفريقيا حتى نهاية الحرب العالميةِ الثانيةِ. وحين وضع ميثاقُ هيئةِ الأمم أُدرِجَتْ فيه مواد تتعلقُ بإنهاء الاستعمار، ولكن وُضِعَتْ هذه المواد على شكلٍ يجعل تصفية الاستعمار تدريجًا، وكذلك لم تصلِ الدولُ الكبرى إلى بحث تصفية الاستعمارِ في أفريقيا والعمل على ذلك إلا بعد عام 1960، وفي ذلك الحين وُجِدَ لأميركا

فيها عملاء، ومن يومئذٍ انتقل الصراع إلى أفريقيا، وصارت أميركا تحاولُ إخراجَ الدولِ الاستعمارية والحلولَ محلها.

وهكذا انتقل الصراعُ الدولي على الاستعمار إلى أفريقيا فصارت قضيتها قضية دولية، لأنه وأن اتفقت كلّ من إنكلترا وأميركا وفرنسا على صيغةٍ لجمع أفريقيا تحت رابطةٍ واحدةٍ سَمَّتْها «المؤتمر الأفريقي» إلاَّ إن الصراع في هذا المؤتمر وخارجه لا يزالُ بين الدولِ، ولا سيما بين أميركا وإنكلترا، وأحياناً بين فرنسا وإنكلترا بوساطة العملاء كما هو حاصلٌ اليوم في تشاد فهذه القضية تُعدّ قضية دولية.

القضايا الدوليّة

إن أهمّ هذه القضايا في الوقتِ الحاضر ثلاثٌ:

1 ـ قضية أوروبا.

2 ـ قضية الشرق الأقصى.

3 ـ قضية العالم الإِسلامي أو على حد تعبيرهم قضية الشرقين الأدنى والأوسط.

أولًا ـ قضية أوروبا:

القضيةُ الأوروبيةُ تُعدّ تصفيةً لقضايا الحربِ العالميةِ الثانية، لذلك تجدها تتمثلُ بين المعسكرينِ في توحيد ألمانيا، وتتمثلُ في المعسكر الغربي في توحيدِ أوروبا الغربيةِ عسكريًّا لتقفَ في وجه روسيا، وعلى الرغم من ميوعةِ إنكلترا فقد نجحتْ أخيرًا فكرةُ تسليح ألمانيا الغربية وإدخالِها الحلفَ الأطلسيّ وتوحيدِ دول غربيّ أوروبا في منظمةٍ عسكريةٍ واحدة، وبذلك يكونُ المعسكرُ الغربي قد ركزَ القضيةَ الأوروبية على وجهٍ معيّن.

أما المعسكرُ الشيوعيّ فقد اتخذ مقابل ذلك إجراءات عسكريةٍ. فأعطى ألمانيا الشرقية استقلالها، وقوى جبهتها العسكرية، وأقام من الدولِ المجاورة لألمانيا الشرقية اتحادًا عسكريًّا يقفُ في وجه أوروبا الغربيةِ هو حلف فرصوفيا. وعلى الرغم من مناداةِ الفريقين بحلّ مشكلةِ ألمانيا والدعوة إلى المؤتمرات لحل المشكلة الأوروبية، فإن قضية أوروبا لا تزالُ كما هي ولا يزالُ النزاعُ فيها بين المعسكرينِ، وبحلّ المشكلةِ في المعسكر الغربي بين دولِهِ على وجهٍ معين بقي النزاعُ بين المعسكرين فقط، وتعقّدتِ المشكلةُ وتعقّد حلّها.

وبقيت الحالُ هكذا إلى أن تم الاتفاق بين خروشوف وكندي عام 1961م في فيينا، حيث تغيّرت الحال، إذ توحد رأي أميركا وروسيا تجاه قضية ألمانيا، واتفقا على رأي واحدٍ تجاهَ قضيةِ أوروبا وقد ظهرَ ذلك فورَ اجتماعهما، فقد أعطى جون كندي تصريحًا قال فيه:

«إن تخوفات روسيا من غزوِ أوروبا لها غزوًا عسكريًّا، لها ما يبررها، فإن روسيا ضُربَتْ من أوروبا مرتين في التاريخ، فالمرة الأولى في عهد نابليون، والثانية في عهد هتلر، لذلك لا بد من وجودِ ما يضمنُ عدمَ وجودِ خطرٍ على روسيا من أوروبا كنزع سلاحِ أوروبا الوسطى مثلًا».

وهذا التصريح يدلُّ دَلالة لا لبسَ فيها على أن رأيَ روسيا وأميركا تجاه قضية أوروبا وقضية ألمانيا بشكلٍ خاص صار رأيًا واحدًا.

وأما فرنسا، فإنها بعد مجيء ديغول إلى الحكمِ وحتى زيارة ديغول للولايات المتحدة واجتماعه بنيكسون في شهر آذار 1969، كانت فرنسا تعملُ على توحيدِ أوروبا وجعلها قوة ثالثة تقف بين المعسكرينِ، وكذلك كان يعمل على تقوية ألمانيا إلى حدٍّ لا تصبحُ فيه خطرًا على فرنسا، وإيجاد اتحاد كونفدرالي بين دول أوروبا مع ضمان السيادةِ لفرنسا. ولكن بعد استقالة ديغول لم يرسم سياسة واضحة لفرنسا تجاه أوروبا وتجاه ألمانيا بالذات.

وأما إنكلترا فإنها صارت توطد صلتها بألمانيا وتطلعها على مؤامرات أميركا وروسيا ضد تطور ألمانيا وضد تقويتها، وصارت كذلك تحاولُ جاهدةً دخولَ السوق المشتركةِ حتى تمكنت أخيرًا من الدخول وذلك كان لهدفين رئيسيين، أولًا: من أجل أن تُسَجّلَ نفسَها رسميًّا أنها دولةٌ أوروبيةٌ، وثانيًا: من أجل استخدام أوروبا كقوةٍ ضد العملاقين. فأوروبا قوة كبرى في العالمِ قبلَ وجودِ العملاقين وبعدَ وجودهما. ولذلك تُعدّ قضية أوروبا قضية خطيرة على السلامِ العالمي وتهددُ دائمًا باندلاع شرارة الحرب.

وعليه فلا بد من أن تُبحثَ أوروبا بحثًا يتفق مع واقِعها ومع خطورتها وهي القضية الأولى في العالم بين جميعِ القضايا.

ثانيًا: قضيّة الشرق الأقصَى

أما قضيةُ الشرق الأقصى فإن الأمرَ يختلفُ فيها كلّ الاختلافِ عن قضيةِ أوروبا، لأن قضية أوروبا هي قضيةُ الوقوفِ في وجهِ روسيا والدفاعُ عن أوروبا وإعدادها لأن تهاجمَ روسيا إذا وقعت حربٌ بين المعسكرين، لكن قضية الشرق الأوسط هي قضيةُ مستعمرات، ودفاع عن الاستعمارِ، وهي وإن بدت مظاهرُها في فييتنام وكوريا وفرموزا وكمبوديا، لكنها في الحقيقة قضيةُ الشرق الأقصى برمّتهِ، وبعبارة أخرى هي قضية الصين، وتفرعت منها باقي القضايا. وتقومُ سياسةُ المعسكرِ الشرقي في هذه المنطقةِ على أساسِ تصفيةِ الاستعمار الغربيّ، وضمّ جميع هذه المنطقة للمعسكرِ الشيوعي، وعلى أساسِ رجوع اليابان دولةً قوية.

وتقومُ سياسة المعسكرِ الغربيّ على تركيزِ اليابان ضد المعسكرِ الشرقي والحيلولةِ دونَ امتدادِ الخطر الشيوعي، وتركيزِ الاستعمارِ في هذه المنطقة. وترغب أميركا في الاحتفاظ ببقاءِ حكومة الصين الوطنيةِ لتسخرها في يومٍ ما لمحاربة الصين الشيوعيةِ وتخليصها من المعسكر الشرقي لترجعَ حكومة الصين الوطنية. ويحاولُ المعسكرُ الشرقيّ أن يركز الموقف في كوريا إلى جانبه لتطهيرها من الأميركان كما فعل في فييتنام الجنوبية بحيث ضمها إلى فييتنام الشمالية وأصبحتا جمهوريةً شيوعية واحدة، كما تحاولُ الصينُ أن تغزو جزيرة فرموزا وتحتلها بعد أن دخلت هيئة الأمم وأخرجت منها الصين الوطنية. وهكذا يقفُ المعسكرانِ في هذه المنطقةِ، كلّ واحدٍ في مواجهة خطته، إلا إن المعسكر الشرقي جبهة واحدة في هذه المنطقة، في حين أن المعسكرَ الغربيّ يقف جبهةً مفككة، وتختلف وجهاتُ نظرِهِ السياسية شأنه في كلّ قضية من القضايا العالمية. والذي يجعلُ المعسكر الغربي مفككًا في هذه المنطقةِ هو اختلافُ وجهاتِ النظر بالنسبةِ إلى قضية الشرقِ الأقصى، فبريطانيا تنظر إلى الصين على أنها سوق

لتجارتها، لذلك لا تُعدّ ذهابها مع المعسكر الشرقي كارثةً ما دامت تجارتُها تجد طريقها إليها، ولو على شكل محدود. ولا تُعدّ وجودها مع المعسكر الشرقي يشكلُ خطرًا على وجودِها كدولةٍ كبرى ما دامت ليست هي الدولةَ الأولى. لذلك لا تجدُ ما يبرّرُ مهاجمة الصينِ والاحتكاكَ بروسيا في هذه المنطقةِ. زد على ذلك أن بريطانيا قديمة الوجود، وعريقةُ النفوذِ فيها، وهي تحافظ على بقائها هناك، وعلى تركيز نفوذها في مستعمراتها، وأي حركة تقوم في هذه المنطقة تسبب قلقًا على المستعمرات لا يمكن أن تؤيدها بريطانيا، ولا سيما أن هذه المستعمرات ليست أسواقًا لبضاعتها فحسب، بل هي بلادٌ غنيةٌ بالموادّ الخام، تستغلها بريطانيا وحدَها، وهي في الوقت نفسه مراكز استراتيجية، وإذا استعرض المرء خريطةَ الشرقِ الأقصى يجد أن بريطانيا لا تزالُ تستعمرُ على ساحلِ الصينِ الجنوبي الشرقي جزيرةَ هونغ كونغ، والملايو وفيها سنغافورة المركز الاستراتيجي، وماليزيا التابعة لأندونيسيا،وبورما وسيلان، وإن أصبحت هذه الدولة في الكومنولث البريطاني، فهذه البلاد تتركزُ فيها بريطانيا وتستعمرُها وتستغلها، لذلك يدور موقفُها في الشرق الأقصى حولَ بقاءِ استعمارِها ونفوذِها لهذه البلاد. فهي حين تقومُ بأعمالِها وتسايرُ أميركا لا تتجاوزُ الحدودَ التي رسمتها لنفسها، ولا تجازِفُ في القيامِ بأيّ عملٍ يهدّدُ مستعمراتِها ونفوذَها، لذلك نجدُها في قضيةِ إدخال الصين في هيئةِ الأممِ تقفُ إلى جانبِها، وفي قضيةِ فرموزا تعلنُ أنها لا تحاربُ من أجل فرموزا، لكنها مستعدةٌ للوقوفِ إلى جانبِ الولاياتِ المتحدةِ، ونجدها قد اشتركت في حلفِ جنوبي شرقي آسيا، لكنها حتى الآن لم تقمْ بأي عمل يؤثر فيها، لذلك لم يؤلف هذا الحلف جيشًا لحماية المنطقةِ. والسبب في ذلك هو محاولةُ بريطانيا الوقوفَ في هذهِ المنطقةِ عند حدّ يتفق مع سياستِها الاستعمارية هناك.

أما فرنسا فإنها كانت من الدولِ المستعمرةِ في هذه المنطقةِ، وكانت تحتلّ الهندَ الصينيةَ التي هي الفييتنام واللاوس وكمبوديا، وقد كانت هذه المستعمرةُ من أثمنِ وأكبرِ المستعمراتِ

الفرنسيةِ، إذا كانت موردًا من أكبر مواردِ الثورةِ الفرنسيةِ لغنى هذه البلاد في المواد الخام، غير أن فرنسا بعد أن انكسرت عسكريًّا، ثم كان مؤتمر جنيف فصفّى هذه البلاد بقرار منه تصفية أضعفت مركزها إضعافًا كبيرًا، فإن فرنسا لم تعد دولة لها أهميةٌ في هذه المنطقةِ، ولم تحرصْ أميركا ولا بريطانيا على دخولها في حلفِ جنوبي شرقيّ آسيا.

وأما أميركا فإن موقفها في الشرق الأقصى يختلفُ عن موقفِ بريطانيا، لأن أسلوبَ أميركا في الاستعمار يختلفُ عن أسلوب بريطانيا، وأهدافها في الشرقِ الأقصى غير أهدافها، فأميركا تطلعت إلى تصفية نفوذِ هولندا وبريطانيا وفرنسا من المنطقةِ لتحتلّ هي مكانَها، ولكن على أساس أسلوبها في إعطاء ما يشبه الحكمَ الذاتي وهو الذي اصطلح عليه باسم الاستقلال، واستعمار البلاد سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا، وتسخير هذا الحكم عسكريًّا لتثبت استعمارها. وقد نجحت بالفعلِ في تصفيةِ نفوذِ هولندا وبريطانيا وفرنسا وبريطانيا، إلا إن النشاطَ الشيوعيّ في المنطقة، وانضمام الصين إلى روسيا أدى إلى عدم تمكّن أميركا من أن تخلفَ هولندا في أندونيسيا، وعدم تمكنها كذلك من تصفية نفوذ بريطانيا، ثم كان تقلص نفوذ فرنسا من الهند الصينية بوساطة المعسكر الشيوعي عسكريًّا وسياسيًّا ضربة قوية للخطط الأميركية. لذلك صارت أميركا بعد ذهاب فرنسا سياسيًّا من المنطقةِ تحرص على بقاء بريطانيا معها هناك ظاهرًا وتشركها في إجراءاتها لتقويةِ الجبهةِ في وجهِ المعسكرِ الشرقي.

والقضية الكبرى في نظر أميركا في الشرق الأقصى هي قضية الصين، هذه البلاد التي يزيد سكانها على مليار نسمة، والتي هي مفعمة بالمواد الخام والتي كانت تأمل أميركا في أن تكون مستعمرة لها. فهذه البلاد صارت شيوعية وفي معسكر الشيوعيين، وهذه خسارةٌ فادحةٌ من جهة، وخطرٌ مجسمٌ من جهة أخرى. لذلك نجدُ أميركا لا تريد اعتبار الصين الشيوعية إحدى الدول الخمس الكبار، بل قاومت الاعتراف بها كذلك، إلا إنها رضخت أخيرًا واستسلمت للأمر الواقع، وفي الوقت نفسه راحت تعمل على أن تأخذها حليفة لها في

المستقبل. وتعدُّ الصينَ بعد أن أصبحت بلادًا صناعية دولة لا تغلبُ بالنسبة إلى مواردها التي لا تنضبُ وكثرتها العددية وسعة مساحتها.

وإذا صح ما يقالُ عن خطةِ أميركا في استخدامِ الصين الوطنيةِ الصينِ، فإنّها مضطرة لأنْ تسندَ الصين الوطنية سندًا قويًّا بالقنابلِ الهيدروجينية، وهذا يعني وجود خطرِ اندلاع حربٍ عالمية. ويستبعد المراقبون للموقف الدولي حصول ذلك ولا سيّما أن قضية فرموزا هي قضيةٌ سياسيةٌ وليست قضيةً عسكريةً. وعندما وافقت أميركا على دخولِ الصين الشيوعية هيئة الأممِ، فإن قضية فرموزا لم تعد قابلة للتفجير العالمي ووقفت عند حدّ، وخفَّ التوترُ الدوليّ في الشرق الأقصى إلى حين، وإن كان لا يوقفُ الحربَ الباردة. وفي أي حال فإن أميركا تعتقدُ أنه ليس لزحفِ الشيوعيين في الشرق الأقصى حدّ يقفون عنده، لا من ناحيةٍ سياسيةٍ، ولا من ناحيةٍ عسكريةٍ، لذلك قامت بعقد مؤتمرِ مانيلا الذي انتهى بإبرام حلف جنوبي شرقي آسيا، ثم اجتمع أعضاء الحلف في بانكوك لاتخاذ إجراءات سياسية في المنطقة، لكنهم أخفقوا في ذلك. وهكذا تقوم أميركا بتجميعِ دول المنطقةِ لتشكيل جبهة للوقوف في وجه الغزو الشيوعي، ثم للهجوم عليه حين تحين الفرصة. لكن ميوعة موقف بريطانيا، وتفكك المعسكر الغربي بوجه عام هناك، جعل الموقف في الشرق الأقصى يميل إلى صالح المعسكر الشيوعي، فضلًا عن أن الرأيَ العام هناك ضد المعسكر الغربي.

هذه خلاصةُ الموقف بالنسبةِ إلى قضيةِ الشرق الأقصى، وهي تبيّنُ بوضوحٍ انتصارَ الحركاتِ في المنطقةِ وتأييد الشيوعيين وانهزام الجبهاتِ الاستعمارية، ولن ينقذَ موقفَ المعسكرِ الغربي هناك أيّ منقذ من ناحيةٍ سياسيةٍ لضعف ثقةِ أنصارهِ بهِ، وَلِكرهِ الناسِ له وازدياد التذمر منه، والحركات هناك تجد لها سندًا قويًّا، والهزائم السياسيةُ التي مُني بها الاستعمارُ أضعفت نفوذَهُ السياسيّ، وصارت كفةُ المعسكر الشيوعيّ هناك هي الراجحةَ سياسيًّا ومبدئيًّا، ومن ذلك يتبين أن قضية الشرق الأقصى بين المعسكرين هي من ناحيةِ المعسكرِ

الغربيّ قضيةُ استعمار، ومن ناحيةِ المعسكر الشرقي قضيةُ إخراجِ المعسكر الغربيّ ونشر الشيوعية، ومن ناحية شعوب المنطقة قضية حركات للخلاصِ من الاستعمارِ ولو على أيدي الشيوعيين.

وهذا بخلافِ قضيةِ أوروبا فإنّها من ناحيةِ الغربِ هي لِتَقْوِيةِ الدولِ الأوروبية، وعلى رأسها ألمانيا، للوقوفِ في وجه روسيا، وليست هي قضية استعمارٍ أو دفاع عن الاستعمارِ، ومن ناحية الشرق هي هجومٌ سياسيّ وفكريّ على أوروبا، لإِدخالها في حظيرةِ الشيوعية، ومن ناحية الشعوب الأوروبية ودولها هي شعورٌ بالخطر الشيوعي عليها، ووقوف بحرارة وصدق كجزء من المعسكر الغربي لذلك تختلف هاتان القضيتان، من حيثُ الجوهر، والهدف، لكنهما قضيتان بين المعسكرين مباشرة، ويقف المعسكران فيهما وجهًا لوجه.

ثالثًا ــ قضية العالم الإسلامي:

أما قضية العالمِ الإسلامي أو قضية الشرقين الأدنى والأوسط، كما يسميها ساسةُ الغربِ، فإنها تختلفُ كلّ الاختلافِ عن قضيتي أوروبا والشرق الأقصى، إذ إن العالم الإِسلامي كله هو جزء من المعسكر الغربي وخاضع لنفوذه، وورسيا ليست موجودةً فيه بالفعل، كماهي موجودة في أوروبا وفي الشرق الأقصى.

وأما الحزبُ الشيوعيّ الموجودُ في العالم الإِسلامي، فإنه ليس من القوة بالقدر الذي تصوره بريطانيا وأميركا، لا من ناحية العمل ولا من ناحية العدد.

أما من ناحية العملِ فأعمالُهُ لا تزيد على بثّ الشيوعية والتشويش على المعسكر الغربيّ، كالسير في المظاهرات وتوزيع المنشورات. وأما من ناحيةِ العددِ فليستِ العبرة في الحزب السياسيّ هي في كثرة أعضائه بقدر ما هي في مبلغِ تجاوبه مع الأمّةِ، وسير الأمة معه، وقدرته على قيادتها للعملِ على مبدئهِ الذي يعمل له. والحزبُ الشيوعيّ في العالم الإِسلامي،

لا يستطيع أن يقودَ الأمّةَ لمبدئه خطوة واحدة، حتى إنه يقوم بمظاهراتٍ يتذرعُ بالوطنية، وبالقومية، وبالمصالحِ الآنية، فلا يجرؤ حتى الآن أن يقيم مظاهرة من أجل الشيوعية.

وأما الناسُ الذين يظاهرون الشيوعيةَ في هذه المنطقةِ فإن معظمَهم لا يعتقدونها، بل يعطفون عليها، وعطفُهم هذا هو مثلُ عطفهم على النازية[1]، قبلَ الحرب العالمية الثانية، وفي أثنائِها، وما كانوا نازيين ولا محبين للنازية وهم حين يعطفون على الشيوعية إنما تدفعهم إلى ذلك كراهيتهم للاستعمار.

وعلى ذلك فإن المعسكر الشيوعيّ غير موجود في العالمِ الإسلامي، لا سياسيًّا، ولا عسكريًّا، فليست فيه ألمانيا الشرقية، وليست فيه الصين، وكل الذي فيه إنما هو الحزب الشيوعيّ، وهو لا يُعتمد عليه في أعمال سياسية في حرب باردة، ولا في أعمال عسكريةٍ في حربٍ حامية، لذا لا تكادُ تجدُ للمعسكرِ الشيوعي أثرًا يذكر سوى التشويش، وإن كان يبدو أنه يتحينُ الفرصةَ لأن يجعلَ له مرتكزًا في اليمن الجنوبية والعراق وسوريا والحبشة.

هذا من ناحيةِ الخطر الداخلي في السلم، أما الخطر الخارجي من الشيوعيةِ في الحرب فموجود. فها هي روسيا محتلة لأفغانستان بحجة دعم النظام الشيوعي فيها ولا يزال المسلمون الأفغان يخوضون حربًا ضروسًا ضد الروس، وهي موجودة أيضًا على حدود إيران وتركيا، وعلى مقربة من العراق وسوريا. وفي حال نشوب الحرب بين المعسكرين لا يبعد أن تحتل الشرق الأوسط أو قسمًا منه، ولا سيما تركيا وإيران.

والناظر إلى العالم الإسلامي في الوقت الحاضر يجد أنه خاضع لسيطرة ونفوذ الدولتين: بريطانيا وأميركا، ويجد أن هاتين الدولتين مختلفتا المصالحِ، مختلفتا الأهداف، ويجد أن الميدانَ الحقيقي الذي يقع فيه التنافس بينهما هو الاستعمار وبسط السيطرة والنفوذ، وإنه وإن كان

---

[1] النازية: هي الاشتراكية الوطنية أو الحركة الهتلرية التي تأسست أول عام 1933 في ألمانيا، وأهم أسسها: الاستيلاء على الحكم، وسحق الشيوعية، وصبغ ألمانيا كلها بالاشتراكية الوطنية وتنقية الجنس الألماني من كل شخص يجري في عروقه دم يهودي أو دم غير آري.

يبدو بوضوح أنه قد تجاوز دورَ التنافسِ إلى دور تصفيةِ النفوذِ البريطاني بعد أن صُفيّت فرنسا، ولكن لا تزالُ بريطانيا تتشبث ببقائِها، ولا تزال تأملُ في تثبيتِ أقدامِها، ومهما يكن من أمر، فإن المعسكر الشرقيّ في نزاعِهِ مع الغرب يُعدّ العالم الإِسلامي منطقةً من مناطقِ المعسكر الغربي.

والحديثُ السياسي، إذًا، في قضية العالم الإِسلامي حديث عن السياستين البريطانية والأميركية، والعملُ السياسيّ يستوجبُ معرفةَ السياسة الأميركية والبريطانية في الشرقين الأدنى والأوسط في خططهما وأساليبهما. الغاية واحدةٌ عند أميركا وبريطانيا من وجودهما، هو فرض السيطرة السياسية والثقافية والاقتصادية على الشعوب الموجودة في هذه المنطقةِ لاستغلالها. لذلك نجدُ أن كلًّا من بريطانيا وأميركا ترى أن حماية الاستعمار من أعدائِهِ هي الهدفُ الرئيسيّ لكلّ عملٍ تقومُ به في المنطقة، وأعداء الاستعمار في نظرهما عدوان اثنان: أحدهما عدوّ حقيقيّ وواقعي، موجود، وهم شعوب هذه المنطقة وأهلها، فعليهم إذًا إشغالهم في قضايا تحول بينهم وبين التفكير في قضيتِهم الحقيقيةِ وتثبيت الاستعمار على أيديهم تثبيتًا يوطد أركانه ويحميه من كلّ اعداء.

الثاني: عدوٌ محتملٌ هو روسيا والدول الشيوعية، ولا بدّ من أن تعد لمقاومة هذا العدو المحتمل إعدادًا ماديًّا يقفُ دون غزو للبلاد. ومن هنا جاءت فكرة، مشاريعِ الدفاعِ عن الشرق الأوسط، بإشغال أهل البلاد بها تحت أُلهية حماية الوطن من الشيوعية، وللدفاع ضد المعسكر الشرقي، بإعدادهم إعدادًا ماديًّا لمحاربتِهِ، لذلك نجدُ أنّ بريطانيا وأميركا متفقتان كلّ الاتفاق على إيجاد مشاريع باسمِ الدفاعِ عن الشرق الأوسط، ومتفقتانِ على أن المقصود من هذه المشاريع إنما هو حمايةُ الاستعمارِ ومحاربةُ عدوهما الحقيقيّ والحيلولة بينه وبين تحرير نفسه من السيطرة والاستغلال في حالة السلم وتسخير البلاد والناس لمصالحهما في حالةِ الحرب.

وعليه فإن أميركا وبريطانيا متفقتان على فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط. وأما فكرةُ الدفاع من حيث هي، فهي من أميركا وليست من إنكلترا، ذلك أن أميركا وقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تستهدفُ استعمارَ الشرقين الأدنى والأوسط، وتصفية النفوذ البريطاني فيهما، فقد نجحت نجاحًا سريعًا. وما إن جاء عام 1954 حتى طغى النفوذ الأميركي على النفوذ البريطاني، مما حمل بريطانيا على أن تبذل نشاطًا غير عادي في العالم كله وخصوصًا في الشرقين الأدنى والأوسط، لتستردّ نفوذَها، أو تحتفظ بهذا النفوذِ، فاستعادت شيئًا من كيانِها. وفي أي حالٍ فإن النفوذَ الأميركي حين نجح واتسعت المصالحُ الأميركية اتساعًا عظيمًا، صار لا بد لأميركا من توطيد مراكزها، ومن إيجاد قوى عسكريةٍ لحمايةِ مصالحها من أهل البلادِ، وحماية المنطقة من الخطر الشيوعي. لذلك قامت بنسجِ شبكةٍ من القواعد العسكرية الجوية، فأقامت قواعد عسكرية في مراكش، وليبيا والظهران، وفي تركيا والباكستان، ومع هذا، فإن هذه القواعد، في نظرها، لا تُعدّ كافية، ما لم تعبأ المنطقة كلها تعبئة عسكرية، فكان لا بد من إتمام مشاريعِ الدفاعِ المشترك في هذه المنطقةِ، ولا سيما هي عاملةٌ على إقامةِ مشاريع الدفاعِ في العالم كله، تماشيًا مع خطتِهما العامة بإقامةِ الأحلافِ الجماعية. وقد بدأت أميركا في وضع مشاريعِ الدفاعِ عن الشرقِ الأوسط بعد التوقيعِ على ميثاق الأطلسي عام 1949 وقد وافقتها بريطانيا في أوّلِ الأمرِ، فقد تبادل في تلك السنة ترومان وبيفن الشعور المشترك بضرورةِ الدفاعِ عن الشرقِ الأوسطِ، في خطابين ألقياهما.

إلا إن إنكلترا كانت ترى مزاحمةَ أميركا لها في هذه المنطقةِ، فكانت تتريّثُ في الاندفاعِ بهذهِ المشاريعِ، وطلبت أن تكون قيادة الشرق الأوسط لإنكليزي، وأصرت على ذلك. فرفض الأميركان، مما أثار خلافًا بينَهُمْ، أثر في المشاريع الأميركية للشرق الأوسط إلى حدّ كبير، وقد أدى ذلك إلى اختلاف أميركا وإنكلترا في خطةِ الدفاع عن الشرق الأوسط، فصارت لأميركا

خطةٌ تختلفُ عن خطة بريطانيا، ورسمت كلّ واحدة منهما خطتهما، وصارتْ تحاول تنفيذَها، بغضّ النظرِ عن موافقةِ الدولةِ الأخرى:

أميركا تريد أحلافًا جماعية.

وبريطانيا تريد معاهداتٍ ثنائية.

1 ــ الأحلافُ الجماعية: تحتم اشتراكَ الدولِ الموجودةِ فيه إذا اشتبكتْ واحدةٌ منها أو أكثر في حربٍ مع دولةٍ أخرى، ويمكنُ أن يكونَ الحلفُ من دولتين أو أكثر مثل حلف تركيا ــ الباكستان وحلف الأطلسي.

2 ــ المعاهدات الثنائية: لا تحتم الاشتراك الفعلي في الحرب إلا إذا اتفق الطرفان، وتتبادلُ المتعاقدة الرأيَ فيما يتعلق بالأمور السياسية والعسكرية، ويمكن أن تكونَ المعاهدةُ بين دولتين فقط كالمعاهدة البريطانية المصرية سابقًا، ويمكنُ أن تكونَ المعاهدةُ بين عدةِ دولٍ كمعاهدة حلف بغداد سابقًا، والذي دُعي حلف سانتو في ما بعد. وتُعدّ بريطانيا أسلوبَ المعاهداتِ الثنائية أسلمَ من الأحلاف، ويقول الساسةُ البريطانيون: إنّ بريطانيا استفادت في الحرب العالمية الثانية من عدمِ دخول مصر في الحربِ معها ضد ألمانيا.

وتتلخص خطةُ أميركا في مشاريعها: بإقامةٍ أحلافٍ جماعيةٍ من أهلِ البلاد. يكفي فيها أن يسيطر عليها الخبراء وأَن ترتبطَ بالأسلحة، حتى يكونَ الدفاعُ عن البلاد ذاتيًّا من أهلِها، بإيهامهم بأنه دفاعٌ عن أوطانِهم مع أنّهُ في الحقيقةِ دفاعٌ عن مصالح الاستعمارِ. ويلاحظ في هذه الخطةِ أن أميركا حين رأتْ أن خطةَ بريطانيا في هذه المنطقةِ كانت قبلَ الحرب العالميةِ الثانيةِ إقامةَ معسكراتٍ، وعقد معاهدات وكانت تعتمد عليهما في الإعداد للدفاع، وحين وقعت الحرب العالمية الثانية ثارت الشعوب ضد بريطانيا، فلم تنفَعْها معاهدةُ العراق، ولا معاهدةُ مصر، ولا معاهدة حلف سعد أباد، وكادت تعصف بها القلاقل في العراق ومصر،، ولم تنجدها تركيا، فلم تكن لخطتها أيّ فائدة، فضلًا عن إثارةِ حقدِ أهلِ

البلاد، لذلك رأت أميركا العدولَ عن فكرةِ المعاهداتِ الثنائية إلى أحلاف جماعيةٍ ذاتيةٍ بين أهلِ البلادِ، وبذلك تتلافى أخطاء بريطانيا وتصفّي نفوذَها بقلعِ قواعِدها العسكريةِ وإلغاءِ معاهداتها الثنائية.

ولهذا أصرّت أميركا على أن تكونَ قيادةُ الشرق الأوسط لأميركي، وأن تكونَ مشاريعُ الدفاعِ أحلافًا جماعيةً، تزوَّد بالأسلحةِ والأموالِ والخبراءِ من أميركا.

وتتلخص خطة بريطانيا في ربطِ بلدانِ الشرق الأوسط بمعاهداتٍ ثنائيةٍ إما معها مباشرة أو بعضها مع بعض، وتدخل هي كواحدةٍ منها في هذهِ المعاهدات، حتى يكونَ لها الحقّ في إبقاءِ القواعد العسكريةِ والحامياتِ لتثبيتِ استعمارها في السلمِ، وحمايتِهِ في حالةِ الحربِ، كما فعلتْ مع مصر، وكما فعلتْ مع حلفِ بغداد. وهذا يعني أن القضية في العالم الإسلامي هي قضية تتعلقُ بالاستراتيجيةِ والاستعمارِ وطرقِ المواصلات، أما الاستراتيجية فإنها كانت قبل اتفاق روسيا وأميركا، لأن الشرق الأوسطَ يشكلُ الحزامَ الغربي في النطاقِ العسكري المضروب ضد روسيا. لذلك أُنْشِئت في الشرقِ الأوسط القواعد العسكرية ومنها القواعد النووية، وجرت عدة محاولات لربطِ دولهِ في أحلافٍ عسكريةٍ وأنشئت فيه المطارات الكثيرة والطرق العريضة المسماة بالأوتسترادات، وكانت لها أهمية استراتيجية، أما بعد اتفاق العملاقين فلم تعدْ لها تلك الأهمية العسكرية، لذلك أُهْمِلَ فيها شأن الأحلاف العسكرية وأُزيلَتْ القواعد النووية، ويسيرُ العملاقان قُدُمًا في إزالة القواعد الإنكليزية، وقد نجحا في إزالة قاعدة عدن وليبيا، ولا يزالان يعملان على إزالةِ القاعدة الأخيرة في قبرص، ونجحا في الضغط على إنكلترا في اتخاذ قرارٍ بسحب قواتها العسكرية من شرقِ قناة السويس، وبذلك لم تبق للشرق الأوسط تلك الأهمية الاستراتيجية.

وأما أهميته كونه طرق مواصلات، فالشرق الأوسط واقع بين أوروبا والشرق الأقصى وبين أوروبا وأفريقيا وبين روسيا وأفريقيا. لذلك فهو يتحكم بالمواصلات التجاريةِ

والاقتصادية، فنقلُ الركاب من تجارٍ وسيّاحٍ وغيرهم، ونقل البضائع والموادِ الخام من نفطٍ وحديدٍ وفوسفات وغير ذلك إنما يتوقفُ على مواصلاتِ الشرقِ الأوسط، لذلَك يُعدّ الشرق الأوسط ذا أهميةٍ هائلة في شأن النقلِ والمواصلات.

وأما أهميته الاقتصادية فإنها هي التي سببت لهُ هذا البلاء الكبير وإزالته بصفتهِ دولة كبرى وقوة عالمية، وحولته إلى مستعمرةٍ غربية تتزاحمُ فيه الدول الغربية على الاستعمارِ وبسطِ النفوذِ.

فالنفطُ فيه بما يزيدُ على نصفِ نفط العالم، والمواد الخام الموجودة في الأردن والعراق وسوريا وإيران وتركيا وغيرها يشكّلُ ثروةً هائلةً تعادلُ عشرة أضعافِ ثروة أوروبا وأميركا مجتمعتين.

لذلك تتسابقُ الدول على استعمارِهِ وتتصارعُ عليه.

وقد أقامَ الإنكليزُ والأميركان في العالمِ الإسلامي كيانًا يهوديًّا أطلقوا عليه اسم دولة إسرائيل ليكونَ رأسَ جسر لاستعمارهم في العالم الإسلامي وأخذوا يركزون هذا الكيان بامدادهِ بالسلاح والمال وبسندهِ سياسيًّا. وحولوا قضية فلسطين بينهم وبين المسلمين جميعًا إلى قضيةٍ محليةٍ بين العربِ واليهودِ. ثم أخذوا يحاولون تحويلها من قضيةٍ سياسيةٍ عسكريةٍ إلى قضية لاجئين، وحدود، وتعويضات، ومشاريع اقتصادية. مع أن الحقيقة المقطوع بها، أن هذه القضيةَ قضية إسلامية بين الإنكليز والأميركان ومعهم اليهود من جهة، والمسلمين قاطبةً من جهة أخرى، وليست هي قضية محلية بين العربِ واليهودِ. وهي قضية سياسية وعسكرية وليست قضية لاجئين وحدود إلخ. وليس لها إلا حلٌّ واحدٌ لا غير، هو استئصال الكيان الصهيوني برمّته من فلسطين. لذلك يجبُ الإصرار على استئصالِ هذا الكيان ويجبُ أن يقترن هذا الإصرار بالقوى العسكرية لمهاجمتهِ والقضاءِ عليه ولو أدّى ذلك إلى استشهادِ ملايين المسلمين من مجاهدين ومرابطين، لأن هذا جهاد في سبيل الله. والحكمُ الشرعيّ في

هذا الجهادَ فرضٌ على المسلمين إذا احتلّ العدو بلادَهم سواءٌ أكانت لهم دولةٌ إسلاميةٌ أم لم تكن.

وعلى ذلكَ فإنه يمكن إن يقالَ إن بريطانيا وأميركا هما اللتان تستعمران العالَمَ الإسلامي، وإنهما، مع تزاحمِهما على هذا الاستعمار، متفقتانِ على فكرةِ تثبيتِ الكيانِ الصهيوني في فلسطين رأس جسرٍ للاستعمار، وأن خلافهما إنما هو الخططِ والأساليبِ التي هي عرضةٌ للتغييرِ والتبديلِ والتعديلِ، وخاضعة للمفاوضاتِ والمساومات، على ألّا تخرجَ من الأساسِ الذي يركز فيه الاستعمار.

هذا هو واقعُ العالم الإسلامي، بصفته قضيةً سياسيةً عالميةً، تكافحُ من أَجلِها الشعوبُ التي تسكنُ هذه المنطقة، غير أن هذا الواقعَ مربوطٌ ربطًا تامًّا بماضي هذه المنطقة بالنسبة إلى المستعمرين، لذلك لا يكفي لفهم قضية العالمِ الإسلامي أن يُعرفَ الواقعُ السياسي، بل يتحتمُ معرفةُ اتصالِ هذا الواقعِ بالماضي، حتى يعرفَ ما إذا كانت هذه القضيةُ قضيةً وطنيةً أو قوميةً، أم هي قضيةُ الإسلام والمسلمين.

لذلك يتحتم علينا أن نربطَ هذا الواقعَ السياسيّ بالماضي السياسي، حتى يكون وصفًا حقيقيًّا للقضيةِ، يُمكّن من العملِ الحقيقي، ويفهم فهمًا صحيحًا، ويعالج معالجة جذرية، ويؤدي إلى تكوين الشخصية الإسلامية، وإيجاد المجتمعِ الإسلامي، ويُنتج تأثيرَ الإسلامِ في الموقفِ الدولي، وكان لزامًا على العاملين في حقل الإسلام أن يجاهدوا جهادًا صادقًا واعيًا. وهذا يتطلبُ دائمًا فهمَ الموقفِ الدولي في فهمِ الموقفِ الداخليّ، وأن يحولوا دفّةَ سفينةِ الكفاحِ الموجودة شكليًّا في البلادِ من اتجاهِها الحالي إلى اتجاه يكونُ به الإسلامُ هو العامل الأساسي في الحياةِ ولا سيّما الحياةُ السياسيةُ في الموقفِ الداخلي والموقفِ الدولي على السواء.

أما بالنسبةِ إلى الموقفِ الدولي، فإنه يتلخّصُ في الوقت الحاضر في أن العالَمَ لم يعدْ معسكرين تجاه بعضهما يتنازعانِ، كما كانت الحالُ قبل عام 1961م، بل صار العالم معسكرين فكريًّا، فالفكرةُ الشيوعيةُ لا تزالُ تتمثلُ في الدولِ الشيوعية، والفكرةُ الرأسماليةُ لا تزالُ تتمثلُ في الدولِ الرأسمالية. والفكرتان لا يمكن التوفيق بينهما، فالعالم من هذهِ الناحية معسكرانِ بلا شك.

أما من ناحيةٍ دوليةٍ فقد زال المعسكران، وأصبح العالمُ كلّه قوةً واحدة تتمثلُ في أميركا وروسيا، وصار هذان العملاقان وحدهما يتحكمان في العالمِ، ولا ينفذُ شيء إلا بإرادتهما، وإن كانت أميركا لا تزالُ هي الدولة الأولى.

وقد يقال إن المشاهدَ المحسوسَ أنّ المعسكرَ الغربي لا يزال معسكرًا واحدًا ضد الشرق، فإن الحلفَ الأطلسي المعقودَ ضد المعسكر الشرقي لا يزالُ موجودًا، ولا يزالُ يعقدُ جلساته، ولا يزال يجهزُ قواه للوقوفِ في وجهِ المعسكر الشرقي.

والمعسكر الشرقي لا يزال معسكرًا واحدًا ضد المعسكر الغربي، فحلف فارصوفيا لا يزالُ حلفًا، ولا يزالُ يهددُ المعسكرَ الغربي. وقد قامَ بغزوِ تشيكوسلوفاكيا كحلف وكمعسكر لحمايةِ الشيوعية من المعسكرِ الغربي، فكيف يقالُ إن المعسكرين قد زالا من الوجود، وتغير الموقف الدولي بزوالهما؟

والجوابُ عن ذلك أن روسيا وأميركا قد اتفقتا على اقتسام العالم سرًّا، ومن جملة وسائلهما السرية إبقاء المعسكرين شكليًّا، وإبقاء الخلاف الشكلي بينهما من أجل أن تحافظ كل منهما على قواها، ومن أجل تنفيذ المسائل التي اتّفِقَ عليها من دون أن تؤثر في قوى أي منهما، فإن تصفيةَ إنكلترا كمستعمرة بالاتفاق مع روسيا علنًا يجعل الدول الغربية تَنْفَضّ عن أميركا وتَلْتَفّ حول إنكلترا، فتشكل إنكلترا بهذه الدول قوة قد تهددُ أميركا وتزعزع مركزَها. والضغط على الصين من قبل أميركا بالاشتراك مع روسيا يجعلُ الدولَ الشيوعية الأخرى

مزعزعة الثقة بروسيا، ويؤدي ذلك إلى فقدانِ روسيا الزعامة على الدول الشيوعية، وبالتالي إضعافها. لذلك اتفقت الدولتان على إبقاء المعسكرين شكلًا، ومن أجلِ محافظة كل منهما على زعامتها على الدولِ التي في معسكرها. والدولتان الكبيرتان اتفقتا على قلعِ خطر العسكرية الألمانية قلعًا نهائيًّا، فاتفقتا على جعلِ حدود ألمانيا من جهةِ الشرق حدودًا نهائية، أي عدم إرجاع الأراضي الألمانية التي سُلِخت عنها في الحرب العالمية الثانية، وعلى إبقائها دولتين: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وعلى منعها من صنع الأسلحة النووية وعلى تحديد الصناعة الحربية في ألمانيا لكي يضمن عدم تشكيل خطر عسكري على روسيا، وعلى إيجاد اتحاد فدرالي بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية لكي تشبع رغبات الوحدة عند الألمان، ويضمن بقاء التجزئة، وما المعاهدة التي وقعت أخيرًا بين روسيا وألمانيا في الشهر الثامن من عام 1970م إلا نتيجة الاتفاق الذي حصل بين أميركا وروسيا حول المشكلة الألمانية.

واتفقتا على مضايقةِ الصين لأن الصين أصبحت تقلقُ روسيا من حيثُ المبدأ الشيوعي ومُزاحمتها على زعامةِ المعسكر الشيوعي في العالم، كما تقلق أميركا لأنها امتلكت الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات. فكان أن اتفقت مصلحة الدولتين على وضع لا تشكل فيه الصين خطرًا على روسيا، ولا على أميركا، ولا على ما يُسمى بالسلم العالمي. لذلك اتفقتا على الطلب من الصين أن تقبل التعايش السلمي الذي قبلته روسيا. وإذا لم تقبل ذلك يقام بأعمال داخلية وخارجية للضغطِ عليها حتى تستسلِمَ.

والظاهر أنه قد قُدّمَت لها هذه الطلبات ورفضتها، ومن أجل ذلك بدأ الضغط عليها، فتولّت روسيا جانبًا من هذا الضغط، وتولّت أميركا أخذ الجانب الأهم وهو التحضير لحرب محدودة مع الصين في حالةِ فشل الضغط عليها وأخذت تكدّسُ الأسلحة في تايلند وباقي مناطق الشرق الأقصى الخاضعة لها حتى صارَ لها في أوائل عام 1969م ما يقرب من مليون جندي مدرب حاضر للدخولِ في حرب على الفور، واستمرت خطة الدولتين ضد الصين

سائرة في التنفيذ حتى أوائل السبعينيات حيث رضخت الصين لمشيئة العملاقين ورضيت بالتعايش السلمي ودخلت المجتمع الدولي وأصبحت تُعدّ من الدول الخمس الكبرى التي تملك وحدها حق الفيتو في مجلس الأمن، ولا تزال خطة الدولتين ضد الصين سائرة في التنفيذ.

واتفقتا فضلًا عن ذلك على مساعدةِ إحداهما للأخرى عسكريًّا واقتصاديًّا ضد الدول الأخرى، سواء أكانت شيوعية أم رأسمالية، واتفقتا على التعايشِ السلمي بينهما، وعلى عدمِ الالتجاء إلى القوة العسكرية في حلّ المشاكل بينهما. ثم اتفقتا على اقتسامِ العالم، وتحديدِ مناطق نفوذ كل منهما، ومدى وجوب مساعدة إحداهما للأخرى في منطقةِ نفوذها، وبعبارة أخرى صارتا حليفتين تشكلان قوة عالمية واحدة. وبهذه الاتفاقات كلّها تَغَيّرَ وضع العالم، وتغيّر الموقف الدولي.

إن أهم العوامل التي دفعت أميركا لتضييق شقة الخلاف بينها وبين روسيا هي أن أميركا أدركت أن إنكلترا تعملُ ضدها وتحاولُ مزاحمتها على المغانم، ورأت أن حالةَ الحرب الباردة القائمة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، هي حالة منهكة لقواها، فهي حالة ليست بالحرب فتنصرف إلى الإعدادات العسكرية عن التنميةِ الاقتصادية، وليست بالسلمِ فتنصرفَ إلى التنميةِ الاقتصادية عن الإعدادات العسكرية، بل هي حالة بين السلمِ والحربِ، وهي تستهلكُ ثروةً هائلةً من ثرواتِ الدولةِ في سبيلِ الإعداد العسكري لشيءٍ وهمي، أي لحرب غير معروف أنها سَتَقَعُ. وإلى جانب ذلك رأت أن إنكلترا بالذات هي التي تضرم نارَ هذه الحرب الباردةِ وتؤججها، وأن قصدَها من ذلك إبقاء أميركا في حالةٍ تستنزف معها ثروتها وإمكانيتها، فتضعفُ تدريجًا، ويحصلُ حينئذٍ الإخلال بالتوازن الدولي. وقد أدركت أميركا ذلك وصارت تحاولُ الدخولَ مع روسيا بمفاوضاتٍ، وذلك منذُ عهد أيزنهاور. وما إن جاء كنيدي حتى بادرَ لإتمامِ خطوة التقارب بين أميركا وروسيا، وما مرّت سنة على تسلمه الحكم حتى كان اجتماع فيينا في حزيران 1961م، بينه وبين خروتشوف، وحصل فيه

الاتفاق الشامل على جميع المسائل الدولية التي يمكن أن يكونَ هناك خلاف عليها بينهما وبذلك تخلّتْ أميركا عن فكرةٍ مهمة اعتنقتها مدة تقربُ من نصفِ قرن ألا وهي فكرة القضاء على الشيوعية وإزالتها من خريطة العالم، واعتمدتا الاتصال المباشر بينهما والمفاوضات لحل مشاكلهما المستقبلية. فهذا رئيس الولايات المتحدة ريغان وزعيم الاتحاد السوفياتي غورباتشيف يجتمعان في جنيف في الفترة من 21/19 من تشرين الثاني 1985م، ذلك الاجتماع الذي انتظره العالم بفارغ الصبر. وقد أعلن الزعيمان بعد انتهاء المؤتمر أنهما وإن اختلفا في القضايا الرئيسية بين الدولتين فإنهما سيعاودان اللقاء عامي 86م و87م وأنه لا مكان لحرب نووية بينهما بعد أن فهم كل منهما الآخر، وبعد أن ساد الانسجام وروح المودة الشخصية بينهما في الاجتماعات.

ولمعرفة حقيقة ما جرى في هذا اللقاء، وما تمخض عنه من نتائج، وما سيترتب عليه من واقع دولي وعلاقات ثنائية بين الدولتين، لا بد من إلقاء نظرة على الواقع الدولي، وعلى العلاقات بين الدولتين قبل اللقاء.

لقد أخذت أميركا تراجع سياسة الوفاق التي أرسى دعائمها كنيدي وخروتشوف في لقائهما عام 1961م، فوجدت أن سياسة الوفاق قد أعطت الاتحاد السوفياتي أكثر مما يستحق، إذ وضعته على قدم المساواة مع أميركا، وأعطته فرصة التواجد السياسي في أماكن في العالم ما كان ليصل إليها لولا الوفاق، وهيأت له فرصة زيادة التسلح حتى لحق بأميركا أو كاد. وقد أوصلت إعادة تقييم سياسة الوفاق والعلاقة بين الدولتين الباحثين وصانعي السياسة في أميركا إلى أن الاتحاد السوفياتي ليس فيه من سمة الدولة العملاقة سوى التسلح، وأنه متخلف تكنولوجيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وأن العلاقة بين أميركا والاتحاد السوفياتي يجب أن تنصب على بحث التسلح، والقضايا الدولية التي يكون الاتحاد السوفياتي طرفًا أصيلًا

فيها، وأن على أميركا أن تلجم زيادة التسلح السوفياتي من خلال اتفاقيات تحد من نمو القوة السوفياتية.

ولما وصل كارتر إلى الرئاسة أخذ في حصر الوفاق وركز في قضايا التسلح. حتى إنه لم يبحث مع بريجنيف في لقائهما عام 1979م غيرها من القضايا، حيث وقعا على اتفاقية سالت 2، تلك الاتفاقية التي لم يصادق عليها الكونغرس بسبب غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، وعلى الرغم من عدم المصادقة عليها من قبل الكونغرس فإن الإدارة الأميركية أعلنت التزامها بها وتقيدها بنصوصها.

ولما انتخب ريغان، كان الشعب الأميركي يتطلع لإعادة هيبة أميركا وتقوية مركزها الدولي فلم يعارض زيادة التسلح، والتدخل الأميركي العسكري في بعض بقاع العالم. وقد تغاضى ريغان عن الوفاق وصعّد سباق التسلح، وجمد بحث القضايا الدولية، وزاد في محاولات ربط أوروبا بعجلة أميركا خصوصًا بعد نصب الصواريخ الأميركية بيرشنغ 2 وكروز المتوسطة المدى في أوروبا. وأخذت الدولتان تتبادلان الاتهامات وحملات التشكيك وأحيانًا الشتائم القاسية، فريغان أطلق على الاتحاد السوفياتي اسم «امبراطورية الشر» ووسائل الإعلام السوفياتية أطلقت على ريغان اسم «هتلر الجديد». وقد ساعد ريغان على كل ذلك الغياب الفاعل للاتحاد السوفياتي، بسبب مرض رؤسائه وسرعة تعاقبهم، وللصراعات داخل الفئة الحاكمة للاتحاد السوفياتي، فتوترت العلاقات بين الدولتين وزاد تدهورها حتى أخذت وضعًا كأنه شبيه بالحرب الباردة.

لقد أرعب هذا الوضع الرأي العام الأوروبي خصوصًا والرأي العالم العربي عمومًا. لأن الرأي العام الأوروبي يخشى أن تكون أوروبا المسرح الرئيسي في حرب نووية فارتفعت الأصوات في كل مكان تطالب بلقاء زعيمي الدولتين، خصوصًا بعد مجيء غورباتشيف.

وأمام الرأي العام، ولوجود دوافع أخرى عند كلتا الدولتين، حدد الزعيمان يومي 19، 20 من تشرين الثاني 1985م موعدًا للقائهما، وبعد اتفاقهما على اللقاء أخذ مساعدوهما ومستشاروهما في عقد اللقاءات للإعداد للقمة علّهما يتوصلان إلى نقاط اتفاق حول القضايا الرئيسية ليعلناها للعالم في مؤتمرهما، غير أنهما لم يتفقا على شيء منها.

وفي اللقاء نجح ريغان في جرِّ غورباتشيف للتحادث معه في خلوات ثنائية بعيدًا من الأنظار وفي فرض تعتيم إعلامي على ما يدور في المحادثات منذ اللحظة الأولى.

كما نجح في جعل روح الانسجام وإظهار التودد الشخصي وإبراز روح المصالحة تخيم على جو المحادثات وفي أثناء لقائهما لوسائل الإعلام العالمية.

وقد انتهى اللقاء بالإعلان عن عدم التوصل إلى أي اتفاق في القضايا الأساسية، خصوصًا حول مبادرة ريغان المسماة بحرب النجوم، وأنهما أوعزا إلى مفاوضيهما في جنيف للإسراع في التوصل لتهيئة اتفاق حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية، واتفاق مؤقت حول الأسلحة المتوسطة المدى في أسرع ما يمكن. كما أنهما اتفقا على لقاءين بينهما، الأول في واشنطن عام 86م، والثاني في موسكو عام 87م لاستكمال الأبحاث وللتوصل إلى اتفاقات.

كما أنهما استعرضا الخطوط العريضة للمشاكل الإقليمية، والقضايا الثنائية، كما توصلا إلى بعض الاتفاقات الهامشية وإلى ضرورة تحسين العلاقات بينهما.

هذه هي أبرز نتائج المؤتمر وهي نتائج ظن بعضهم أنها ستساعد على البدء بإذابة الجليد وعلى تقليل التوترات، مما سيساعد على طمأنة الرأي العالمي، وجعل العالم يلتقط أنفاسه بارتياح خلال فترة السنتين القادمتين وستكون هذه الفترة أشبه بهدنة توجد نوعًا من الاسترخاء في العالم. ولكن ما حصل من الاختلاف على حرب النجوم في آيسلند في أواخر عام 1986م بين الجبارين أميركا وروسيا ونتائج الاجتماع الذي انتهى إلى الفشل الذريع، سيعقِّد المشاكل في العالم ويزيد مناطق الصراع توترًا.

أما ما سيحصل في قابل الأيام، فإن أسباب الخلاف ما زالت قائمة، وهي التي حالت دون التوصل إلى عقد اتفاقيات في الأمور الجوهرية الحساسة. وقد أصر ريغان على عدم التراجع عن مبادرته، وعلى عدم المساومة عليها. وما لم يرجع ريغان عن مبادرته فإن الباب سيبقى مفتوحًا لسباق التسلح، وعندها ستبقى المشاكل الدولية تراوح مكانها باستثناء أفغانستان التي يتوق الاتحاد السوفياتي للخروج منها، حتى إنه بدأ يخرج فعليًّا بعض الأولوية الروسية.

والفشل في حال قضية التسلح سيؤدي إلى حرب الباردة.

أما فيما يتعلق بقضايانا، قضايا المنطقة فإن من كانوا يتطلعون إلى أميركا وروسيا، بل ويلحون عليهما أن يتفقا في مؤتمر جنيف أو في اجتماع آيسلند على حل قضايانا، قد خاب فألهم. فهذه مثلًا قضية لبنان أو بالأحرى مشكلتنا في لبنان أو المشكلة اللبنانية كما يريد أن يسميها بعضهم. فإنها تقوم على وجود لبنان ككيان يحاول بعضهم أن يفصله عن محيطه. ووجود الأزمات فيه سببها تلك التركيبة السياسية التي ترعى شؤونه. هذه هي المشكلة اللبنانية فالغرب هو الذي أوجد كيان لبنان كرأس جسر له في المنطقة وبوابة عبور إليها وأظن أنه لا يختلف في هذه الحقيقة اثنان، وبمحاولات إيجاده ووجوده خلقت المشكلة وزادت عقدتها حين جرت المحاولات بفصله عن محيطه وإبعاده عن واقعه وربطه بالغرب الذي أوجده، وبدأ الصراع الموجد للأزمات يعنف ويزداد حول التركيبة السياسية التي فرضت على هذا الكيان حتى تطور في كثير من الأحيان من الصراع السياسي إلى الحرب الضروس التي قتلت العباد ودمرت البلاد. وعلى الرغم من محاولات التضليل الإعلامي والدجل السياسي فإن الصراع القائم بين اللبنانيين صراع على من يحكم لبنان، ولو وصفت الحروب على أرضه والصراعات الدائرة فيه بأي وصف آخر فإن ذلك لا يخرجه عن حقيقته. أما محاولات حل

الأزمات المتعاقبة فيه تبعًا إلى تلك الأوصاف فإنه إطالة لعمر الأزمة وتجديد لها بين الحين والآخر.

لذلك فإننا نهيب بالمخلصين من اللبنانيين الذين يصعبُ عليهم خراب بلادهم وتدمير مدنهم وذبح أبنائهم أن يتناولوا الأمر على صعيده، ويعالجوا المشكلة من جذورها حتى يجنبوا البلاد والعباد ما تعانيه من كوارث وويلات. إننا نهيب بالمخلصين أولًا أن يعالجوا الأزمة في لبنان بتغيير التركيبة السياسية القائمة على رعاية شؤون الناس. وبذلك تنتهي الأزمات في لبنان ومن ثم يصار إلى حل القضية اللبنانية ودمج لبنان في محيطه وجعله جزءًا لا يتجزأ من المنطقة الموجود فيها. وبذلك ننقذ العباد من القتل والبلاد من الدمار.

أما رعاية أميركا للمؤتمرات في لبنان وفي الخارج فلا بد من أن يكون واضحًا أن أميركا، ــ ومن قبلها بريطانيا التي اتخذت من هذا البلد بوابة تدخل منها إلى المنطقة كلما شاءت متذرعة بالأزمات فيه ــ سوف تبقي على الأزمة في لبنان حتى يتم لها التفرغ لصياغة المنطقة على الشكل الذي تريد، فلا يعقل أن تعمد أميركا إلى إغلاق هذه النافذة، وعلى هذا فإننا نقول إن الأزمة مستمرة ولو جمدت مؤقتًا، لسنوات عجاف أخرى، كما أن القضية الفلسطينية مجمدة. فأوضاع المنطقة المتفجرة والمعالجات الهشّة فيها يقتضي بقاء الأزمات بل وافتعالها، لذلك فإننا نحذر المجتمعين من المراهنة على أميركا أو الارتهان لها ولعملائها.

يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا، صادقين مع امتنا، صادقين مع ربنا، فإن الولاء لا يتعدد فمن آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يكون ولاؤه إلا لما أمر به. وما آمن به المسلمون من الولاء، أنهم بعضهم أولياء بعض في كتاب الله، وقد حرّم الله سبحانه عليهم موالاة أعدائهم.

ونقول إن التطلع إلى أميركا أو روسيا أو بريطانيا أو فرنسا لتحل لنا قضايانا هو خلق من أخلاق العبيد لا السادة، ولا يقبل به إلا من كانت نفسيته نفسية العبد، لا نفسية

السيد، ولا يقوم به إلا الأذلاء الذين فقدوا الإيمان، وكرامة الرجال وشهامتهم، كما فقدوا شيم السادة.

إن وضع قضايانا بيد أميركا أو روسيا أو غيرهما من الدول هو تدمير لنا، وقضاء على شخصيتنا، فهذه الدول لا نسير إلا وفق مصالحها، ولا تقيم أي وزن لأيّ مصلحة من مصالحنا.

والإسلام يحرم علينا ذلك، فقال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ} [آل عمران: 118].

والإسلام قد أرشد المسلمين إلى أن يستغلوا الموقف الدولي لصالحهم، كما استغل الرسول (ص) القيام بعقد اتفاقية صلح الحديبية مع قريش ليضرب اليهود في خيبر.

كما أن الإسلام أرشد المسلمين إلى أن يستغلوا الرأي العام العالمي لصالح قضاياهم، وذلك مثل ما قام به الرسول (ص) من دعوة العرب ليخرجوا معه إلى مكة معتمرين، كما ساق الهدي أمامه ولبس ملابس الإحرام حتى يوجد رأيًا عامًّا في الجزيرة العربية بأنه خرج معتمرًا لا غازيًا، لأنه كان يخشى قريشًا أن يعرضوا له بحرب أو يصدوه عن الكعبة الشريفة.

وإذا كان هذا هو النهج السياسي لكل من أميركا وروسيا إلاَّ إنهما في المقابل اتفقتا على قلع إنكلترا من الشرق الأقصى كُلّه، ومن الشرق الأوسط كله ومن أفريقيا. ووضعتا لذلك خططًا تعملان على تنفيذها.

أما سياسة بريطانيا الخارجية فإنما تقوم على أساسِ الاستعمارِ، ولكن يتجلى فيها أمران:

أحدهما : المحافظة على التوازن الدولي.

الثاني : المحافظة على وجودِها في السياسة الدولية مهما كَلّفَ ذلك من ثمن، لذلك فإنها في الحروبِ الصليبية اشتركت بشكلٍ بارزٍ، وفي الحلفِ المقدس، كانت في طليعةِ الدولِ الكبرى، وعند اندفاعِ نابليون بالغزو كانت على رأس القوات التي قامت بتحطيمهِ وإرجاع فرنسا إلى ما كانت عليه. وحينَ تحركت ألمانيا في أيام بسمارك شاركت إنكلترا في مؤتمر برلين، وكان من أغراضِها الحد من قوة ألمانيا، وحين شعرت بوجود نمو غير عادي في قوة ألمانيا أشهرت عليها الحرب وحاربتها في حربين عالميتين، وهي الآن تحاولُ جَرّ العالم كله إلى حرب عالمية من أجل أن تُغَيّرَ خريطة العالم، ومن أجلِ إضعاف العملاقين الكبيرين اللذين يتحكمانِ في العالم اليوم. وحين أُبعدت من السياسةِ الدولية بعدَ اتفاقِ العملاقين كانت كمن فَقَدَ كيانه، فصارت تنصرفُ بعصبية وتحاولُ باستماتة الرجوع إلى الوجودِ الدولي والاشتراك في السياسةِ الدولية. وهي تعتمدُ على عقد الصفقات معِ الدولِ، وعلى جلب الرجال والتأثير فيهم، ولا تبالي بأن تطعمَ الخصمَ في سبيلِ أن تُساومَهُ، وهي لا تعرفُ في السياسة صديقًا ولا عدوًّا، بل تعرفُ مصلحتها ولا تعرفُ سواها، وما يسمى بالأخلاقية الدولية تُعدّه أداة تغرير ولا تُصَدّقُ بوجودهِ، وتقرُّ الكذب في السياسة وإن حاولت ألّا تظهرَ فيه من أجل إيجاد الثقة بها، لكنها تتخذهُ السلاحَ الفاعل في سياستها.

وخلاصة القول: إن بريطانيا ما زالت تفرض سيطرتها وتبسط نفوذها على أكثر أجزاء العالم الإسلامي، وأن أميركا تنافِسُها في ذلك وتسعى لتصفيتها في هذه المنطقة لتحل محلها، وإن روسيا تطمعُ في غزو العالم الإسلامي لتحويله إلى بلاد شيوعية ومجتمع شيوعي تابع لها، وإن كانت تقفُ موقفَ المساعد لأميركا ضد بريطانيا. والطريقة التي يتبعها المعسكرُ الشيوعي لنشر فكرتِهِ هيَ إيجادُ التناقضاتِ في كلّ بقعةٍ من بقاعِ العالمِ عن طريق التخريب، والهدم وإشاعةِ الفوضى والقلاقلِ والاضطراب، وبذر الأحقادِ، وإثارة التذمّرِ، وجعلِ الشقاقِ والنزاعِ

دائمين بين الناسِ. وبعبارةٍ أخرى، إيجاج النضال الطبقي بين الناس. وهي تعتقد بأن إثارة الشقاق هي الطريقةُ التي تمهّد لنشرِ الشيوعية.

وأما الطريقةُ التي يتبعها المعسكرُ الرأسمالي لتنفيذِ فكرتِهِ فهي الاستعمار. والاستعمارُ ليس كما يقول لينين هو أعلى مرحلةٍ من مراحلِ الرأسماليةِ، بل الاستعمارُ هو الطريقة لنشرِ الرأسماليةِ.

فبريطانيا هي مثلُ أميركا وهي مثل فرنسا، ومثل أي دولة من الدول الرأسمالية، أساس سياستها أن تنشرَ مبدأها ووجهةَ نظرِها في الحياةِ بوساطة استعمارِ الشعوبِ والأمم.

غير أنّ الخططَ السياسيةَ، والأساليبَ التي تُنَفّذُ بها الخططُ، تتغيرُ بحسبما تقتضيهِ المصلحةُ، وإن كانت الخططُ أقلّ تغيرًا من الأساليب.

الفرق بين الخطة والأسلوب:

الخطة: هي سياسةٌ عامةٌ، تُرْسَمُ لتحقيقِ غايةٍ من الغاياتِ التي يقتضيها نشرُ المبدأ أو طريقة نشره.

الأسلوب: هو سياسةٌ خاصةٌ في جزئية من الجزئياتِ التي تساعدُ على تحقيقِ الخطةِ وتثبيتِها.

والخططُ والأساليبُ السياسيةُ توضعُ للعمل المباشرِ، ولكن مع ذلك ليس ببعيد على الدولة أن تُغَيّرَ الأساليبَ الموجودةَ بأساليبَ أُخرى، إذا كُشفت هذه الأساليب وأصبحت لا تؤدي المطلوب، وكذلك يمكن أن تُغَيّرَ الخطّةُ إذا أصبحت لا تُجْدِي، أو إذا كان بقاؤها يكلّفُ الدولة اقتحامَ صعاب ليست من مصلحتها. لكن الدولةَ حين تغيّر خطتها، إنما تستبدلُ بها خطةً أخرى، وحين تُغيّرَ الأسلوب تضعُ مكانهُ أسلوبًا آخر، ولا تني عن وضعِ الخططِ والأساليبِ، إلا إذا عجزَتْ وانحطت عن مكانتِها في الموقفِ الدولي.

ومثالُ تغيير الأساليب ما فعلته بريطانيا في بلدانِ العالم الإسلامي، وهو أنها استبدلتْ بصكوك الحمايةِ والانتدابِ على مناطقَ منه سمتها دولًا، معاهدات سياسيةٍ كي تبقي حمايتها وانتدابها. وحين كُشف هذا الأسلوبُ وأصبح لا جدوى منه، اتبعت أسلوبًا آخر، هو عقدُ اتفاقاتٍ ثنائيةٍ بينه وبين الحكوماتِ تبقي سيطرتها ونفوذَها، وتكون تجديدًا للمعاهداتِ، كما حصل في مصر حين استبدلت بمعاهدةِ عام 1936 التي تنتهي عام 1956 اتفاقيةً جديدةً في أواخر عام 1954، تُعدّ تجديدًا للمعاهدة تحت اسمِ الجلاء. وكما حصل في العراقِ باستبدالِ معاهدةِ عام 1930 التي تنتهي عام 1956 باتفاقية ثنائية وقعت عام 1955، وكما فعلت عام 1969 عندما وضعت خطةً بقائها في الجزيرة العربيةِ، ودعمتها بالأساليب التي تؤدي إلى هذا البقاء، وذلك، مثلًا، بأن تجعلَ إيران تهدد باحتلالِ البحرين وتحرك المشايخَ والأمراء في الجزيرة العربية لكي يتكتلوا ويطلبوا من بريطانيا البقاءَ لحمايتهِم ودفع خطر إيران عنهم. وعندما انتهى النفوذ البريطاني بانتهاء الشاه خشيت بريطانيا أن ينتهي نفوذها في الخليج فأرسلت وزير دفاعها عام 1986 إلى الخليج كي يقدم الحماية اللازمة لحماية مصالح بريطانيا.

كما أن بريطانيا رسمت سياسةً للعالم الإسلامي كله بعد أن نجحت في تقسيمهِ دولًا، وتركّزَ هذا التقسيمُ، وأخذ دور العراقةِ، في ربط دوله بإطارات متعددة تجمعها إما رابطة قومية كالجامعة العربية مثلًا، وإما رابطة روحية بحتة، على أن تكون أنظمةُ الحكم فيها أنظمةً ديمقراطيةً شكلًا واستبداديةً فعلًا، والاستقلالُ الإقليمي والمحافظة على الكيان بحدوده هدفًا، وجعلُ الرابطة وسيلةً للمحافظةِ على التجزئة لا أداة لجمعِ الكلمة.

هذا هو بيانٌ للفكرةِ التي تقومُ عليها السياسةُ الديمقراطية لنشر المبدأ الديمقراطي الرأسمالي، والطريقة التي تُنفذ بها الفكرةُ، هي الاستعمارُ، وأما الخطط والأساليبُ فلدعم الطريقة... وبيان أيضًا للفكرة التي تقومُ عليها السياسةُ الاشتراكيةُ لنشرِ المبدأ الاشتراكيّ

الشيوعيّ. على أن تكون الطريقةُ التي تنفذ بها هي إثارةُ القلقِ والشقاقِ والنزاعِ والفوضى أو على حد تعبيرهم إيجاد المتناقضاتِ، وعلى أن تكون الخطط والأساليب لدعم الطريقة.

والخطةُ السياسيةُ التي رسمتْها روسيا في الشرق الأقصى أخيرًا وبعد الاتفاق الذي تم بينها وبين أميركا، هي منع الصين من المحيط الهندي، ووقف التوسع الذي كانت تندفعُ فيه الصينُ في جنوبِ شرقي آسيا، وعزل الصين بإبعادِ كوريا الشمالية وفيتنام عنها، وفتح المجال للنشاط الأميركي والنفوذ الأميركي في أن يظلّ متغلغلًا في تايلند ولاووس وكامبوديا. وما الحرب الحالية في كامبوديا إلا مخطط رسمته أميركا وروسيا لجر الصين إلى الحرب، بإيهامها أن سيهانوك يدور في فلكها مع أنه يعمل لمصلحة أميركا.

وقد اتبعتْ في ذلك عدة أساليب فأوجدت في داخلِ الصين فئةً قويةً تقولُ بجوازِ التعايش السلمي مع أميركا، مما جعل ماو تسي تونغ يشتغل في مقاومةِ هذه الفئة فيما يسمى بالثورة الثقافية، وهذا أوقف نشاطهُ الخارجي مدةً تزيدُ على سنتين، واحتضنت فيتنام ووقفت معها في حربها ضد الصين، فصارت تمدّها بالأسلحةِ وتقفُ إلى جانبها في الأمور السياسية الدولية، وحاولت إيجاد تقارب بينها وبين كوريا الشمالية، وهكذا اتبعت عدة أساليب لتنفيذِ خطتها.

ومن أمثلةِ تغيير الأساليب ما فعلتهُ روسيا في نشرِ الشيوعيةِ، فإنها كانت تعتمدُ على الأحزاب الشيوعيةِ في تنفيذِ أغراضها، فصارت تعتمدُ على السفراءِ، وعلى أجهزة الدولةِ، وصارتْ كذلك تتخذُ اتفاقيات التسلح، وإعطاء القروض من وسائلِ تنفيذ خططها.

لذلك كان واجبًا على الأمةِ أن تعرف يقينًا أن كلا المعسكرين ــ الشرقي والغربي ــ لا يغير فكرته السياسية، ولا طريقته. لكنه يغير خططه وأساليبه ليرسم خططًا أخرى، ويتبع أساليبَ جديدة، حتى يتأتى له نشر مبدئه.

وإذا قضي على أساليبه، وأحبطت خططهُ، أخفقت مشاريعُهُ التي رسمت من أجلها تلك الخططُ والأساليبُ.

هذا هو ملخّصُ الموقفِ الدولي الخارجي وهذه هي أهم القضايا الكبرى التي تقعُ فيها الأعمال السياسية، إلا إن ذلك لا يعني أن الأعمال السياسية لا تقعُ إلا في هذه القضايا . والصراعُ بين الدولِ في حالات السلم إنما يكونُ بأعمالٍ سياسيةٍ، قد تكونُ مصحوبةً بأعمالٍ عسكرية، كما هي الحال الآن في أفغانستان وكمبوديا والشرقِ الأوسطِ، وكما كانت في كوريا وفيتنام وقد لا تكون مصحوبة بأعمال عسكرية كما هي الحال في أفريقيا بالنسبةِ إلى اتحاد جنوبي أفريقيا الآن.

الصراع الدولي

ولما كان هذا الصراعُ إنما يقعُ من أجلِ مسائل أو قضايا. وكانت هذه القضايا من أهمّ ما يوجدُ احتكاكًا بين الدول، والأعمال السياسية قد تكونُ في غير هذه القضايا، بل قد تكون من غير وجود صراع، وما دام هناك دولٌ كبرى تتزاحمُ، ويكيدُ بعضها لبعضٍ، فإنه لا بدّ من أن تقومَ بأعمالٍ سياسية بعضها ضد بعض، إما من أجلِ نصب فخاخ دولية لتقع فيها الدولةُ الأخرى لإضعافها، وإما لتقويةِ نفسها، أو لغير ذلك.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلًا فكرة نزع السلاح حين أُدخلت لعصبةِ الأمم، اتخذتها إنكلترا وسيلةً لإضعافِ فرنسا، وأخذت تضغطُ على فرنسا من أجلِ تنفيذ الفكرة، وصارت بريطانيا تتظاهر بأنها أخذت تُخفض أسلحتها، فصدقت فرنسا ذلك، وباشرت بالفعلِ في تخفيض أسلحتها، وحدّت من نشاطِها في التسلح، وكان هذا مكيدةً من بريطانيا، لإضعافِ فرنسا بالنسبةِ إليها، فنتيجة لهذه المكيدة لم تستطعْ فرنسا الصمود أمام ألمانيا في الحرب العالميةِ الثانية، وكان لأخذها بفكرةِ تخفيض التسلح أثر كبير في ذلك.

ومثلًا: بعد الحرب العالمية الثانية خرجت أوروبا محطمةً فقيرة مهددةً من قِبلِ روسيا، فرمت نفسها في أحضانِ أميركا واستغاثت بها أن تنجدها، فسارعت أميركا إلى نجدتِها ووضعت «مشروع مارشال»، وصارت المساعدات الأميركية تتدفقُ على أوروبا، لكن هذه المساعداتِ كانت مواد اقتصادية، وأسلحة وخبراء، وعن طريق هذه المساعداتِ دخلت شريكًا في الشركاتِ، وشجعت الرجال المثقفين في أوروبا على الهجرة إلى أميركا، وربطت اقتصادَ أوروبا باقتصاد أميركا، وما إن مرت بضع عشرة سنة حتى أصبحت أوروبا تابعةً لأميركا وصارت اقتصاديات أوروبا بشكل عام ملكًا للشركات الأميركية. فكانت مساعدة أميركا لأوروبا مكيدة من أجل ربطها بها، ومن أجل أخذ مثقفيها، ومن أجل إشراكها في اقتصادياتها.

ومثلًا حين خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الثانية مثخنةً بالجراح محطّمةَ الاقتصادَ، مهيضةَ الجناح، مدمّرةَ الصناعات. سارعت أميركا لمساعدتها، وأنشأت فيها الصناعات الثقيلة، وفتحت لها أسواق العالم ــ كما لو أنها هي التي ربحت الحرب ــ حتى غدت من الدول الصناعية الكبرى. لكنها في مقابل ذلك حدَّت من تسلحها ومنعتها من التسلح النووي، أو بعبارة أخرى جعلت صناعتها صناعة اقتصادية استهلاكية وليست صناعة حربية.. وكانت ــ أي أميركا ــ تدرك نقطة مهمة في إنشاء الصناعة في الدول، فالدولة لا تكون دولةً صناعيةً بالمعنى الدولي إلا إذا جعلت أساسَ صناعتها الصناعةَ الحربيّة، وبنت كل صناعتها على أساس الصناعة الحربية. وإذا أعيدت لألمانيا الصناعةُ على هذا الأساس فإنه ما أسرع أن تعودَ دولةً كبرى مرة أخرى، لذلك تقدمت أميركا من ألمانيا وتبنت إعادة صناعتها، فأقامت الصناعة فيها على أساسٍ اقتصاديّ لا على أساس حربي، وعلى أساس التنمية لا على أساس حربي، وعلى أساس التنمية لا على أساسِ الصناعة الحربية، وإلى جانب ذلك أدخلت الشركات الأميركيةَ لألمانيا، وأقامت الصناعةَ بأموالٍ أميركية، وبذلك ضربت ألمانيا

كدولةٍ عسكريًّا وأنعشتها آنيًّا كأمةٍ اقتصاديًّا، فصارت ألمانيا من ناحيةٍ اقتصاديةٍ أكثرَ ثروةً مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وظهر للعالم كيف أعادت ألمانيا صناعتها بسرعة هائلة. لكن الحقيقة أن ألمانيا بهذه الصناعة وعلى هذا الوجه قد انتحرت، ولن تقوم لها قائمة إلا إذا أعادت النظر من جديد في صناعتها فنفضتها من الأساس، وأقامتها على أساس الصناعة الحربية، ولن تتقدّم صناعيًّا إلا إذا أخرجت الشركاتِ الأميركيّة والأموالَ الأميركية من البلاد ـ فهذه المساعدة من أميركا لألمانيا على هذا الشكل عملٌ سياسيّ يُعدّ من الفخاخِ الدولية، وذلك لضرب ألمانيا بدلًا من الأخذ بيدها.

وها نحن في منتصف عام 1986 نسمع تصريحات شيمون بيريز رئيس الدولة ينادي ويطالب أميركا بمشروع مارشال للشرق الأوسط، وتستجيب أميركا بخطوات عملية تبدؤها بتخفيض أسعار النفط، وتعمد إلى عرقلة كل اتفاق على تحديد كمية الإنتاج كي لا يرتفع سعر النفط، وكي لا تستقر أوضاع البلاد واقتصادياتها، وأخيرًا كي تحقق الفقر بوساطة الكساد وارتفاع أسعار السلع فضلًا عن الحروب المصطنعة والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة حتى تستجيب المنطقة إلى مشروع بيريز المقترح.

ومثلًا: حين اتصل كاسترو زعيمُ كوبا بالمعسكر الشيوعي واستعان بروسيا لم تنزعج أميركا، مع أن مبدأ مونرو يحرّم على جميع الدول أن تفكّر في غزو أميركا، ولما أخذت روسيا تمدّ كاسترو بالسلاح سكتت أميركا، مع أن ذلك في عرف الدول تدخّل غير مباشر في أميركا، ولما ركزت روسيا الصواريخَ النووية في كوبا أدركت أميركا ذلك وسكتت عليه، وكل ذلك لم يكن عن خوف من أميركا، ولا عن جهل منها، وكوبا على بعد خطوات منها، بل كان مكيدةً من أجل جر روسيا إلى العالم الجديد من أجل توسيع المدى الروسي توسيعًا يجعله عاجزًا عن حمايته ويكون مضعفًا لموقفه ومُمكِّنًا لأميركا منه، لذلك كان الكثيرُ من

الساسة، حتى بعض الروس أنفسهم، يرون من الحماقة ما فعلته روسيا في كوبا، ولولا الاتفاقُ الذي حصل بين العملاقين في فيينا، لكان توسعُ روسيا في أميركا وبالًا عليها.

ولا يقال إنّ أميركا انزعجت منه، وكادت تقع حرب من أجله لولا تعقلُ الروس وسحبُهم الصواريخ، لا يقال ذلك، لأن ما فعله كنيدي من تهديد روسيا من أجل الصواريخ في كوبا، وسحب خروتشوف لها إنما كان عمليةً مصطنعةً باتفاق الجانبين. فإن من جملة الاتفاقات التي حصلت بين خروتشوف وكنيدي، إزالةَ القواعد النووية الأميركية الموجودة في كوبا، وأميركا تستطيع إزالة قاعدتها من تركيا من دون ضجة، لأن تركيا لا تتأثر في إزالتها، ولا تسبب إزالتها سوء تفاهم بين تركيا وأميركا، لكن إزالةَ القاعدة النووية من كوبا بإرادة روسيا معناه التخلي عن الدفاع عن كوبا، وهذا يثير الدول الشيوعية كلها، ويثير كوبا بالذات، ويوجد سوء تفاهم بين روسيا وكوبا، لذلك لا بد من أسلوبٍ لإزالة هذه القاعدة بشكل لا يؤثر في روسيا تجاه الدول الشيوعية، ومن أجل ذلك اتفقتا على أن تصطنعَ أميركا سببًا لإيجاد توتر دولي يؤدي إلى إزالتها، وقد وقّت كنيدي لهذا الأسلوب وقتًا استغله لصالحه، فإنه حين رأى أن إنكلترا قد حشدت قواتها في عدن وبيجان للتدخل في اليمن ضد الجيش المصري من أجل طرده من اليمن، ورأى أن إنكلترا بدأت بالفعل تتحرش بالجيش المصري وتحاول غزوه من بيجان، لما رأى ذلك أثار مسألة الصواريخ النووية في كوبا، وأوجد توترًا دوليًّا حتى خافت إنكلترا وفرنسا من نشوب حرب عالمية، حينئذٍ تراجعت إنكلترا عن التدخل في اليمن، وتظاهر خروتشوف بالتراجع، وأظهر أنه مستعد أن يسحب قاعدته إذا سحبت أميركا قاعدتها من تركيا، فتظاهر كنيدي بأنه سينظر في ذلك، وأُزيلت القاعدةُ النوويةُ الروسيةُ من كوبا، وأُزيلت بعدها القاعدةُ النوويةُ من تركيا. هذا هو واقع المسألة، فهي عمل مفتعل لتبرير إزالة روسيا قاعدتها من كوبا واتخاذها وسيلةً لتخويف إنكلترا.

والدليل على أن سكوت أميركا عن إنشاء روسيا قاعدةً نوويةً لها في كوبا كان عن مكيدة، وكان فخًّا دوليًّا، ما حصل في اليونان بعد الحرب العالمية الثانية حين شبت الثورة الشيوعية فيها، فإن تيتو عرض على ستالين أن تتدخلَ يوغوسلافيا ضد اليونان وتقيمَ في اليونان دولةً شيوعيةً تنضم إلى المعسكر الشيوعي. لكن ستالين أدرك ما في هذا الاقتراح من المخاطر فقال لتيتو بصراحة: أتريدنا أن نقيمَ قاعدةً على البحر الأبيض المتوسط ضد أقوى دولة وأغنى دولة في العالم؟! وهل نستطيع نحن حماية هذه القاعدة، إن كل ما نستطيعه هو التشويش على أميركا، أما أن نأخذ اليونان من أميركا فذلك لا قِبَلَ لنا به ولن نفكرَ في مثله.

ومثلًا: حين وقعت الحرب العالمية الثانية خاف هتلر من أن تدخلَ تركيا الحرب إلى جانب إنكلترا، أي إلى جانب الحلفاء، وهو يعلم أن الفئة الحاكمة في تركيا، فئة مصطفى كمال المسماة بحزب الشعب، فئةٌ تسير مع الإنكليز وتعترف بفضلهم عليها، لذلك ما أسهل على الإنكليز أن يدخلوهم الحرب إلى جانبهم. هو يعلم ذلك، ومن أجل هذا خشي من دخول تركيا الحرب ضد ألمانيا فأراد أن يجعلها على الحياد، لأنه يعلم أن دخول تركيا ضده يضره من ثلاث جهات، الأولى أن الشعب التركي شعب شجاع وهو أشجع من الإنكليز وأشجع من الفرنسيين وأشجع من الروس، فدخوله الحرب إلى جانب الحلفاء يُوجِدُ قوةً لهم لها وزنها في الحرب، والثانية أن الشعب التركي شعب مسلم، فدخوله الحرب يعني جعل عواطف المسلمين عربًا وغير عرب ضد ألمانيا، وهذا له تأثيره في الدعاية العالمية، والثالثة أن موقعَ تركيا موقعُ استراتيجي ممتاز، فإنها في حيادها تكون حصنًا على الجبهة الشمالية الغربية فتحول دون دخول الحلفاء إلى أوروبا، وتكون حاجزًا منيعًا يحميه من هجوم خلفي، ومن أجل هذا حرص على جعل تركيا على الحياد. لذلك أرسل أعظم رجاله دهاء وهو فون بابن سفيرًا لألمانيا في تركيا ليقوم بمهمة جعل تركيا على الحياد وللحيلولة دون دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء، لأن دخولها الحرب ضد الحلفاء غيرُ وارد وليس محل أمل، أي إن همّ

هتلر كان ضمانَ عدم دخول تركيا الحربَ إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا، فأرسل أدهى رجاله لهذه المهمة، لكنه حتى يغطّي قصده جعل مهمة فون بابن محاولةَ جلب تركيا إلى جانب ألمانيا، ومحاولةَ إقناعها بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، لذلك حرص الحلفاء من ناحيتهم على جعل تركيا على الحياد، وصار سفراؤهم يشتغلون على هذه الغاية بجد، وكان بابن يشتغل ظاهرًا لأخذ تركيا إلى جانب ألمانيا فحمل ذلك الحلفاء على أن يحرصوا كل الحرص على بقاء تركيا على الحياد. وبهذه اللعبة السياسية، وبدهاء فون بابن نجح هتلر في إبقاء تركيا على الحياد طوال مدة الحرب، مع أنه كان أسهل على الحلفاء أن يغزوا ألمانيا من جهة تركيا بإدخال تركيا إلى جانبهم، لكنهم لم يفعلوا ذلك خشية فتح تلك الجبهة، وحرصًا على بقاء تركيا على الحياد لحراسة هذه الجبهة بحيادها، فمثل هذا العمل السياسي يُعدّ من الأعمال المؤثرة في حالة الحرب.

ومثلًا: حدث في شهر نيسان 1969م أن ضربت كوريا الشمالية طائرةَ تجسّسٍ أميركية في الشرق الأقصى، فاهتزت أميركا واجتمع مجلس الأمن القومي، ثم خرج رئيس الجمهورية نيكسون بقرار أن الولايات المتحدة لا تنوي الانتقام لضرب الطائرة، وكل ما في الأمر أن طائرات التجسس وبواخر التجسس صارت تُحرسُ بما يحميها من الاعتداء. في حين أن كوريا الشمالية أسرت باخرةَ تجسّسٍ عام 1968، فاهتزت أميركا واجتمع مجلس الأمن القومي، وأطلق الرئيس جونسون تصريحات تهديد ووعيد، وتحرك الأسطول السابع في المحيط الهادي نحو كوريا، ولما رأت أميركا أن تهديداتها وحربَ الأعصاب لم تؤثر لجات إلى وسائل المفاوضات والملاينة حتى أُطلِقَ سراحُ بحارة السفينة. فهذان الحادثان من نوع واحد هو تعرضُ دولة صغيرة مثل كوريا لدولة كبيرة مثل الولايات المتحدة بضرب طائراتها وقتل ملاحي الطائرات، وبأسر بواخرها وبحارة هذه البواخر، فلماذا وقفت من كل حادث غير الموقف الآخر؟ أهو لاختلاف الأشخاص؟ قد يكون، أم هو لأن التهديدات لم تثمر؟ قد يكون،

لكن الظاهرَ أن ظروفَ الباخرة كانت ظروفًا عادية أو شبه عادية، وكانت الصينُ مشغولةً بالثورة الثقافية، لذلك لا يؤدي التهديد إلى خطر محتمل. وأما ظروفُ الطائرة فإنها ظروفٌ غير عادية، فروسيا تحشد قواها البرية والبحرية الضخمة في وسط أوروبا، وتحشد قواها البحرية في البحر الأبيض المتوسط ضد إنكلترا، وإنكلترا تحشد قواها في البحر الأبيض المتوسط، والصينُ في وضع تريد فيه إظهار نفسها للعالم بعد عزلة الثورة الثقافية وهي تتحرشُ بروسيا من أجل الظهور، فلو قام نيكسون بتهديدات لكوريا، فمن المحتمل أن ترد عليه الصين وهذا قد يؤدي إلى احتكاكٍ وزيادةٍ توتر، وقد تتخذُ منه إنكلترا وسيلةً للتحريض ضد المعسكر الشرقي، لذلك لم يكن من الصواب أن تقومَ أميركا بأي تهديد ولا بحرب أعصاب، لذلك سكت نيكسون. فظروف العملين اختلفت فلا بد من أن يختلف الإجراء فيها.

ومثلًا: قام نيكسون بعد تسلمه منصبَ الرئاسة مباشرة بزيارة أوروبا، وادعى أنه يريد الرجوع إلى حلفائه لأخذ رأيهم قبل الاتصال بروسيا من أجل أزمة الشرق الأوسط، وكان يمكن أن يُصدّقَ قولُه هذا لو لم تكن هناك ظروفُ أخرى أقربَ لأن تكون هي السبب، ولكن بالتدقيق تبين أن إنكلترا كانت تُجري اتصالات مع الدول الأوروبية من أجل تجميعها حولها في أزمة الشرق الأوسط، وتريد إقناعَها بالوقوف إلى جانبها ضد روسيا ولو أدى ذلك إلى حربٍ عالميةٍ ضد المعسكر الشرقي، فهذا الظرف ظرفٌ خطيرٌ، وهو الذي حمل نيكسون على زيارة دول أوروبا فور تسلمه منصبَ الرئاسة قبل أن يقومَ بأي عمل، فسفره لأوروبا هو من أجل تفريق دولها عن إنكلترا.

ومثلًا: قامت روسيا في أواخر عام 1968م بغزو تشيكوسلوفاكيا وأشركت معها حلفَ وارسو، فاشترك كله ما عدا رومانيا، ودخلت جيوشُ الحلف تشيكوسلوفاكيا بحجة المحافظة على الشيوعية وحماية الدولة الشيوعيةَ والحزب الشيوعي من اعتداءاتٍ غربيةٍ محتملة، وقد يكون هناك شيء من ذلك، لكن الظروفَ التي حصل فيها الحادث هي أخطرُ من

حزب شيوعيّ ومن المحافظة على الشيوعية، ولا سيما أنه لم يكن هناك من شيء سوى اجتهادِ زعماء الحزب الشيوعي في تفسير الشيوعية. وبالتدقيق في الظروف يتبين أن الأسطول الروسيّ الموجودَ على سواحل مصر قد أصبح مهددًا من قبل إنكلترا، فإن إنكلترا تحشد قواتٍ في البحر الأبيض المتوسط، وقد تقوم إسرائيل بالهجوم على مصر فتضطر روسيا للتدخل بحجة حماية الشيوعية، وحينئذٍ يمكن أن تهب إنكلترا لضرب روسيا فصار لا بد من الإعداد للحرب، ومن تهيئة وسائل الإمدادات. ومجيءُ الإمدادات من روسيا عن طريق جبل طارق في حالة الحرب غيرُ متيسر فضلًا عن كونه طريقًا قريبًا من مصر، ومن أجل هذا قامت روسيا بحشد مليوني جندي وثلاثة آلاف طائرة وأسلحة نووية في أوروبا الوسطى، وهيأت حلف وارسو للاشتراك في الحرب، فقام الحلفُ بدخول تيشكوسلوفاكيا علنًا لتخويف إنكلترا، وبحشد قواته في وسط أوروبا، مستعدًّا لاختراق يوغوسلافيا وألبانيا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط إذا اشتبكت روسيا في حرب مع إنكلترا. فيكون دخولُ تشيكوسلوفاكيا بحجة المحافظة على الدولة الشيوعية مقصودًا منه تهديدُ إنكلترا والاستعداد للحرب،ووضع حلف وارسو في حالة تأهب لدخول الحرب.

على هذا الوجه تُربَطُ الأعمالُ السياسية بأصلها، وتوضعُ ضمن ظروفها وملابساتها، وتُفْهَمُ في اليوم الذي حصلت فيه غير اليوم الذي مضى قبله، ملاحظًا ما يحصل من تطورات وتغيّرات في اليوم الواحد بل في الساعة الواحدة. ولا يجوزُ أن يظلّ المرء واقفًا عند زمن مضى ولو قبل ساعة أو دقائق، بل ينتقل مع انتقال الزمن ويفهمُ الأمور والأعمال بحسب آخرِ لحظةٍ من الزمان بما يحصلُ في أثناء ذلك من وقائعَ وأحداثٍ وأخبار.

والأعمال السياسية التي تؤخذُ محلّ اعتبارٍ هي الأعمال التي تحصل من الدول الكبرى، فكان لا بد من أن تكون هناك معلوماتٌ عما هي عليه الدول الكبرى، ومعلومات مهمة عن كل دولة من هذه الدول الكبرى.

الدول الكبرى

والدول الكبرى هي الدول التي لها تأثيرٌ في السياسة الدولية والتي تقوم بأعمال تؤثر في غيرها من الدول الكبرى، وليست الدولة الكبرى هي التي يكثر عدد سكانها أو تكون غنيةً أو ما شاكل ذلك، بل الدولة الكبرى المعنية هي الدولة التي لها وجودٌ يؤثر في السياسة الدولية وفي الدول الكبرى الأخرى. وبناء على هذا فإن الدول الكبرى في الوقت الحاضر أي عام 1987م هي أميركا والاتحاد السوفياتي. فهذان العملاقان هما مثالا الدول الكبرى لأن الموقفَ الدولي موجودٌ في أيديهما، وما عداهما لا يُعدّ دولًا كبرى. إلا إنه لما كانت إنكلترا وفرنسا دولًا كبرى قبل الحرب العالمية الثانية ولا تزال كل منهما تتشبث ببقائها في السياسة الدولية، وتقوم كل منهما، ولا سيما إنكلترا، بأعمالٍ لتؤثر في السياسة الدولية وتؤثرَ في أميركا وروسيا، فإنه يمكن أن يقال عن فرنسا كذلك دولة كبرى، وذلك من قبيل التسامح في الإطلاق نظرًا إلى ما يحصل من إنكلترا من أعمال سياسية تكسبها وجودًا أو بعض الوجود في السياسة الدولية، ولما يحصل من فرنسا من محاولات لإثبات وجودها في السياسة الدولية، وعلى ذلك تكون الدول الكبرى في الوقت الحاضر أربع دول هي: العملاقان أميركا والاتحاد السوفياتي، وكذلك إنكلترا وفرنسا، أما الصين فإنه من الصعب اعتبارها من الدول الكبرى على الرغم من أن عدد سكانها يفوق المليار نسمة، وعلى الرغم من أن روسيا تحسبُ لها حسابًا، وعلى الرغم من أن أميركا تدّعي وتزعم أنها تحسب للصين حسابًا. والصين لا تُعدّ دولة كبرى لسببين: أحدهما أنها لم تكن دولةً كبرى في يوم من الأيام، ولم تؤثر في السياسة الدولية في أي زمن مضى. وفضلًا عن ذلك فإنها منذ صيرورتها دولةً شيوعيةً حتى الآن، لم تؤثر في السياسة الدولية بشيء، وقد حاولت منذ سنوات القيامَ بنشاطٍ سياسيٍّ في أفريقيا وفي بعض دول آسيا ولكن مع ذلك لم تؤثر في هذا النشاط بشيء، ثم لم تستطع متابعتَه ورجعت إلى مدارها الأصلي، لذلك لا تُعدّ دولة كبرى. وأما الهند وإن كان عدد سكانها

يفوق السبعمئة مليون نسمة، وأندونيسيا وإن كان عدد سكانها يزيدون على مئة وخمسين مليون نسمة، وباكستان وإن كان عدد سكانها يفوق المئة مليون نسمة بعد أن قسمت دولتين بنغلادش وباكستان، فإنه لا يخطر في البال أن واحدة منها دولة كبرى لعدم تأثير أي منهما في السياسة الدولية. وأما اليابان فإنها قبل الحرب العالمية الثانية في أيام المحور صار لها تأثيرٌ في السياسة الدولية، لكنه كان تأثيرًا مؤقتًا مثل إيطاليا، لذلك لا تعد لا هي ولا إيطاليا من الدول الكبرى. وأما ألمانيا فإنها من حيث الشعب الألماني والدولة الألمانية في التاريخ كانت تُعدّ دولةً كبرى، لكنها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية سقطت عن اعتبارها دولةً كبرى تمامًا مثل سقوطها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لذلك فإنه كما عادت بعد الحرب العالمية الأولى بقليل دولةً كبرى فإنها من الممكن أن تعودَ دولةً كبرى مرة أخرى. وعليه فالشعوبُ غير الإسلامية التي يمكن أن تكون جولةً كبرى وتؤثر في السياسة الدولية هي: شعب الولايات المتحدة، والشعب السوفياتي أو الشعب الروسي، والشعب الإنكليزي، والشعب الفرنسي، والشعب الألماني. فهذه الشعوب الخمسة هي التي يمكن أن تكون دولًا كبرى، وما عداها فإنه بعيد عليه أن يكون دولةً كبرى ولو حصلت له فلتات كالشعب الإيطالي والشعب الياباني قبل الحرب العالمية الثانية. فإذا أراد أحد أن يعرف الدول الكبرى أو أن يتصورَها فإن أمامه هذه الشعوبَ الخمسة ليس غير، فهي وحدها الدول الكبرى في المجموعة الدولية في التاريخ. لذلك من المستحسن أن تؤخذ فكرةٌ موجزةٌ عن كل دولة من هذه الدول الخمس.

وأما الأمة الإسلامية فقد كانت دولةً كبرى حتى الحروب الصليبية، ثم عادت دولةً كبرى بعد الحروب الصليبية وظلت كذلك حتى القرن التاسع عشر الميلادي، وسنتحدث عنها أخيرًا بعد أن نتحدث عن واقع الدول الخمس وعن المشاكل الدولية.

وَاقع السيَاسة الأميركيّة

للسياسة الأميركية وضْعَان: وضعُ ما قبلَ الحربِ العالميةِ الثّانية، ووضعُ ما بعدَ الحرب العالمية الثّانية، وإن كان وضعها قبلَ الحربِ العالميّة الثّانية لا يهمّنا كثيرًا، ولكن لا مانع من أن نلمّ به. أما وضعُها بعد الحرب العالميّة الثّانية فإنه هو المهمّ لأن دراستهُ من أجلِ العملِ هي التي تثمر، أما دراسةُ وضعِها قبلَ الحرب العالميّة الثّانية فإنه يفيدُ في إدراكِ الأسس التي تقومُ عليها السياسةُ الأميركّيةُ ككلّ. وهذا ينفعُنا في العمل كمعلوماتٍ سابقةٍ للحكمِ على الحوادثِ الجارية.

والسياسةُ الأميركيّةُ قبلَ الحربِ العالميّة الثّانية كانت تقومُ على أساس الانفرادِ في نصفِ الكرة الغربيّ، ومن أجل ذلك تبنّت مبدأ مونرو. فكانت سياستُها الخارجيّةُ تقومُ على أساسِ حمايةِ نصفِ الكرةِ الغربيّ من الدّولِ الأخرى الموجودةِ في العالم القديم. والعالمُ القديمُ كان يتمثلُ لأميركا في أوروبا، لأنه بعد الحلفِ المقدّس الذي من أجله وُجِدَ مبدأ مونرو. لم يبقَ في العالمِ القديمِ قوةُ تهدّدُ أميركا أو يمكنُها أن تهدّدَ أميركا سوى أوروبا أي إنه بعد ضرب الدّولةِ الإسلاميّةِ وإضعَافِها لم يبقَ في العالمِ القديم سوى أوروبا. لذلك بنت أميركا سياستَها في الدفاعِ عن نفسها (أي في حماية نفسها) على رسمِ سياسةِ خاصّةٍ تجاه أوروبا. ذلك أنه كان في أوروبا أربعُ دولٍ كبرى هي إنكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا. وهذه الدّولُ بعد أن استراحت من الدولة العثمانيّة، صار الصراعُ بينها على أشدّه وأميركا كانت تغذي هذا الصراع.

فأوّلًا: : اعتمدت سياسةَ توازنِ القوى بين الدّولِ الأوروبيّة بحيث لا تتمكنُ أيّ دولةٍ من هذه الدول من السيطرةِ على أوروبا.

وثانيًا : تبنت إنكلترا تبنيًا تامًّا واحتضنتها وأيّدتها في سياسةِ توازنِ القوى بين الدول الأوروبيّة.

وثالثًا : كانت تقفُ إلى جانب أيّ دولةٍ أوروبيةٍ تريدُ دولة أخرى أوروبيّة أن تبتلعَها. وبسبب ذلك بقيت الدولُ الصّغيرة كما هي مثل سويسرا ولوكسمبرغ وبلجيكا والدانمارك إلخ. وبقي وضعُ إنكلترا قويًّا، كما بقي وضعُ فرنسا قويًّا.

والدولةُ التي كانت تخيفُ أميركا من أن تقومَ بالسيطرةِ على أوروبا هي ألمانيا في الدرجة الأولى وروسيا في الدرجة الثانية، ومن أجل ذلك دخلت الحربَ العالميّة الأولى ضد ألمانيا، واشتركت ضدها كذلك في الحرب العالمية الثانية، ومن أجل ذلك أيضًا وقفت في وجه روسيا بعد الحربِ العالميّة الثانية ومنعتها من اكتساح أوروبا.

فسياسةُ أميركا قبل الحرب العالمية الثانية وعقبها كانت سياسةُ توازنِ القوى في أوروبا من أجلِ حمايةِ نصفِ الكرة الغربيّ. ولم تخرج منه إلا في استعمار الفليبين من أجل اليابان، فإنها كانت تخشى من اليابان، ولكن كانت تكتفي بالاستعداد لضربها إذا فكرت في مهاجمتها فاستعمرت الفليبين من أجل هذه الغاية، واكتفت بذلك لعدم أهميّة خطر اليابان.

أما سياستُها بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيّرت تغيرًا كليًّا وانقلبت رأسًا على عقب، لذلك فإن السياسة الأميركيّةَ التي ينبغي أن تُدرس هي سياستُها بعد الحرب العالمية الثّانية، لأنها هي السياسة التي تؤثّرُ في الأحداث الدوليّة، والتي تحتاجُ مكافحتُها وإزالة خطرِها إلى تفهّمٍ عميقٍ، ومعرفةٍ بالدوافعِ والأساليبِ. وقبلَ كل شيءٍ لا بد من أن تؤخَذَ فكرةٌ عن الشّعب الأميركيّ، لأن الشعوبَ والأمم التي تختار حكامها بنفسها تُعدّ هي الدولةَ، لأنه لا يوجد هناك فرقٌ بين الشّعب والدولة، فالدولةُ الإنكليزيّة هي الشعبُ الإنكليزيّ،

والدولةُ الفرنسيّة هي الشعبُ الفرنسيّ، والدولةُ الأميركية هي الشعبُ الأميركي، والشعب الأميركيّ أو أميركا، كانت حتى القرنِ الثامنَ عَشَرَ بل حتى أوائلِ القرنِ التّاسعَ عَشَرَ مستعمرةً من المستعمرات الأوروبية، فكانت الدولُ الأوروبيّة هي التي تستعمرها، ولا سيما إنكلترا. فلما قامت بثورتها الكبرى وطردت الدّولَ الاستعماريّة وطردت إنكلترا بالذات أصبحت دولةً مستقلّة، ثم صارت تنمو حتى صارت دولةً كبرى. إلا إن المبدأ الرأسماليّ والحضارةَ الأوروبيّة، صار هو مبدأها، وصارت هي حضارتَها، وصارت تعتنقُ الرأسماليّة كما يعتقدُها الأوروبيون سواء بسواء. وصارت حضارةُ أوروبا هي حضارتَها، لذلك فإنها من حيث المبدأ والحضارة دولةٌ أوروبيّةٌ لا فرقَ بينها وبين فرنسا ولا بينها وبين إنكلترا، ثم صارت تتزعّم هذه الحضارة وتدافعُ عنها كما تدافعُ الدّولُ الأوروبيّة، حتى قال إيزنهاور في أواخر الخمسينيات ــ وهو رئيسٌ للولايات المتّحدة: «إننا مستعدون أن نقاتلَ دفاعًا عن طريقتنا في العيش» أي: دفاعًا عن الحضارة الغربية وعن المبدأ الرأسمالي.

إلا إن الشّعبَ الأميركيّ ــ وقد قاتل في سبيل حريّته ودافع عنها، وبذل الغاليَ والنفيسَ في سبيلها ــ قد تعشّق الحرية وصارت جزءًا من تكوين عقليته ونفسيته. ثم إنه نجح في الحياة ونجح في تجربته نجاحًا منقطع النظير بفضل دأبه وكفاحه فصارت لديه ميزتان هما الخيالُ الواسع، والإرادةُ القوية، إلى جانب فكرة سدّ الذرائع (براغماتزم ــ Pragmatisme) وهي سدّ أبواب التفكير والعمل للدفاع عن نفسه، وحصر فكره وجهده في العمل الذي يقومُ به.

لكن هذا الخيالَ الواسع الذي تتحلّى به أميركا اليوم يعودُ إلى عنصرٍ أساسيّ مهمّ من عناصر تكوينها وهو أن أميركا لا تقتصر فقط على شعبٍ واحد له عاداتهُ وتقاليدهُ بل هي من مجموعة الشعوب، بل هي من جميع أجناس البشر في الدنيا بحيث تجد بين مواطنيها أناسًا من كل دولة مهما صغر حجمها أو كبر، لذا نراها تحوي جميع الأفكار المتناقضة على

الصعيد الفرديّ، لكن أبناءها على الصعيد الجماعي متفقون على العمل بدأبٍ وإخلاصٍ لمصلحة أميركا. ولهذا جمعت بين النظريّات العلميّة والنظريات الخياليّة. والإخلاص والدأب كانا صلةَ الوصل بين الخيال والعمل فنتجت عنهما التقنية المتقدمة، هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى، فإن انصهارَ جميع أفكار أبنائها مع تعدّد وتنوّع أفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم في فكرٍ واحدٍ هو الفكرُ الديمقراطيّ جعل هذا التماسكَ والإقدامَ على كلّ أمرٍ من الأمور التي تعود بالمصلحة على دولتهم، وخوّلهم أخيرًا أن يتبوّأوا مركزَ الصدارةِ في العالم. إلا إن هذا الفكر وقد اعتنق المبدأ الرأسماليّ والحضارةَ الأوروبيّة فإنه بالطبع صار الاستعمار واستغلالُ الغير جزءًا منه، بل الهدفَ الرئيسيّ له.

إلا إنّ هذه الناحيةَ الاستعمارية لأميركا لم تكن بارزةُ للناس قبل الحرب العالميّة الثّانية، لأن أميركا كانت تحصر أعمالها الاستعماريّةَ في نصف الكرة الغربي، فقام الحكمُ في أميركا على الأساسِ الرأسماليّ، وصارت الدولةُ عبارةً عن وكيلةٍ للأغنياء والرأسماليين، وأخذت تبسطُ سلطانَها على أميركا الجنوبية وعلى الجزرِ الواقعةِ في نصف الكرة الغربيّ. فكانت اسْتِعْمَارِيّتُها محصورةً في العالم الجديد، أما نصفُ الكرة الشرقيّ أو العالمُ القديمُ فكانت تبشر فيه بأنها تتوقُ إلى أن تغيّر العالم بقوة المثلِ الذي تقدّمه إليه عن نفسها من الحريّة والتحرير، والأخذ بأيدي الضُعفَاء ومساعدة الناس. لذلك كانت لأميركا سمعةٌ طيّبةٌ في العالم القديم، وكانت لها محبّةٌ وإكبار. إلا إنها بعد الحرب العالمية الثانية تكشّفت عن أنها دولةٌ استعماريّةٌ لا تقلّ خطرًا عن الدّول الاستعمارية الأخرى إن لم يكن خطرُها أفظعَ، وظهرت على حقيقتها ولم يجدّ لديها جديد، بل برز ما كانت تخفيه.

وإذا كانت بعد الحرب العالميّة الأولى قد عادت إلى وضعها الأصلي وسارت في سياستها المرسومة بحجة عدم استطاعتها القيامَ بمهمتها في تحرير الشعوب فإنها بعد الحرب العالمية الثانية لم تستطع الرجوع إلى وضعها القديم، أي إلى ما يُسمّى بالعزلة الأميركية لأن

ظروفَ الدفاع قد تغيرت بإنتاج الذرّة والصواريخ العابرة للقارات ولأن آفاقَ الاستغلال قد انفتحت بعد تدفق البترول واعتماده المادة الرئيسية في السلم والحرب، واتسعت رقعة الفرص أمام الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، فاضطُرّت لأن تتورطَ في العالم كله، واضطُرّت لأن تظلّ مشتركةً في السياسة الدولية ولأن تأخذَ على عاتقها أمر العالم كله.

أما ظروفُ الدفاع، فإن الخطرَ الذي كان عليها إنما هو من تغلّب دولةٍ كبرى من دول أوروبا على أوروبا وكان هذا الخطر محدودًا ومعيّنًا، وتكفي في دفعه سياسةُ توازن القوى بين الدول الأوروبية والتدخلُ عسكريًا حين يختلّ هذا التوازن. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد برز الاتحاد السوفياتيّ دولةً تشكّلُ الخطر الأكبر عليها، سواءٌ أكان ذلك في قوته العسكرية أو في فكرته الشيوعية وكذلك تبيّن أن اليابان قد شكلت خطرًا على أميركا في الحرب العالمية الثانية، ونشأت الصين دولةً شيوعيّةً قويّةً قد تشكل خطرًا عليها في المستقبل، وخرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية واهيةَ القوى، فأوروبا الشرقيّة قد استولت عليها روسيا. وأوروبا الغربية في حالةِ إنهاكٍ وضعفٍ ولا تستطيع وحدها مواجهةَ الخطر السوفياتيّ الذي يهدد التوازنَ الأوروبيّ، وإلى جانب ذلك ظهر للرأسماليين وأصحابِ الأموالِ الضخمة ما كانت تتمتع به الدول الأوروبية من منافع في الدول التي تستعمرها، ورأت أن أوروبا نفسها يمكنُ أن تكونَ موضعَ استغلالٍ لأميركا. فصار أمامها عاملان جديدان مهمّان: عاملُ الدفاعِ الذي أوجدته الأحوالُ الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وعاملُ الاستغلالِ الذي أسال لعابَها في البلاد المستعمرة وفي أوروبا ذاتها. وأمام هذين العاملين وقفت متحيّرة، لا تدري أيّ طريق تسلك هل ترجعُ إلى عزلتها أم تظلّ مشتركةً في هذا العالم؟ واستمرت حيرتُها من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام 1947م وهي تدرسُ الأوضاعَ الجديدةَ من دون أن تتّخذَ أي قرار. وفي عام 1947 قررت البقاءَ في العالم، والاشتراكَ مع الدول الأخرى في سياسة العالم وإدارته، وأصبح للسياسة الأميركية منذ عام

1947م خطّها الجديد. إلا إنها، لعدم عراقتها في السياسة الدوليّة، ولأنها تعتنقُ المبدأ الرأسماليّ، وهذا المبدأ نفسهُ تعتنقهُ الدّولُ الأوروبيّةُ، وهو يقضي بالصراع على المنافع وبأنّ الرغيفَ هو العلاقةُ بين الشخص والشخص، وبين الدولة والدولة، آكله أنا أو أنت، ولأنّها كانت تبشّرُ في العالم القديم بالمـُثُلِ الرفيعة والقيمِ العليا والتحريرِ من الاستعمار، وهي دولةٌ استعماريّةٌ لا بد من أن تظهرَ الاستعمارية في سلوكها. لهذه الأسباب الثلاثة وقعت في حيرةٍ في تنفيذ سياستها، ووقعت في ارتباكاتٍ كثيرة وارتكبت أخطاء فاحشة، واستمرت على هذه الحال طوال الخمسينيات حتى أوائل الستينيات حيث غيّرت سياسيتها وسارت في سياسةٍ أخرى.

فبالنسبة إلى الدفاع اتّخذت ــ قبل الستينيات ــ سياسةَ الأحلاف، وأقامت حزامًا حول روسيا من الأحلاف والقواعد العسكرية النووية وغير النووية، فأقامت مبدأ ترومان لحماية تركيا واليونان كمبدأ مونرو الذي أقامته للدفاع عن نصف الكرة الغربي، وأوجدت الحلفَ الأطلسيّ، وحلفَ جنوبي شرقي آسيا، وأوجدت مشروعَ مارشال لمساعدة أوروبا لتستطيعَ الوقوفَ على قدميها ضدّ الاتحاد السوفياتيّ، ثم أوجدت سياسةَ المساعداتِ الخارجيّةِ لتحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية، ثم تقوية موقف عدم الانحياز الذي تتّخذه الدول غير المنحازة وتبنته وأخذته من إنكلترا أخذًا يكاد يكون تامًّا.

وأما بالنسبة إلى الاستغلال فقد وسعت سياسة المساعدات الخارجية حتى شملت أكثرَ الدول التي كانت مستعمرةً، واتّخذت سياسةَ العدوانِ غير المباشر من الانقلابات، والتخريب والتدمير، وشراء الذمم، سياسةً فاعلة، وسارت فيها في بلدان متعددة. وبذلك تحمّلت أميركا مسؤولياتٍ دفاعيةً ضخمةً خارج نصف الكرة الغربي، ومسؤولياتٍ اقتصادية في كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا، ورضيت تحمّلَ هذه المسؤولياتِ العسكريةِ والاقتصاديّةِ، وسارت في سياستها بدأبٍ لا يعرفُ المللَ، وبقوةٍ لا تعرفُ الوهنَ، واندفعت فيها أيما اندفاع.

إلا إنّها لم تُوفقْ في هذه السياسة ولا في جهة من الجهات، إذ أخفقت فيها في الشرق الأوسط أو الأدنى كما أخفقت في الشرق الأقصى، وأخفقت في أوروبا كما أخفقت في أفريقيا، ووقعت في مآزق متعدّدةً، وارتكبت الأخطاءَ الفاحشةَ، وتخبّطت تخبطَ العشواء، مما اضطرها لدراسة هذه السياسة، ورسم سياسةٍ جديدةٍ سارت فيها منذ عام 1961م حتى الآن. أما السببُ في ذلك فراجعٌ إلى موقف الإنكليز في الدرجة الأولى منها ومن سياستها، ثم موقف فرنسا في الدرجة الثانية ثم الشعوب الأخرى في آسيا وأفريقيا وحتى العالم الشيوعيّ يشكّلُ خطرًا على العالم الحرّ وعلى الحضارة الغربية ويهدّدُ وجودَه ووجودَها.

وبذلك قامت السيّاسةُ الدوليّةُ على أساسِ أن العالم معسكران: معسكرٌ شرقيّ شيوعيّ وتتزعمه روسيا، ومعسكرٌ غربيّ أي معسكرٌ رأسماليّ أو العالمُ الحرّ وتتزعمه أميركا، وبذلك وضعت أميركا في موضع المسؤولية عن العالم الحر، وفي التصدّي لروسيا وللشيوعية... ثم أخذت الحربُ الباردةُ بين روسيا وأميركا تلبس ثوبَ الحربِ الباردةِ بين المعسكرين، فتورطت أميركا في حرب كوريا، وأخذتها على عاتقها. وعلى الرغم من أنها حربٌ بين المعسكرين فإن إنكلترا كانت تقومُ بأعمال خفيّةٍ لصالح الصين وروسيا ضد أميركا، ثم صارت تحاولُ القيامَ بأعمالٍ لتوريط أميركا ولإضعافها، مما أربك أميركا وأوقعها في مآزق وأزماتٍ، فكانت مؤتمراتُ القمة كمؤتمر برلين ومؤتمر جنيف. وكان حلفُ بغداد لإسقاط محاولاتِ أميركا في إقامة حلفٍ دفاعيٍّ في الشرق الأوسط في الحزام الشمالي المربوط ضد روسيا، وكان الصراعُ العنيف حول ألمانيا للدفاع عن غربيّ أوروبا، وكانت العرقلاتُ التي تقومُ بها في أفريقيا والشرق الأوسط.

أما فرنسا فهي تعلم أن شعارَ الإنكليز هو أن إنكلترا تقاتلُ لآخر جندي فرنسي وأن أميركا قد جعلت أوروبا تابعة لها في مشروع مارشال، وجعلت فرنسا كواحدة من دول أوروبا وتابعةً لأميركا، والفرنسيون يشعرون بعظمتهم ومجدهم ويريدون إحياء تاريخهم، فإنهم قد

أحسّوا بضرورة الانفصال عن أميركا وعن إنكلترا، والسير في محاولةِ تزعّمِ دول أوروبا ولا سيما أن مشروع مارشال قد أحيا أوروبا وجعلها تقفُ على رجليها على الرغم من أنه كان وسيلةً لبسط سيطرة أميركا عليها أي على أوروبا، لذلك مرّت فرنسا في حالةٍ من التخبّط ومحاولة الانعتاق من نير أميركا، حتى جاء ديغول وسار في سياسته الجديدة وفصَلَ فرنسا عن أميركا فِعْلًا، ووقف من إنكلترا موقفَ النِّد وصار يحاولُ أن تكونَ أوروبا من دون إنكلترا القُوَّة الثالثة بين أميركا وروسيا، وصارَ يحاولُ التقرّبَ من روسيا، وبذلك ضعفَ موقفُ أميركا في أوروبا، وضعفَ موقفُها تجاه روسيا.

فكان من جرّاء موقف فرنسا، ومن جرّاء ألاعيب إنكلترا في أوروبا ومن جرّاء مشروع مارشال، أن تغيّر الموقفُ في إنكلترا وأوروبا تغيرًا كليًّا، فبعد أن كانت أوروبا ولا سيما إنكلترا وفرنسا وإيطاليا لا تستطيعُ أن تبقى بعد الحرب العالمية الثانية أُممًا مستقلّةً وكانت عرضةً لاجتياح روسيا لها، وابتلاع الاتحاد السوفياتي لها ابتلاعًا سهلًا فإنها بفضل المساعدات الأميركية ومحالفتها ظلّت دولًا وأُممًا موجودة، وقويت بهذه المساعدة فاستغنت عن أميركا في الحقل السياسي وصارت تناوئها، وصارت تحاولُ إزالةَ أميركا من الحقل الاقتصاديّ في أوروبا، وصار الحقلُ العسكريّ في حالةٍ ميوعةٍ وغموض.

هذا بالنسبة إلى أوروبا عمومًا، ولإنكلترا وفرنسا بشكل خاص، أما بالنسبة إلى أحوال الأمم والشعوب المستعمَرة في آسيا وفي أفريقيا، فإن سياسةَ أميركا في تحرير المستعمرات وتحويلها إلى دولٍ مستقلّةٍ قد أدت إلى صراعٍ حادٍّ بينها أي بين أميركا والدول المستعمرة، وتحوّل الاستعمارُ في أكثر هذه الشعوب من السيطرة العسكريّة والسياسية والاقتصادية، إلى السيطرة السياسية والاقتصادية بعد أن أُزيلت السيطرةُ العسكريّة منها.

ثم تحولت سياسةُ عدمِ الانحياز إلى مهزلةٍ حتى صارت الدّولُ الواضحُ فيها النفوذُ الإنكليزيّ أو الفرنسيّ تُعدّ نفسها دولًا غيرَ منحازةٍ وتدخلُ ضمنَ عدمِ الانحياز.

وبهذا كانت حصيلةُ السيّاسةِ الأميركيةِ في كلّ من أوروبا وآسيا وأفريقيا إخفاقًا في إخفاق، فلا هي استطاعت أن تأخذ الشعوبَ المستعمَرةَ من الدول الاستعمارية لاستعمارها هي، ولا استطاعت أن تحرّرَ هذه الدّولَ من ربقة الاستعمار، وبدل أن تجعلَ أوروبا قوةُ تقفُ في وجه الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي صارت أوروبا ولا سيما إنكلترا وفرنسا دولًا تناوئُ أميركا وتزاحمُها وتخلّت عن كونها قوةً أميركية، بل تخلّت فعلًا عن كونها معسكرًا غربيًّا مع أميركا.

أما السياسةُ الأميركيّةُ تجاه روسيا فقد أخفقت كذلك بسبب عاملين اثنين: أحدهما تغيّرُ وضعِ روسيا وتغيّرُ سياستها، والثاني عدمُ إخلاصِ الدّولِ المحالفةِ لأميركا للحلف الذي تدخل فيه ولأميركا. أما العاملُ الأوّلُ فإن روسيا قد صَنَعَتْ القنبلةَ الذريّةَ والقنبلةَ الهيدروجينيّة، وتقدّمت في السلاح النووي، وفاقت في أميركا في الصواريخ العابرة للقارات، وبذلك تغيّر توازنُ الدولتين تغيّرًا جذريًّا، فبعد أن كانت أميركا تتفوّقُ على روسيا بالسلاح الذريّ صارت روسيا توازي أميركا وتعادلها في هذا السلاح إن لم تتفوّق عليها في بعض النواحي، وتحوّلَ التوازنُ من توازنِ القوى إلى توازنِ الرّعب وحلّ محلّ الأمانِ الذريّ المأزقُ الذريّ، واستوت قدرةُ أميركا وروسيا في تدمير بعضهما بعضًا في حربٍ ذريّةٍ شاملة.

وفضلًا عن ذلك فقد أقامت روسيا حلفَ وارسو مقابلَ الحلف الأطلسيّ، وأخذت تهاجمَ الأحلافَ الأخرى حتى زعزعت ثقةَ أعضائها بها، وجعلتها في نظر كثير من الشعوب عارًا وتأييدًا للاستعمار الغربي، وصارت هذه الأحلافُ تشكّلُ خطرًا على أصحابها وصار يخالطُهم شعورُ الخوف من عواقب الخطر الذريّ، وبالتالي من عواقب هذه الأحلاف وبذلك فقدت هذه الأحلافُ قيمتَها ولم تعد لها أيّ منفعةٍ في سياسةِ الدفاعِ الأميركية..

بالإضافة إلى ذلك فإن السيّاسةَ السوفياتيّةَ تغيرت تغيّرًا أساسيًّا. فبعد أن كانت هذه السياسةُ تعتمدُ على التهديدات العسكرية، صارت تعتمدُ على الأعمال السياسيّة، وتخلت

عن أسلوب التّهديد العسكريّ المباشر وغير المباشر، وصارت تتبع أسلوب التفوق السوفياتي والتوغل الشيوعي في العالم غير الشيوعي بوساطةِ الإنجازاتِ السوفياتيةِ التقنيةِ والاقتصاديّة، وصارت روسيا تسير في سياسة المساعدات الاقتصادية والمساعدات العسكرية، وصارت تعتمدُ على ذلك في سبيل إخضاع العالم غير الشيوعي للنفوذ السوفياتي. وبالنسبة إلى أوروبا فقد شدّت قبضتها على أوروبا الشرقيّة وجعلت أهلَها يلمسون إخفاقَ سياسة أميركا في تحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية، وأخذت تغازلُ إنكلترا وتحاولُ إيجادَ علاقاتٍ بينها وبين فرنسا، وتحاولُ إضعافَ برلين الغربية وألمانيا الغربية وما إن قاربت الخمسينيات على الانتهاء حتى كانت روسيا في ذروة القوة وأصبح خطرها على العالم بل على أميركا أمرًا يُحسَبُ له حساب.

وبهذا كله ظهر لأميركا ظهورًا بيِّنًا خطأُ السياسة التي رسمتها وخطرُ بقائها سائرةً في هذه السياسة، ومن أجل ذلك فكرت في تركِ هذه السياسة ورسمِ سياسةٍ جديدة، وكان ذلك في أواخر أيام أيزنهاور، ثم كانت وفاةُ دالس صانعِ هذه السياسة فجمدت الأمورُ كلّها لدى أميركا في دراسة الموقف والتفكير بسياسةٍ جديدة، إلى أن جاء جون كنيدي رئيسًا للولايات المتحدة فأخذ هذه الدراساتِ أو تبنّى السياسةَ الجديدةَ التي كان يفكّر فيها الأميركيون وصاغها صياغةً واضحة، ثم قام بإكمال الاتصالات السريّة مع روسيا التي بدأت منذ أيام أيزنهاور إلى أن كان اجتماعُ خروتشوف بكنيدي في حزيران عام 1961 وعُقدَتِ الاتفاقيّاتُ السريّةُ بين روسيا وأميركا، ومنذ ذلك التاريخ سارت أميركا في سياسةٍ جديدةٍ في العالمِ غير سياستها الأولى.

أما ما هذه السياسة فإنه لم يُكشَفِ النقابُ عنها بعد، ولم يُكشَفِ النّقابُ عن الاتفاقيّاتِ السرية التي عقدت بين روسيا وأميركا، لذلك فإنه من الصعب إعطاء تفصيلاتٍ عن هذه السياسة، أو إعطاءُ خطوطٍ عريضةٍ عنها، وذلك لسريتها، ولعدم كشف خفاياها

ومراميها، لكن الدولتين روسيا وأميركا سارتا في تنفيذ الاتفاقيات خطواتٍ نقلت الموقفَ الدوليّ من حالة معسكرين إلى حالة دولتين، ومن حالة العداء والخصام بين أميركا وروسيا إلى حالة التقارب حتى وصل هذا التقاربُ بعد زيارة نيكسون رئيس الولايات المتحدة لموسكو في أيار عام 1972 إلى حدّ الصداقة الظاهرة، فإنه صار في الإمكان إعطاءُ صورةٍ أو لمحةٍ عن السياسةِ الأميركيّة الجديدة.

معلومٌ أن الأساسَ للسياسة الأميركية في العالم مبني على أمرين:

أحدهما : حمايةُ أميركا والدفاعُ عنها ضد كل خطر يتهددها أو يمكن أن يتهدّدَها.

وثانيهما : استغلالُ الشّعوب والأممِ لصالح أميركا... هذان هما الأساسان اللذان ليس من المحتمل أن يجري عليهما أيّ تعديل، واللذان ليس من المحتمل أن تكون السياسةُ الأميركيّةُ مبنيةً إلا عليهما. وانطلاقًا من هذا الأساس، وبملاحظة الحوادث التي حصلت والأسلوب الذي سارت فيه أميركا، تكونُ السيّاسةُ الأميركيةُ الجديدةُ كما يلي:

1 ـ تخلت أميركا عن حساب أيّ قوّةٍ من القوى في سياستها الدفاعية، وصارت سياستُها الدفاعيّة هي التي تعتمدُ عليها وحدها، وعلى قواها ليس غير. فألغتِ الأحلاف والمعاهداتِ والاتفاقيّاتِ العسكريّةِ، وعدّتها كأنها لم تكن وتخلّت عن القواعد العسكرية جميعها، وذلك أن سياستها تجاه الدولة التي تخلّ بالتوازن في أوروبا، أي تجاه روسيا، صارت سياسة صداقةٍ لا سياسةَ مخاصمة، فلم يعد هناك لزومٌ لضربها والحيلولة دون خطرها بل يُكتفَى بإيجاد وضعٍ دفاعيّ يمكِّن أميركا من الدفاع إذا نقضت روسيا اتفاقياتها، أي انتقلت أميركا إلى الدفاع عن نفسها بنفسها إذا نقضت روسيا اتفاقياتها. أي انتقلت أميركا من سياسة الأمن المطلق إلى سياسة الأمن النسبي، لذلك صار التفاوضُ بينهما ولا يزال جاريًا حول الأسلحة التي تمكّن إحدى الدولتين من غزو الأخرى لإيجاد توازنٍ بينهما في القوى.

وصارت سياستُها الدفاعيّةُ إيجادَ توازنٍ بين قواها وقوى الدول الشيوعية وعلى رأسها روسيا، وتركت سياسةَ توازنِ القوى بين الدول الأوروبية، وسياسةَ توازنِ القوى بين الدول الآسيوية.

2 ـ تخلت عن سياستها بشأنِ الحيلولة دون التوسّع الروسي أو التوسّعِ الصينيّ، وحددت البلدانَ التي يمكنُ لأميركا أن تتوسّعَ فيها، والبلدان التي لا يمكنُ لأميركا أن تتوسّعَ فيها، والبلدانَ التي لا يمكنُ لروسيا أن تتوسّعَ فيها. وبذلك دخلت مع روسيا في لعبةِ شطرنجٍ مميتة، فإذا توسّعت روسيا في بلدٍ لا حقّ لها بالتوسع فيه وُجدَ خطرُ الحرب بينها وبين أميركا، وكذلك إذا توسّعت أميركا في بلدٍ لا حَقّ لها بالتوسع فيه وُجدَ خطرُ الحرب بينها وبين روسيا، أما البلدانُ التي يمكنُ لكلّ من أميركا وروسيا أن تتوسّعَ فيها، فإن التوسّعَ يجري بالرضا أو بالمنافسة الرياضيّة، وهذه أيضًا عرضةٌ للاحتكاك بينهما ويمكن أن يؤدّيَ هذا الاحتكاكُ إلى تنافسٍ، ويمكنُ أن يؤدّيَ إلى تصادمٍ، بل يمكنُ أن يؤدّيَ إلى حربٍ بين العملاقين. ومن أجل ذلك فإن السياسة الأميركية الجديدة في هذا المضمار تُعدّ لعبةَ شطرنجٍ مميتة. وصارت قابليةُ وقوعِ حربٍ ذريّةٍ مع روسيا، أقربَ منها في سياستها الأولى لأن سياسةَ توازنِ الدّولِ أو التوازن الدولي، أكثرُ مطاوعةً لتجنّبِ الحرب من سياسةِ توازنِ القوى بين دولتين وترك وسائل الاحتكاك بينهما بسياسة التنافس الرياضي.

3 ـ سارت أميركا في سياسةِ احتكارِ السّلاحِ النوويّ لها ولروسيا، وصارت تحاولُ منعَ الدّولِ الأخرى من صُنْعِ هذا السلاح، لا فرقَ بين أن تكونَ من دول أوروبا أو من الدول الشيوعية، فهي كما تحاولُ منعَ الصين من تزايد قواها ومن التوسع فكذلك تحاولُ منعَ إنكلترا من تزايد قواها ومن التوسع. فصار جزءًا من دفاعها أن تُبقيَ الدولَ الأخرى في حالةٍ لا تشكّلُ خطرًا عليها.

وعملًا بهذا السياسة، أو من ثمراتها إلغاءُ القواعد العسكريّة في العالم ومنها القواعدُ العسكريّةِ الإنكليزيّةُ، وإلغاءُ الاستعمارِ إلغاءً تامًّا من جميع العالم بإعطاءِ كلّ شعبٍ من

الشّعوبِ استقلالَهُ وجعلهُ دولةً مستقلّةً استقلالًا تامًّا، ومحاربةُ السّيطرةِ السياسيّةِ والسيّطرة الاقتصاديّةِ في أي بلد من بلدانِ العالَمِ ما عدا سيطرتها وسيطرة روسيا، وحصرُ المجالِ الحيويّ لأيّ دولة في نطاقٍ محدود، ومحاولةُ حصرِ المجالِ الاقتصاديّ في الأعمال المشروعة كالتجارة والصناعة والزراعة التي تتماشى مع القانون الدولي، وضربُ المجالِ السياسيّ لأيّ دولة أينما وُجدَ، وقلعُ النّفوذِ الأجنبيّ من أيّ مكانٍ يوجد فيه، ومنعه من أن يوجدَ في أيّ مكان، باستثناء الأمكنةِ المتّفق عليها بينها وبين روسيا.

4 ـ إيجادُ أمكنةٍ في العالم المنزوعةِ السّلاح وعدمُ تمكين الدّولِ القائمةِ فيها من التسلح إلا بالسلاح الذي يلزمُ للأمنِ الداخليّ وللدفاعِ المحدود، وكذلك تحديدُ تسلّحِ بعض الدول في غير الأمكنة المنزوعة السلاح، وفرضُ شروطٍ قاسيةٍ على بيع السلاح للدول الأخرى. وهذا وإن كان يدخلُ في سياسةِ منعِ أيّ قوّةٍ تهدّدُ أميركا، فإنه يجمعُ إلى ذلك إيجادَ الأمنِ الدّائمِ لأميركا وروسيا، كألمانيا وأواسط أوروبا بالنسبة إلى روسيا، وكاليابان والشرق الأقصى بالنسبة إلى أميركا.

هذا بالنسبة إلى سياسة الدفاع، أما بالنسبة إلى سياسة الاستغلال، فإنه لم يلاحظ فيها أيّ تغيير اللهم إلا بالنسبة إلى أوروبا، فإن مشروَع مارشال قد انتهى، والدول الأوروبية صارت في غنى عن أميركا، بل صارت تناوئُ أميركا وتحاولُ طردَها من أوروبا، لكن أميركا قد نقلت مساعداتها لأوروبا من مساعداتٍ لتقويتها إلى صفقاتٍ من أجل استغلالها. وتجلّى ذلك في السياسة التجارية، والسياسة الصناعية، و السياسة النقدية. وإنه وإن كان الصراعُ بين دول أوروبا وأميركا على أشده من ناحيةٍ اقتصاديّةٍ لكن أميركا لا تزالُ تحاولُ فرضَ سيطرتها الاقتصادية على أوروبا، فلا يزال الدولارُ الأميركيّ قادرًا على فرض السيطرة النقديّة على أوروبا ولا تزال التجارةُ الأميركيةُ مزدهرة في أوروبا، ولا تزالُ المصانعُ الأوروبيّةُ خاضعة لتأثير أميركا.

أما بالنسبة إلى باقي البلدان، أي لآسيا وأفريقيا، فلا تزال السيّاسةُ الاستعماريةُ هي سياسة أميركا، وهي تتمثّلُ في الأمور التالية:

أولًا : سياسةُ التحريرِ من الاستعمار، وهذه السياسةُ تقضي بتحريرِ البلادِ المستعمَرةِ، وتحويلها إلى دولٍ مستقلّة، ثم النفوذِ إلى هذه البلاد عن طريق هؤلاء الحكام، سواءٌ أكانوا من عملائها، أم كانوا من عملاء الدولة المستعمِرة التي أعطت الاستقلال.

ثانيًا : المساعداتُ الاقتصاديّة، وهذه على تعدّد أنواعها، فإن الغايةَ منها كلّها واحدة وهي إفقارُ البلد المساعد، وربطهُ بعجلة أميركا، بحيث تكونُ المساعدةُ وسيلةً للإفقار، ووسيلةً لبسط السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المساعَد. والقروض، ومساعدات التنمية وما شابه ذلك تؤدي جميعها الغاية ذاتها. كما أن أميركا لا تمنح الخير للأمم الضعيفة التابعة لها إلا رذاذًا لا انهمالًا طبعًا باستثناء دولة اليهود لأنه في نظرها يكون التقدير لها أكبر والعرفان بجميلها أكثر.

ثالثًا : المساعداتُ العسكريّة، وهذه المساعداتُ يُقصَدُ منها أمران: أحدُهما إيجادُ أسواقٍ للمصانعِ الأميركيةِ، وثانيهما هدرُ أموالِ البلدِ المساعَدِ على سلاحٍ يتحولُ إلى حديد خردة، ويستهلكُ ثروةَ البلد المساعَد. إلا إن خطرَ هذه المساعدات يتجلّى في إيقاع البلاد في حالاتِ قلقٍ دائم، إما بإيجاد حروبٍ مصطنعةٍ بشكلٍ دائميّ لدوامِ توريدِ السلاح، كما هي الحال في الشرق الأقصى والشرق الأوسط، وإما بإيجاد محاولاتٍ انقلابيّة أو إيجادِ حركات تخريبٍ وتدمير فيوقعُ البلادَ في الفوضى و الاضطراب، إلى جانبِ إفقارها وهدر ثروتها. ولئن كانت المساعداتُ الاقتصادية تُوقِعُ البلد المساعد تحت طائلة الديون وبالتالي تجرّ إلى فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية، فإن المساعداتِ العسكريةَ تجرّ زيادةً على ذلك إلى إفقار البلاد ووضعها في حالةِ فوضى واضطراب.

رابعًا : المشاريع الإنتاجيّة، سواءٌ المشاريعُ الأميركيةُ البحتة كمشاريع البترول ونحوها، أو المشاريعُ التي تدخل فيها مع دولة أخرى تابعةً لها كالمشاريع الألمانية واليابانية والإيطالية ونحوها، أو الدول المناوئة لها كإنكلترا وفرنسا، وهذه المشاريعُ تجعلُ لأميركا سيطرةً اقتصاديّةً وسياسيّةً في البلاد، وتكون وسيلةً لاستغلالِ الناس والبلاد من قبل الشركات الأميركية والأغنياء الأميركيين.

خامسًا : التضليلُ السياسيّ والعسكريّ.

أما التضليلُ السياسيّ فيتجلى في أمرين: أحدهما أن تحققَ على أيدي عملائها ما تريده هي تحت ستار قوميّ أو وطني. أي تحت ستارِ كفاح الاستعمار، والثاني أن تقومَ هي بأعمالٍ ظاهرةٍ لمصلحة الشعب كالجامعات الأميركية في القاهرة وبيروت وأنقرة، وكمشاريع المياه وتحلية مياه البحر ونحو ذلك. وأما التضليلُ الفكريّ فقد غلب على أميركا اتخاذُ فكرتي التحرر والاشتراكية، فتُشغِلُ الناسَ بالتّحرر والاشتراكية والتقدمية، وتجعلُهم ينقسمون أقسامًا متعددة تتناحر على الأفكار، وتبعدُهم بهذا عن الطريق الصحيح للتقدّم والازدهار. لذلك كانت أفكارُ التحرّر والتقدمِ والاشتراكيةِ من أهم وسائلِ أميركا في الاستعمار ومن أخطرِ الأمورِ على البلادِ. ونظرةٌ واحدةٌ إلى الدول التي تنادي بالاشتراكية تكفي للمس أثرِ هذه الأفكار في تأخر البلاد وسيرها في متاهاتٍ مجهولة النهاية. هذه السيّاسة الأميركيّة بالنسبة إلى آسيا وأفريقيا، أي هذه هي السيّاسة الأميركيّةُ لاستغلال الشعوبُ وهي سياسةٌ خفيّةٌ وخبيثةٌ تجرّ الشعوبَ لحظيرة الاستعمارِ بحيث لا تبقى لها إرادةٌ، بل تنجذبُ للخضوع لسيطرة أميركا كما ينجذبُ الفراشُ للنار، لذلك فإن مقاومتها أكثرُ صعوبةً من مقاومة السيّاساتِ الاستعماريةِ الأخرى. لكنها إذا فُهِمتْ على حقيقتها وفُهمتْ إلى جانبها سياستُها الدفاعيّةُ الجديدةُ، فإنه يُمكنُ أن تُسلَكَ الطريقُ لضربِ سياسةِ أميركا الاستعماريّةِ كلّها.

وَاقع السيَاسَة الروسيّة

مرّت السيّاسةُ الروسيّةُ في أربعة أدوار هي:

الدور الأول: في عهد القياصرة حيث كانت السياسةُ الروسيّةُ سياسةً وطنيّةُ وكانت تقومُ على أمرين:

(أ) المحافظة على روسيا.

(ب) التوسع في حدود الدّولة وفي نفوذها.

الدور الثاني: بعد أن تسلّم الحزبُ الشيوعيّ الحكمَ في روسيا صارت سياسةُ الدّولة سياسةً شيوعيّةً تهدفُ إلى إيجادِ الثورةِ العالمية ونشر الشيوعية في العالم.

الدور الثالث: بعد وفاة لينين وتولّي ستالين الحكم في روسيا أصبحت سياسةُ الدولةِ سياسةً روسيّة شيوعيّةً تتخذُ المحافظةَ على الدّولة الروسية الأساسَ الوحيدَ للسياسة مع المحافظة على العمل للثورة العالميّة ونشر الشيوعية. فالثورةُ العالميّة ونشرُ الشيوعيّة لا يتأتى إلا عن طريق روسيا وبالمحافظة عليها. فالمحافظةُ على دولة روسيا وتوسيعها ونشر نفوذها هو الذي يجب أن يكونَ واجبَ كلّ شيوعي أينما كان وواجبَ السيّاسة الشيوعية في كل أعمالها، لذلك يقول ستالين: الثوريّ هو الشخصُ المستعدّ من دون مواربةٍ ومن دون قيدٍ أو شرطٍ وبكل شرفٍ أن يؤيّدَ الاتحادَ السوفياتيّ ويدافعَ عنه. والثوريّ الدوليّ هو الشخصُ الذي لا يضعُ شرطًا ولا يتردّدُ في الدفاع عن الاتحاد السوفياتي لأنه قاعدةٌ للحركة الثورية العالمية ويستحيلُ الدفاعُ عن هذه الحركة أو تقدمها من دون الدفاع عن الاتحاد السوفياتي.

الدور الرابع: بعد وفاة ستالين وبعد مجيء خروتشوف إلى الحكم واجتماعه برئيس الولايات المتحدة الأميركية جون كنيدي ومناداة زعماء روسيا بالتعايش السلمي تحولت السياسةُ الروسيّةُ الشيوعيّةُ إلى سياسةٍ روسيّة بحتةٍ تتخذُ الشيوعيّةَ والأحزابَ الشيوعيّةَ وسائلَ للمحافظة على روسيا وتوسيع حدودها ونشر نفوذها، أي رجعت إلى سياسة روسيا القيصرية مع فارقٍ واحدٍ فقط هو أنّ روسيا القيصريّةَ كانت تتّخذُ الأعمالَ السياسيّةَ والأعمالَ العسكريّةَ من أجل تنفيذ سياستها، أما الاتحاد السوفياتي حاليًّا فإنه يغلفُ الأعمالَ السياسيّةَ بغلاف الشيوعية والاشتراكية ويتّخذُ الأعمالَ العسكريّة وفقًا لمتطلبات السياسة الدولية بغض النظر عما تتطلّبه الشيوعيّةُ وإذا كانت سياسةُ لينين وسياسةُ ستالين أي السياسةُ الشيوعيّةُ بمختلف أساليبها صارت تاريخًا ولم تعد واقعًا فإنه لا فائدةَ من بحثها أو الحديث عنها. لذلك فإن البحثَ لا بدّ من أن يُحصرَ في سياسة الاتحاد السوفياتيّ الحالية لأنها هي التي تواجهُ الآن وهي التي من المنتظر أن تظلّ تواجهُ إلى أمدٍ بعيدٍ حتى لو تغيّر الحكامُ الحاليون وجاءت فئةٌ أخرى فإنه ليس من المنتظر أن تعود روسيا إلى السياسة الشيوعية لأن الفكرةَ الشيوعيّةَ فقدَتْ زخمها في روسيا وظهر عوارُها للعالم وإذا حصل أيّ تغيير في سياسة الاتّحاد السوفياتيّ الحالية ــ إذا تغيرت الفئة الحاكمة الحالية ــ فإنما يحصلُ في تخفيفِ تطبيقِ الشيوعية وفي تخفيفِ أو تلطيفِ تغليفِ الأعمال السياسيّةِ بها، لذلك فإن مواجهةَ السيّاسة الخارجيّة للاتحاد السوفياتي إنما تواجَهُ بصفتها سياسةَ روسيا لا سياسةَ دولةٍ شيوعيّةٍ، وتواجَهُ الشيوعيّةُ فيها كغلافٍ للأعمالِ السياسيّةِ أو على الأكثرَ كأعمالٍ سياسيّةٍ لا كدعوةٍ شيوعيّةٍ تحملُها دولةٌ كبرى.

وقبل البحث في سياسة الاتحاد السوفياتيّ لا بد من إعطاء لمحة خاطفة عن الشعب الرّوسي لأنه كما هو معروف لا يُوجدُ هناك شعبٌ غير الدولة وغير الحزب الحاكم في أي بلد يحكم نفسه فعلًا، وإنما الدولةُ هي الشعبُ والشعب هو الدولةُ، لذلك فإنه حين يجري

الحديث عن الاتحاد السوفياتي يجري عنه كونه الدولة، لذلك لا بد من إعطاء لمحة عن الاتحاد السوفياتيّ أي عن روسيا. والاتحادُ السوفياتيّ ليست لديه أيّ صفاتٍ خاصّةٍ به كما هي الحال في إنكلترا أو أميركا، فإنكلترا تتميّزُ بالذكاء وسعة الحيلة وأميركا تتميّزُ بالخيال الواسع والإرادة البنّاءة إلى جانب فكرة سدّ الذرائع (البراغماتيزم)، في حين أن الرّوس كسائر الناس في العالم أناس عاديّون، ولكن يوجد لديهم ما لدى الأمم الكبرى والدول الكبرى من حبّ السيطرة والغزو لذلك ظلوا محافظين على وضعهم العالمي كدولةٍ كبرى كسائر الدول الكبرى لا فرق في ذلك بين عهد القياصرة وعهد الحزب الشيوعيّ وإذا كان مبدؤهم الذي كانوا يعتنقونه هو المبدأ الرأسماليَّ أي: فصلَ الدين عن الدولة، فإن الفكرة الشيوعيّةَ والفكرةَ الاشتراكيّةَ الموجودةَ لديهم الآن والتي تسيرُ سياستُهم الخارجيّة بحسبها هي الفكرةُ الرأسماليّة ذاتها في مضمونها وفي السير بحسبها وإن سُمّيَتْ فكرةً اشتراكيّةً أو فكرةً شيوعيّةً، فإنها مجرّدُ تسمية وهي عمليًّا آخذةٌ بالتحول التدريجيّ إلى ما عليه الغرب من ترقيعِ فكرة الرأسماليّةِ وسيظلّ الاتّحادُ السوفياتيّ يرقّعُ الفكرةَ الاشتراكيةَ أو الفكرةَ الشيوعيّةَ عمليًّا إلى أن تصلَ إلى فكرةٍ رأسماليةٍ مرقّعةٍ لا هي بالاشتراكية الشيوعية ولا هي بالرأسماليّة. لذلك يمكن القولُ إنّ الاتحاد السوفياتيّ هو مثل أميركا ومثل إنكلترا دولةٌ كبرى تسعى لحماية نفسها وللتوسّع وبسط النفوذ. إلا إن الحكمَ في روسيا لا تتولاّه الطبقةُ الارستقراطية وتُوجِدُ فيه من تشاءُ لحماية وجودها ومصالحها كما هي الحالُ في إنكلترا، ولا ينتخبهُ الشعبُ حقيقةً لكنّه يكونُ وكيلًا عن الرأسماليين وأصحاب الثروة الضخمة كما هي الحال في أميركا، بل الحكمُ في روسيّا يتولاّه الحزبُ الشيوعيّ بالذّات وليس مطلق حزب، لذلك فإن الدّولةَ تكونُ دولةً شيوعيّةً مهما كان الأشخاصُ الذين يتولّوْنَ القيادةَ فيه ما دام الحزبُ الشيوعيّ هو الذي يستأثُر بالحكم، لذلك فإن الفكرةَ الشيوعيّةَ أو على الأصح الفكرة الاشتراكية ستظلّ هي المتحكمةَ في الدّولة وإن كانت ليست هي المتحكمةَ في السياسة الشيوعيّة، ذلك أن الأساسَ الذي تقومُ عليه الدولةُ الروسيّةُ اليوم أو الاتحادُ السوفياتي هو فكرةُ الاشتراكيّة أو الفكرة الشيوعية،

والمجد الذي يتمتع به الاتحاد السوفياتي الآن إنما هو المجد الشيوعي والمجد الاشتراكي لذلك ستظل روسيا معروفةً بأنها دولةً شيوعيّةٌ أو دولةٌ اشتراكيةٌ وستظل صفتُها اللاصقةُ بها هي الشيوعية أو الاشتراكية.

صحيح أن الفكرة الاشتراكيّة في روسيا قد حصلت فيها تبديلاتٌ وتغيّراتٌ سمّوْهَا تطويرًا لكنّ هذه التغيراتِ نجمت عن طريقِ اجتهاداتٍ في الفكرة نفسها وفي أفكارها وأحكامها وهي وإن نقلتها إلى فكرةٍ مغايرةٍ كلّ المغايرة لأصلها لكنها ظلّت بالنسبة إلى الأساس شيوعيةً أو اشتراكيةً بالاسم وبأساس الاجتهاد، وهي ليست كالفكرة الإسلامية حين تولّى الحكم معاوية وأوجد نظامَ ولايةِ العهد ولا كالفكرة الإسلامية حين تولّى العثمانيون قيادةَ الدولة وجعلوها دولةً عثمانيةً أو تركيةً بل هي على خلاف ذلك تمامًا. فالفكرة الإسلاميّةُ كانت تعتقدُها الأمة كلّها عقيدةً جازمةً راسخةً لا فرق في ذلك بين عرب وفرس ولا بين ترك وهنود ولا بين أوروبيين وآسيويين أو أفريقيين لذلك لم تؤثّر فيها تصرفاتُ الحكام ولم تؤثّر فيها السياسةُ الخارجيّةُ بل لم يؤثّر فيها زوالُ الدولة الإسلامية كلها زوالًا تامًّا وخضوع المسلمين لسيطرة أعدائهم عقودًا أو قرونًا زال فيها سلطانُ الإسلام وسلطانُ المسلمين زوالًا تامًّا.

أما الفكرةُ الشيوعيّة الاشتراكيّةُ فإن الأمة لم تعتنقها بل اعتنقها أفرادٌ وإن بلغ عددُهم الملايينَ وَنُفّذَتْ على الناس بالحديد والنار لا بالطّوع والرضا والاختيار، لذلك لا تُعدّ الأمّةُ الروسيّةُ أمةً ولو تقسمت عدة دول، ولو ظهرت كعدّة شعوب، ومن هنا لا يصحّ أن يُعدّ الاتحادُ السوفياتيّ دولةً شيوعيّةً أو اشتراكيّةً إلى الأبد كما هي الحال في إنكلترا وأميركا بل يُعدّ دولةً شيوعيّةً ما دام الحزبُ الشيوعيّ هو الذي يتولى الحكم فيه، فتغليفُ الاتّحاد السوفياتي أعمالَه السياسيّةَ بالغلافِ الشيّوعي يجعلُ السيّاسةَ السوفياتيّةَ سياسةً متميزةً من سائر السياسات وإن كان أساسُها هو الأساس القيصري نفسه. لذلك لا بدّ من أن تُواجَهَ على

أنها سياسةُ دولةٍ شيوعية لا سياسةَ روسيا القيصرية وتُواجَهَ على أنها سياسةُ دولةٍ كبرى مثل سياسة أميركا سواء بسواء ومن هنا كان لا بدّ من أن تُرْسَمَ خطوطٌ عريضةٌ لسياستها الدولية وأن تُرْسَمَ خطوطٌ عريضةٌ لسياستها بالنسبة إلى آسيا وأفريقيا. والخطوطُ العريضةُ لسياسة الاتحاد السوفياتي الدولية وللتوسع السوفياتي وتتلخصُ في الخطوط العريضة التالية:

أولًا: إبقاء سيطرته كاملةً على دول أوروبا الشرقية التي يُسيطرُ عليها الآن وتمكينُ هذه السيطرة تمكينًا تامًّا بحيث يتعسّرُ أو يتعذّرُ على أيّ دولة من دول أوروبا الشرقية الانفلاتُ من قبضته، لذلك فإن من الخطأ أن يظنّ أحدٌ أن رومانيا تحاولُ الخروجَ من قبضته بل هي تسير بالاتفاق معه في سياسة التحرر والانفتاح. ومن غير المحتمل أن تسيرَ ألمانيا الشرقيّةُ في سياسة التقارب مع ألمانيا الغربية من أجل وحدة الشعب الألمانيّ بل هي تسير بحسب مخططاتٍ مرسومةٍ لإبعاد الوحدة عن ألمانيا ولتركيز الانقسام تركيزًا أبديًّا ولتنفيذ سياسة إيجاد منطقة منزوعة السلاح في وسط أوروبا. وإذا كان قد انزلق الاتحاد السوفياتي وأخطأ في جعل النمسا دولةً محايدةً فإنه لا يسمحُ لهذا الحياد أن ينقلَها من دائرة السيطرة السوفياتية أو يقربَها من دول أوروبا الغربية. وسياسته هذه ليست جديدةً بل هي سياسةٌ قديمةٌ. فالروس يَرَوْنَ منذ القِدَم أنه لا يمكنُ الاطمئنانُ إلى حماية حدودهم الغربية إلا إذا كانت دول أوروبا الشرقية تخضع لنفوذهم. وإذا كانت غزوةُ نابليون لروسيا قد جعلت هذا الخطر ملموسًا لدى الروس فإن غزوةَ هتلر لروسيا في الحرب العالمية الثانية قد أكّدت وجودَ هذا الخطر وعمقته في نفوسهم، لذلك فإنهم إذا جاز أن يتساهلوا في شيء فإنهم لن يتساهلوا من غير إبقاء دول أوروبا الشرقية خاضعة لسيطرتهم وفي قبضته أيديهم ولو أدى ذلك إلى خوض حرب عالمية من أجله.

ثانيًا : إبقاء الصين دون مستواهم وفي وضعٍ لا يرتفع إلى مستوى تشكيل خطرٍ عليهم. وإذا كانت روسيا في سبيل استرضاء الصين قد أزالت السيّطرةَ السوفياتيّةَ عن منشوريا

وصفت الشركات وأعادت سيادة الصين كاملة على دارين وبورت آرثر فإنها لن تسمحَ بإعادة الأراضي الصينية الواسعة التي اقتطعتها روسيا من الصين أيام القياصرة وحين طلبت من الصين عقدَ معاهدةِ حسنِ جوارٍ لحل المشاكل بينهما بالوسائل السلمية فإنها قصدت تقييدَ الصين بقيود هذه المعاهدة حتى لا تدخل معها حربًا في سبيل استراجاع تلك الأراضي والبلاد. وبعد أن أصبحت الصينُ تسير في طريق القوة وضعت روسيا الخطرَ الصينيّ في مقدمة سياستها الخارجية ومن أجل توقي الخطر الصيني أجرت الاتفاقَ مع أميركا على وضع الصين ووضع الشرق الأقصى برمّته.

ثالثًا : إبقاءُ البلدان المحيطة بالصين في متناول يدها إما بالإشراف عليها ككوريا الشمالية وفيتنام وإما في وضع غير معادٍ لها بحيث لا يجعل للصين سيطرةً عليها. وما كانت حوادثُ فيتنام وبقية بلدان الهند الصينية مثل لاووس وكمبوديا إلا من أجل التضليل وكبح الخطر الصيني أو إبعاده وإضعافه.

رابعًا : جعلُ أوروبا الغربية في حال ضعفٍ دائمٍ والحيلولةُ دونها ودون أن تصبح قوية بحيث تشكّل خطرًا عليها لذلك لا تكتفي بالعناية في التوازن الدولي بين دول أوروبا الغربية بل تتجاوزُ ذلك إلى مراقبة دولها ومراقبة السوق الأوروبية المشتركة والحيلولة دون تكتيل دول أوروبا.

خامسًا : إضعافُ إنكلترا والحيلولةُ دون أن تعودَ دولةً كبرى وتصفيةُ القواعد الإنكليزية في العالم كلّه وتصفيةُ استعمارها في العالم وإضعافُ مركزها في الهند، فكما أنها ترى أن الصين تشكل خطرًا عليها فإنها ترى قبل ذلك وبعده أن الخطرَ الحقيقيّ من الغرب إنما يأتي من إنكلترا، فإنكلترا هي التي كانت تؤلّبُ العالم على روسيا ولا تزال تؤلّبُ العالم عليها، وإنكلترا هي التي أدخلت أميركا في الحرب العالمية الأولى والثانية، وهي التي كانت وراء الحرب

الباردة التي كانت ناشبةً بين المعسكر الشرقيّ والمعسكر الغربيّ، لذلك فإن الاتحاد السوفياتي يُعدّ الإنكليز خطرًا دائمًا عليه.

سادسًا: مراقبةُ سياسة أميركا وتتبُعها وحصرُ الموقف الدولي بين روسيّا وأميركا وعدمُ عودة إنكلترا وفرنسا للاشتراك في المشاكل الدولية، وإبقاءُ العالم خاضعًا لسيطرتها وسيطرة أميركا، وحلّ المشاكل العالمية بالمشاركة بينها وبين أميركا، هذا بالنسبة إلى سياستها الدولية أي بالنسبة إلى سياسة الحماية لبلادها، أما بالنسبة إلى سياستها تجاه التوسع الشيوعي أو على الأصح توسع رقعتها وبسط نفوذها فإنها بعد اتفاقها مع أميركا صار التوسّع وبسطُ النفوذ يأخذان شكلين متمايزين أحدهما التوسع الشيوعيّ والثاني بسطُ النفوذ.

أما بالنسبة إلى التوسع الشيوعي فإن سياستَها فيه غيرُ محدودة وغيرُ مقيدة فما دامت هذه السياسة لا تنتقلُ إلى الإخلال بما اتفقت عليه مع أميركا أي لا تنتقلُ إلى توسيع نفوذها في المناطق الممنوعة من أن يكونَ لها نفوذٌ فيها فإنها تقومُ بالتوسع الشيوعي بحسبما تريد، لذلك فإن سياستَها الشيوعية أوسعَ مجالًا من سياسةِ بسطِ النفوذ. والخطوطُ العريضةُ لسياستها الشيوعية تتلخص بما يلي:

أولًا : اتخاذُ الأحزابِ الشيوعيّةِ في العالم وسيلةً لنشر الشيوعية في أي مكان لا فرق بين أوروبا وآسيا ولا بين أفريقيا وأميركا. فالأحزاب الشيوعيّة ترتبطُ بروسيا الدولة وبالحزب الشيوعي الروسي ارتباطًا وثيقًا وتمدّها روسيا بكل شيء: بالسند السياسيّ، وبالامداد الثقافيّ، والعون الماليّ، ورعاية المصالح الحزبية والفكرية، لا فرق في ذلك بين أن تكونَ هذه الأحزاب في الحكم مثل الأورغواي وكوبا، أو لم تكن في الحكم مثل الأحزاب الشيوعية في أوروبا وأفريقيا والهند وسائر بلاد آسيا.

ثانيًا : المساعداتُ العسكريُةُ والاقتصاديّةُ التي تمنحها للبلاد غير الشيوعية ولا سيما البلاد المتخلفة، لا فرق في ذلك بين البلاد التي هي في مجال أميركا مثل كوبا، والبلاد التي لها

حق التوسع فيها مثل بعض البلدان الأفريقية، ويتبعُ هذه المساعدات وجودُ الخبراء أو المستشارين الروس. فهذه المساعداتُ وهؤلاء المستشارون تتّخذهم روسيا وسيلةً لنشر الأفكار الشيوعية.

ثالثًا : الكتبُ والنشراتُ الشيوعيّة والمطابعُ ودورُ العلم والكتبُ والنشراتُ التي تُتَرْجَمُ وتطبع في روسيا نفسها. وهي وإن كانت لا تعتمدُ اعتمادًا كليًّا على مراكزَ ثقافيةٍ لها، كما هي الحال في مكاتب المعلومات الأميركية، وإن كانت لا تّتخذُ الثقافةَ وسيلةً للسيطرة الثقافية، لكنها تحاولُ عن قصدٍ تثقيفَ الملايين بالثقافة الشيوعية والاشتراكية بمختلف الوسائل ومختلف الأساليب.

رابعًا : اتخاذُ الإنجازات السوفياتية مثل أمور الفضاء والتفوق السوفياتي، والوقوف إلى جانب البلاد الأخرى في هيئة الأمم، وسائلَ لنشر الشيوعية، وبيان أهميتها. وتجعلُ من تقدم روسيا وانتقالها من دولة كبرى إلى عملاق عالمي، وسيلةً لإفهام الناس أن هذا راجعٌ للفكرة الشيوعية وللتطبيق الاشتراكي.

خامسًا : تتبنى فكرةَ التحرّر من الاستعمار، ومهاجمة الاستعمار والامبريالية، وتنشر هذه الأفكار بصفتها أفكارًا شيوعيةً أو أفكارًا اشتراكيةً، وتجعلُ من احتضان الناس لها وإقبالهم عليها أداةً لاحتضان الأفكار الشيوعية والإقبال عليها.

سادسًا : تغتنمُ فرصةَ وجودِ الفقرِ والعوزِ، والظلمِ الاجتماعيّ والظلمِ السياسيّ، في بعض البلدان، وتطرحُ الفكرةَ الشيوعيّةَ كعلاجٍ لهذه المشاكل، وكأداةٍ لتحرير الشعوب والأمم وإنقاذها من براثن الجوع والمرض والجهل، وتطرحُها كأفكارٍ سياسيّةٍ لا كأفكارٍ عن وجهةِ النظر في الحياة، مما يُوجِدَ لها سوقًا حتى لدى بعض المتدينين.

هذه أهمّ سياساتها في نشر الشيوعية، وهي وإن كانت وسائلَ تستعملُها كذلك لبسط النفوذ والتغلغل في البلاد غير الشيوعية، لكنّ روسيا تستغلّ هذه الأمورَ في جميع بلدان العالم،

لا فرق في ذلك بين البلدان التي لا يحقّ لها ــ بحسب اتفاقها مع أميركا ــ أن تتوسّع فيها ولا البلدان التي يحق لها فيها التوسّعُ وبسطُ النفوذ.

أما الخطوطُ العريضةُ التي تسيرُ عليها في بسط نفوذها والتغلغل الشيوعي في البلدان التي يحق لها التوسّعُ والنفوذُ فيها فإنها تتلخص فيما يلي:

1 ــ توجيهُ جميع مقومّات الصراع السياسية والاقتصادية والعسكرية، نحو هدم العلاقات الدوليّة وعلاقاتِ المجتمع وتحويلها من علاقاتٍ رأسمالية أو علاقاتٍ إسلاميّةٍ إلى علاقات اشتراكية، ومحاولة إيجادِ تكتلاتٍ يساريّةٍ تكونُ لها السيطرةُ السياسيّةُ أو الاقتصاديّةُ في البلاد. وما تقوم فيه في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية دليلٌ حيّ على ذلك.

2 ــ إيجادُ الجبهات الوطنية في بعض البلدان، فتمدّ الأحزاب الشيوعية في البلد بنفوذها ومالها، من أجل أن تتغلغل في الأحزاب والتكتلات الأخرى للسيطرة عليها وتوجيهها لإيجاد حكمٍ اشتراكيّ، أو حكم رأسماليّ موجه من روسيا عن طريق الأحزاب الشيوعية والتكتلات اليسارية وإدخال الأحزاب الاشتراكية غير الشيوعية، ونظم الحكم الاشتراكية، في مجال الإسناد والدفاع، ومحاولةُ ربطِ بعضِ البلدان بها عن طريق الإسناد والدفاع، والمساعدات.

3 ــ إيجاد التّناقضات بين أبناء الشعب، وتحويلُ الأمة إلى طبقات اقتصاديّة، وجعلُ التخريب بجميع أنواعه، من مظاهرات، وإضرابات، وحوادث عنف، وغير ذلك، وسائلَ لزعزعة كيان البلاد وجرّها إلى نفوذها أو إلى سيطرتها، وإيجادُ الكراهية والبغضاء بين الناس.

4 ــ محاربةُ الأفكار القوميّة، والدينية، مع تشجيع الفكرة الوطنية، وبث اليساريّة بجميع أشكالها، وجعل التقدمية، والتحرر، والاشتراكية، أفكارًا مثالية، ومثلًا أعلى يُسْعَى للوصول إليه في البلاد، وجعل الإنجازات السوفياتية التكنولوجية والاقتصادية التي حققتها روسيا، أمثلةً على نجاح التقدمية والاشتراكية.

هذه أهمّ الخطوط العريضة لنشر النفوذ الشيوعي في البلاد، إلى جانب الخطوط العريضة لنشر الشيوعية، وإذا كانت روسيا قد اتخذت نفسها زعيمةَ الشيوعية، وهي تحاولُ أن تكونَ قائدة البلاد الشيوعية كلها، فإنها كذلك قد اتخذت نفسها زعيمة التقدمية والتحرر، وإسعاد المجتمعات، والأخذ بيد الضعفاء، لذلك تتغلغلُ في البلاد الشيوعية بمختلف الوسائل والأساليب لضمان تبعية الشيوعية لها أنى وُجِدَتْ، وتتغلغلُ في البلاد غير الشيوعية بمختلف الوسائل والأساليب لفرض سيطرتها عليها وإيجاد النفوذ السياسيّ أو الاقتصاديّ أو العسكريّ عليها. كل ذلك من أجل السيطرة ومن أجل جعل هذه السيطرة متحكمةً ومتأصلةً في البلاد.

وإذا كانت روسيا تحاولُ تنزيهَ نفسها عن الاستعمار، وتدّعي مقاومةَ الاستعمار، ونشر فكرة التحرر والتحرير، لكنها في الواقعِ، بعد أن تركت الدعوةَ الشيوعيّةَ واتّخذت سياسةً جديدة لها، فإنها بسعيها لبسط النفوذ، إنما تقومُ بما تقومُ به الدّولُ الاستعماريةُ، فإن الدّولَ الاستعماريّةَ تسعى الآن لفرض السيطرة الاقتصادية والسياسة والثقافية على البلاد المستضعفَة لاستغلالها، أما روسيا فإنها تسعى لبسط السيطرة على البلاد المستضعَفة لإيجاد نفوذ لها فيها. وإنه وإن كان وجهُ الاستغلال الاقتصاديّ ليس هو البارزَ كما هي الحال في الدول الاستعمارية لكن بسطَ النفوذ يتجلّى بكل وضوح. هذه هي السياسةُ السوفياتيّة، فلا بد من أن تُفْهَمَ على هذا الوجه، فهي ليست سياسةَ حمل الدعوةَ الشيوعية، بل سياسةَ دولةٍ كبرى تسعى للتوسع وبسط النفوذ، وإذا فُهِمَتْ على هذا الوجه، فإنه يُمكنُ حينئذٍ اتقاءُ شرّها.

واقع السيَاسَة الإنكليزيّة

إنّ البلادَ الإنكليزيّةَ صغيرةٌ في مساحتها، وشعبها صغيرٌ بالنسبة إلى بقيّةِ الشعوبِ الكبيرة، لذلك فهي، من هذه الجهة، غيرُ مؤهّلة لأن تكونَ دولةً كبرى، لكننا لا نستطيع أن ننكر أن الشّعبَ الإنكليزيّ يتميّزُ بميزتين مهمّتين، هما: الذكاءُ، وسعةُ الحيلة، وبهاتين الميزتين معًا، استطاعت إنكلترا أن تكونَ دولةً كبرى، واستطاعت أن تشكّلَ خطرًا على العالمِ كلّه بشكلٍ عام. وعلى الدّولةِ الإسلاميةِ بشكلٍ خاص.

أما الخطّةُ التي رسمتها لأن تكونَ قويّةً، فإنها تتلخّصُ في أربعِ نقاطٍ:

أولًا : أن تسخّرَ غيرها من الأفرادِ، والشعوب، والدّولِ، لأن تكونَ أداةً بيدها، وللسيرِ معها في تحقيق أهدافها.

ثانيًا : أن تسخّرَ الأفرادَ والشعوبَ، والدّولَ، لمشاركتِها في عداوتها لأعدائها.

ثالثًا : أن تسخّرَهم في جرّ المغانمِ ودفعِ المغارم.

رابعًا : أن تدفعَ الدّولةَ وحدها للتورّط في المشاكل التي تضعفُها وتجعلُها تسيرُ في السيّاسةِ التي يريدُها الإنكليز.

هذه هي الخطّةُ الدائمةُ لبريطانيا، لذلك تهتمّ اهتمامًا جديًّا بالتوازن الدوليّ، وتعادي بل تقاومُ إلى حدّ الحرب إذا استطاعت أيّ دولة تكبرُ إلى حدٍّ يُخِلّ بالتوازن الذي رسمته، وتقاومُ أيّ دولة تحاولُ أن تصبحَ الدّولةَ الأولى، وتكافحُ كلّ شعبٍ، وكلّ جماعةٍ، بل كلّ فردٍ

يسعى للاستقلال عن أيّ دولةٍ تطمعُ بالسيطرة عليها، أو للانضمام إلى أيّ دولة يساعدُ هذا الانضمام على الإخلالِ بالتوازن أو يقوي أيّ دولة تعاديها.

إنّ إنكلترا الآن في النصف الثاني من هذا القرن العشرين دولةٌ ضعيفةٌ ظاهرًا، لكنها قويّة واقعيًّا، فميزتان لا تزالان موجودتين لديها، والشعوبُ التي كانت مستعمراتٍ لها، لا يزالُ أكثرها في قبضة يدها تحت اسم الكومنولث، والبلادُ الإسلاميّة لا يزال عدد كبير منها خاضعًا لنفوذها أو لسيطرتها، والدّولُ الأوروبية التي اعتادت جرّها وراءها لا يزال القسمُ الأعظم منها في ولاءٍ تقليديّ لها، أو في صداقةٍ تقليديّةٍ معها، وأميركا، مع كونها صارت تنافسُ إنكلترا تحاولُ تقليصَ حجمها، لكنها مع ذلك لا تزالُ المعنيةَ لها في الحياة، والحاميةَ لها من الاندثار والزوال. لذلك فإنّ ضعفَها ظاهرًا لا يُعدّ طردًا لها نهائيًّا من المجال الدولي، بل هو عمليّةٌ قامت بها روسيا وأميركا بالأساليب الدولية، بقطع بعض الشرايين التي تُمِدّها بالحيوية والقوة، وتضمنُ لها البقاءَ واستئناف السير.

لذلك لا يصحّ أن يُنْظَرَ إلى إنكلترا نظرةَ استضعاف ولا يصحّ أن يُعدّ ضعفُها الظاهر دليلًا على ضعفها الحقيقي، بل يجب أن يُفَرّقُ في النظرة إليها بين حالها ظاهرًا، وحالها في مقومات قوتها الحقيقية.

هذا هو أساسُ السياسة الإنكليزية: شعبٌ صغيرٌ في بلادٍ صغيرةٍ يريدُ أن يكونَ الأوّلَ في هذه الحياة، ويريد العظمةَ والمجدَ، ومن أجل ذلك يكتّل القوى مهما كانت، ليتخذَها أداةً لتحقيق عظمته ومجده. وعلى هذا الأساس يسيرُ في جميع سياسته، في حالة القوة كما كان في القرن التاسعَ عشرَ وأوائل القرن العشرين وفي حالةِ الضعفِ كما حاله منذ أربعينيات القرن العشرين.

وهدفُه في أن يكونَ الدّولةَ الأولى، أن تكون كلمته مسموعة وأن يشاركَ في السياسة الدولية، وأخيرًا أن يتحكّمَ في العلاقات الدولية، وفي الدول نفسها، ليتخذَها أداةً للسيطرةِ

والاستغلال، وللدفاعِ عنه حين يلزم الدفاع. فإنكلترا هي التي جمعت دول أوروبا لضرب الدّولةَ الإسلامية ثم للقضاء عليها، وإنكلترا هي التي جرت العالم للحرب العالمية الأولى، لا لضرب ألمانيا فحسب حين حصل الاختلالُ في توازن الدول الأوروبية. ولكن أيضًا إلى تصفيةِ الدّولةِ الإسلاميّةِ تصفيةً نهائيّة. وإنكلترا هي التي جرّت العالم للحرب العالمية الثانية، لا لضرب ألمانيا فحسب حين حصل الاختلال في توازن دول أوروبا. بل لهذا ولمحاولة تصفية النّظام الشيوعيّ في روسيا. وإذا لم تدرك أيٌّ من فرنسا وأميركا في أعقاب الحرب العالمية الأولى أنهما قد سُخّرتا من أجل حفظ عظمة إنكلترا وتحقيق أطماعها وحمايتها، ولم تدركا ذلك في الحرب العالمية الثانية، لكن روسيا كانت مدركةً أهداف إنكلترا من الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن هذا الإدراكَ الروسيّ هو الذي جعل أميركا في أعقاب الحرب العالمية الثانية تلمسُ تسخير إنكلترا لها، وجعل فرنسا تتنبّه إلى نفسها من إنكلترا، وهو الذي طرد إنكلترا من المجال الدولي بعد أن نجح في إخراج فرنسا منه. وإذا كانت فرنسا لم تبلغ بها الحصافة إلى حدّ منعِ إنكلترا من الاشتراك في قضايا أوروبا، وبالتالي من دخول السوق المشتركة كما فعل ديغول في أثناء توليه الحكم، فإن أميركا قد أدركت أن قصقصةَ أحنجةَ إنكلترا وتقليصَ قوّتها، وقطعَ بعض شرايين الحياة لها، أمرٌ لا بد منه للحيلولة دون تسلّط الإنكليز على الأميركان، وعلى هذا بات الأملُ قويًّا في ضربِ إنكلترا على الأميركان، وعلى هذا بات الأملُ قويًّا في ضربِ إنكلترا الضربة القاضيةَ، وإرجاعهم شعبًا صغيرًا في بلادٍ صغيرة، ما دام الرّوسُ لم يثقوا بالإنكليز ولم يكفّوا عن الوقوف في وجههم، وما دام الأميركان قد تنبهوا إلى مكرهم بهم، وهو تسخير الإنكليز لهم، فساروا في سياسةِ تقليصِ القوّة الإنكليزية ومحاولةِ قطعِ بعض شرايين الحياة لهم مع المحافظة على إنكلترا كدولة أوروبية كبرى. وعندما وقعت حربُ رمضان عام 1973م بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، لم تكن بريطانيا تعلم شيئًا ما عن هذه الحرب، في حين أن أميركا وروسيا ظهرتا على المسرح الدولي فقط. وعندما تحركت بريطانيا بالخفاء وحاولت الاستمرار في التحرك أغرتها أميركا بأنها ستقوم باستشارتها

أي بإبقائها، ضمن المعترك الدولي، لكن أميركا نكثت بوعدها مع بريطانيا وعندما طُلِبَ من أميركا أن تكون بريطانيا وفرنسا حاضرتين في مؤتمر السلام في جنيف رفضت أميركا قبولهما وما زالت ترفض محتجة بأنها ترفض اشتراك روسيا بهذا المؤتمر، ولكن مع الأيام ومع الضغوط من قبل الدول الأوروبية بدأت تلوّح بأنها توافق على عقد مؤتمر سلام دولي وذلك عام 1987، ولكن على أساس شروط وضعتها، مع أن السياسة البريطانية لا تزال تعمل بقوة ضد روسيا بمختلف الأساليب، دوليًّا، وفي السياسات الجزئية، ولا تزال تتخذ الخداع كما حصل في حرب فوكلاند بين الأرجنتين وبريطانيا. وإذا كان لا يوجدُ هناك أملٌ في أن تتساهلَ روسيا في إنكلترا، ولا يوجدُ أملٌ في أن تحسمَ أميركا موقفها مع إنكلترا كحسم روسيا، فإن هناك خوفًا من أن تستطيعَ إنكلترا تكتيل أوروبا، وبالتالي إيقافَ أميركا عن محاولاتها ضرب إنكلترا، أو تخفيفَ هذه الضربات، وهناك خوفٌ من أن تتحولَ روسيا إلى الوضع القيصري، فيصبح هدفها حماية نفسها وبقائها دولةً كبرى فحسب، لا دولةً شيوعيّةً تستهدفُ العالم كله. لذلك فإن إذكاءَ الروح العالمية في روسيا، مع أنها هدفٌ خياليّ، وإبقاء المصالح الأميركية خارج العالم الجديد، هما اللذان يبددان الخوف من أن يرجعَ الإنكليزُ إلى المجال الدولي، وبالتالي يبقيانهم في حالة الدفاع عن النفس وعدم الانتقال إلى حال السيطرة والهجوم.

أما السياسةُ الإنكليزيّةُ غير الدولية، فإنها ليست في أميركا، ولا في أوروبا، بل هي متركزة في آسيا وأفريقيا، أي في البلدان التي تطمع في استغلالها، وجعلها قوةً لها، وشرايينَ الحياة لشعبها ودولتها. ولهذا فإن مقتلَ إنكلترا إنما يكمنُ في آسيا وأفريقيا وليس في أوروبا، فقوّتُها تنبعُ من هذين الموقعين، وحياتُها معلّقةٌ بوجودها في هذين الموقعين، وما دام هذا الموقعان لها فيهما أو في أي منهما قوة، فإنها تبقى قوية مهما ضعفت، وتبقى دولة حية مؤثرة مهما لحقها من ضربات. لذلك فإن السيّاسة الإنكليزيّةَ إذا دُرِستْ للتفهم والعمل فإنما

تُدرس في آسيا وأفريقيا أولًا، ثم تُدْرَسَ في أوروبا أخيرًا، ومن هنا كان الفهمُ الحقيقيّ للسياسة الإنكليزية، من أجل العمل ضدها من قبل الذين يكتوون بنار هذه السياسة، ينبغي أن يكونَ في دراسةِ سياستها في آسيا وأفريقيا، ثم دراستها في أوروبا. لأنّ سياسةَ إنكلترا في أوروبا، إنما تنفعُ للعمل ضدها دوليًّا، وللحيلولة دون تكتيلها وتسخيرها لها، سواء في السياسة الدولية، أو السياسية الاستعمارية.

وأما سياستُها في آسيا وأفريقيا، وإن كان لا بدّ من دراستها في كل بلد، أو في كل منطقة على حدة، لكن ذلك يُدْخِلُ المرءَ في تفصيلاتٍ، من الصعب الإحاطةُ بها، ولأن فيها قابليّةَ التغيُّر والتجدّد والتحول، وهذا تابعٌ لمتابعة الأحداث اليومية، لذلك من الصعب دراستُها، وإنْ كَانَ مِنَ الممكِنِ في أَثْنَاءَ العَمَلِ مُتَابَعَتَها. لِذلكَ لا بُدّ من أن يُكْتَفَى بالخُطُوطِ العريضة ـ لأسس هذه السياسة في هذين البلدين. وهذه الخطوط العريضة تتخلص فيما يلي:

أولًا : تعتمد إنكلترا في هذه البلاد على أنظمة الحكم، فهي تُشكِّل فيها دولًا جديدة أو تقسم الدّولَ أقسامًا متنازعة كما قسَّمت الهند إلى باكستان وإلى كشمير، وأبقت على اسم الهند في دولة الهند، وجعلت التنازع قائمًا بين الهند وباكستان على كشمير، وأخيرًا ساعدت على تقسيم باكستان إلى بنغلادش وباكستان. وكما فعلت في فلسطين عندما فتحت باب الهجرة لليهود تنفيذًا لوعد بلفور المشؤوم. وعام 1948م أقامت دولة اليهود في فلسطين بعدما هَجرت شعبها منها، ونكّلت به وما زالت المشكلة تتفاقم وأطماع اليهود تتزايد.. أو هي تسعى لتُكتّلُ الدول التي تريد منعها من الوحدة أو تسهّل استغلالها لها كتنزانيا وماليزيا ومشروع وحدة شمال أفريقيا، أو تغيّر الحكام بحكام آخرين. أو تقلبُ أنظمة الحكم غير الموالية لها. فهي في مراقبةٍ دائمةٍ لأنظمة الحكم، وفي عملٍ متواصل فيها إما لتقويتها أو إضعافها أو تركيزها أو قلقلتها، أو غير ذلك.

ثانيًا : يعتمد الإنكليز في آسيا وأفريقيا على الاستغلال الاقتصادي عن طريق رؤوس الأموال، والشركات، ورجال الأعمال، والتجار، وغيرهم. فدخلت الهندَ عن طريق الشركة الشرقية، ولا تزال فيها بوساطة الشركات ورجال الأعمال والتجار، ودخلت جزيرةَ العرب عن طريق الأموال والتجار ولا تزال فيها بوساطة التجارة ورجال الأعمال، ودخلت إيرانَ عن طريق شركات النفط، ولا يزال لها بقية وجود بوساطة الشركات والتجارة ورجال الأعمال. ودخلت نيجيريا عن طريق الشركات، ولا تزال فيها بوساطة الشركات والتجارة ورجال الأعمال. وهكذا أكثر البلدان التي لم تدخلها بحربٍ عن طريق الجيش كالعراق ومصر دخلتهما عن طريق الاقتصاد، والبلدان التي خرجت منها عسكريًّا مثل كينيا وتنجانيقا وزنجبار بقيت فيها عن طريق الشركات والتجارة ورجال الأعمال. فالاقتصادُ هو الأداةُ الفاعلةُ للوجود الإنكليزي في أكثر بلاد آسيا وأفريقيا.

ثالثًا تعتمدُ إنكلترا في دخول البلاد وفي البقاء فيها على العملاء، وهؤلاء العملاء أنواع، منهم العملاء في السياسة، ومنهم العملاء في الاقتصاد، ومنهم العملاء في التجارة، ومنهم العملاء في الفكر ونشر الرأي، ومنهم العملاء في العلم والتعْليم، ومنهم العملاء في الدين الذي تعتنقه البلاد. وإذا كان العملاء في السياسة هم أبرز العملاء العملاء الظاهرين، فإن باقيَ العملاء لا يقلون خطرًا عن العملاء السياسيين، بل ربما يكونون أشدّ خطرًا على البلاد وأقوى أداة للنفوذ الإنكليزي. لذلك فإن جميع أنواع العملاء هم جزء من السياسة الإنكليزية فبهم تدخلُ البلاد كما دخلت الجزيرة العربية، وكما دخلت مصر، وبهم تبقى في البلاد كما هي الحال في الهند وتنجانيقا.

رابعًا : تُعدّ الأفكارُ المضلّلة، والآراءُ المثيرة، والاخبارُ المؤثّرة، وما شابه ذلك، وسيلةً فاعلةً للوجود الإنكليزي في البلاد، سواء لدخول البلاد أو للبقاء فيها، ففكرةُ القوميّة، قد سلخت البلقانَ عن الدولة العثمانية. وكانت قوةً في تأييد فصل البلاد العربية والبلاد التركية

عن بعضها، وأفكارُ الديمقراطيّة والحضارة الغربية، هي التي تُبقي البلاد الإسلامية نابعةً للغرب وغيرَ قادرةٍ على الانفصال عنه، وهذه الأفكارُ والآراءُ، سواء أكانت عامةً كالقومية، أو خاصةً مثل فكرة نُبْلِ بريطانيا، وصدقها، ودهاء الإنكليز وعراقتهم في السياسية، قد أوجدت تربةً خصبةً في كثير من البلدان مكّنت إنكلترا من دخول البلاد، ومكّنتها من البقاء.

خامسًا : تستعمل إنكلترا التضليلَ السياسيّ وسيلةً فاعلةً لبسط نفوذها على البلاد، فهي قد دخلت تركيا عن طريق التضليل السياسيّ، وهي تُركّز نفسها في جنوب أفريقيا وفي كثير من البلاد عن طريق التّضليل السياسيّ، وهي تُسخّرُ تركيا واليونان في قبرص لتميكنها من البقاء فيها عن طريق التضليل السياسيّ.

هذه أهمّ الخطوط العريضة لأسس السياسة الإنكليزية في آسيا وأفريقيا. وهذه الأسس هي غير الوسائل الظاهرة كالقواعد العسكرية والأسطول البحري، والتهديد الفاعل، والضغط المثمر وما شابهها، فإن تلك هي وسائلُ ماديّة وإن كانت تعتمد عليها إنكلترا في سياستها في آسيا وأفريقيا، لكنها وسائلُ ظاهرةٌ مكشوفةٌ، أما هذه الخطوط العريضة الخمسة وما شابهها فإنها هي السياسة المؤثّرةُ التي تكفلُ لبريطانيا الوجودَ والبقاء. لذلك لم تكن أميركا وروسيا فاعلتين في ضربِ إنكلترا الضّربة الموجعةَ حين اتفقتا على تصفية القواعد العسكرية في العالم، وحين قلصتا القوة العسكرية الإنكليزية في العالم. فإن هذه المحاولات أضعفتها، لكنها لم تُزِل قوتها، لأنه ما دام لإنكلترا عملاءُ وقوةٌ اقتصاديّةٌ في أي بلد فإن هذا وحده كافٍ لبقائها، وللرجوع إليها إذا طردَتْ منها.

فالسياسةُ الإنكليزيّةُ كما أنها ترسمُ للاشتراك في السياسة الدولية وللتأثير الدولي، كذلك ترسمُ للسيطرة وبسط النفوذ. وهذه الأعمال السياسية والعسكرية كلها لاستغلال البلاد وتسخير الناس. حتى إن رسمها للناحية الدولية وإن كان من أجل العظمة والمجد فإنه

كذلك من أجل الاستغلال. فالأصلُ في السياسة الإنكليزيّة إنما هو استغلالُ البلاد والناس والباقي كله وسائلُ لهذا الاستغلال.

هذا هو واقعٌ السيّاسةُ الإنكليزيّة، فإذا فُهِمَ هذا الواقُع فهمًا فإنه حينئذٍ يُمكن أن تُسلَكَ الطريق لضربِ هذه السياسةِ الاستغلاليّةِ البشعة.

وَاقع السيَاسَة الفرنسيّة

إن سياسةَ فرنسَا الأساسيةَ هي سياسةَ العظمة. وهذا هو الأساسُ لسياسة فرنسا فكلّ ما تقوم به من أعمالٍ سياسيّةٍ إنما ينبني على هذا الأساس فهي حين اندفعت في الاستعمار والاستيلاء على الشعوب إنما كانت تسيرُ في سياسة العظمة وحين أخذت تتلكأُ في التخلي عن المستعمرات وتعاند في ترك المستعمرات إنما تندفع إلى ذلك للمحافظة على هذه السياسة، وعلى الرغم من احتلال ألمانيا لها، وخروجها من الاحتلال منهوكةَ القوى، وفي وضع متهافتٍ، فإنها ظلّت تحاولُ أن تبنيَ كيانها من جديد وتتطلع لأن تعودَ من جديد دولةً عظمى وهي حين كانت تحاولُ الاستعانة بإنكلترا وأميركا لإعادة بناء كيانها، وحين بدأت تزاحمُ إنكلترا وتناوئ أميركا فإنها في الحالتين كانت تسيرُ وفقَ ما تتطلبه سياستها ألا وهي سياسةُ العظمةِ لأنها سياستُها الأساسيّةُ. وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها يشغلُها أمران: أحدهما وضعها في أوروبا، والثاني وضعها الأمبراطوري، أي وضعها بالمحافظة على وجودِ مستعمراتٍ لها.

أما وضعُها الجغرافيّ، فإنها بحكم موقعها الجغرافيّ في أوروبا تخشى دائمًا ألمانيا وتحسب حسابًا لإنكلترا، لذلك كان هاجسُها هو هاتين الدولتين. فهي تخشى ألمانيا من أن تكتسحَ حدودَ فرنسا، وتخشى إنكلترا من أن تسيطرَ على أوروبا. لذلك تركّزُ كلّ أمورها وترسمُ جميع سياساتها على أساس المحافظةِ على حدودها، وعلى أساسِ توازنِ القوى في أوروبا. وعلى هذين الأساسين: المحافظةِ على حدودها وكونها يجب أن تكونَ هي قائدةَ أوروبا قامت سياستها في أوروبا. أما وضعها الأمبراطوري فإن فرنسا قد اندفعت في العالم منذ القديم

تستهدفُ التوسع والاستعمارَ فوجدت لها مستعمرات في آسيا كسورية ولبنان، وفي أفريقيا كشمال أفريقيا وعدة بلدان أخرى كالسنغال والصومال وغينيا وغيرها، وفي الشرق الأقصى كالهند الصينية، ولما وقعت الحربُ العالميّةُ الثانيةُ وخرجت فرنسا محطمةَ الأضلاع صارت تحاولُ الاستعانةَ بكل من إنكلترا وأميركا للمحافظة على الاستعمار وعلى الرغم من انتشارِ فكرةِ التحرّرِ من الاستعمار ومن جعلِ سياسةِ هيئةِ الأمم تحريرَ البلادِ المستعمَرة فإن فرنسا ظلّت تتشبثُ بالبقاء في المستعمرات حتى أخرجت منها بالقوة تارة وبالضغط الدولي تارة أخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن سياستها لا تزال مبنيةً على العاملين الأساسيين وهما وضعُ الدوليّ أي وضعها في أوروبا ووضعُها الأمبراطوريّ أي وضعُ مستعمراتها بالنسبةِ إليها حتى تبقى دولةً عظمى.

إن فرنسا، وإن كانت دولةً استعماريّة، فإنها تختلفُ عن إنكلترا وأميركا، فإنكلترا تحكمها الفئة الأستقراطيّةُ حكمًا حقيقيًّا وإن كان يُغلّف بالشعبية والرأيّ العام تغليفًا يحفظُ بقاءَ الحكم الحقيقيّ في يد الأرستقراطيّةُ حكمًا حقيقيًّا وإن كان يُغلّفُ بالشعبية والرأي العام تغليفًا يحفظُ بقاءَ الحكم الحقيقيّ في يد الأرستقراطية، والناحيةُ الاستعمارية فيها ناحيةُ استغلال ماديّ لا للعظمة فحسب، بل لامتصاصِ دماءِ الشعوب واستغلالِ ثرواتِ البلاد المستعمَرة وعلى الرغم من اشتغالها بالناحيةِ الفكريّةِ والناحيّةِ العلميّة فإنها تشتغلُ فيها كأداة للاستعمار أي لفرضِ السيطرة وخصوصًا السيطرة الاقتصادية التي تنتجُ حتمًا السيطرةَ السياسيّة. أما أميركا فإنّها تحكمُها طبقةُ الرأسماليين وأصحاب الأموال الضخمة من شركاتٍ وأفرادٍ، والحكام أيًّا كانوا ومن أيّ حزبٍ أتَوْا إنما يقومون بهذه المهمة، وتغليفُ هذا الحكم بالشعبية والتوسل إليه بالرأي العام إنما هو ناتج عن تكوين أميركا نفسها من أنها مكونةٌ من شعوب قررت مصيرها ولا تزال حريصةً على تقرير مصيرها، لكنّ مهارةَ الرأسماليين وكونَ المبدأ الرأسماليّ هو مبدأَ الشعب الأميركي جعلا هذا الرأي العام لا يُوجدُ إلا حكّامًا يكونون وكلاءَ

عن الرأسماليين لذلك فإن استعمارَها تتجلّى فيه الناحيةُ الاستغلاليّةُ أي الناحيةُ الاستعماريّةُ وهي فرضُ السيّطرة ولا سيما السيطرة الاقتصادية التي تُنْتجُ حتمًا السيطرةَ السياسيّةَ، وهي وإن كانت تشتغلُ كبريطانيا تمامًا بالناحيةِ الفكريّةِ والعلميّةِ لكنها تشتغلُ فيها أيضًا كأداةً للاستغلالِ، وهي وإن كانت تعملُ على إيجادِ المجدِ الأميركيّ والعظمةِ الأميركيّةِ فإنها تسخّر ذلك من أجلِ الاستغلالِ المادي أي من أجل مص دماء الشعوب واستغلال ثروتها.

أما فرنسا فإن سياستها وإن كانت لا تُوجَدُ إلا بالقوى الماديّة والثروةِ الاقتصادية فإن النّاحية الاستعماريّةَ فيها غيرُ مقتصرةٍ على فرض السيطرة العسكريّة والاقتصادية والسياسيّةِ بل تضمّ إليها السيطرة الثقافية. وهي تتشبّثُ بالسيطرةِ الثقافيةِ والفكريّةِ أكثرَ من تشبثّها بالسيطرةِ العسكريّةِ والسياسيّةِ والاقتصاديّةِ. لذلك فإنها حين اضطُرّتْ تحت القوة وتحت الضغط للتخلي عن السيطرة العسكريّة، حاولت أن تتشبّثَ بالسيطرةِ الاقتصاديّة والسياسيّةِ وحين أُخْرِجَتْ من مستعمراتها بالقوة والضغط الدوليّ ظلت تتشبّثُ بالسيطرةِ الثقافيّةِ والفكريّةِ إلى أبعد حدودِ التشبث. لذلك لا تزالُ تحاولُ الإبقاءُ على العلاقاتِ الثقافيّةِ مع البلدان التي كانت مستعمراتٍ لها.

فالسيطرةُ الثقافيّةُ هي أساسُ الاستعمارِ الفرنسيّ وذلك أنّ فرنسا تُعدّ نفسَها هي أساس الثقافة في العالم، فهي ترى أن فرنسا كانت في القرن التاسعَ عَشَرَ حين كان العالمُ يُقبِلُ على الثقافة كانت فرنسا دارَ العالم الثقافيّة، وإن الفكرَ الفرنسيّ قد اتسع في كل مكان من خلال السياسة والفنّ والأدب والتربية، وإن الثورةَ الفرنسيّةَ هي التي صاغت فكرةَ الحريّة في العالم وحملتها جيوشُ نابليون لأنحاء أوروبا كافة وإلى مصر وغيرها، وإن أمم أوروبا وأميركا اللاتينية استفادت من قانون نابليون، وأن اللّغة الفرنسيّةَ قد سادتِ المؤتمراتِ الدوليّة وأصبحت اللّغةُ الفرنسيّةُ اللّغةَ الثّانيّةَ لكلّ متعلم، وأن فلاسفةَ فرنسا ومفكريها وعلماءَها وأدباءَها قد برزوا في العالم بصفتهم روّادَ المعرفة الإنسانية والعلمية. لذلك فإن النّاحيةَ الثقافيةَ

هي من أغلى تراثِ فرنسا ومن أجل ذلك فإن علاقاتِ فرنسا الثقافيّةَ بالعالم هي أهمّ العلاقات، وهي لا تقلّ أهميةً في قوتها وغزوها عن الأساطيل والجيوش والأموال. فهي رأسُ مالٍ مهم في الثروة الفرنسية وفي الغزو الفرنسي وفي الاستعمار الفرنسي. ومع أن هذه العلاقةَ الثقافيّةَ لفرنسا قد طرأ في العالم ما يكفي لمحوها فإن فرنسا لا تزال تتشبّثُ بها أيّما تشبّث. فعلى الرغم من أن فرنسا قد ضعفت اقتصاديًّا وسياسيًّا عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أنّ اللغاتِ الأخرى كاللّغةِ الإنكليزيّة مثلًا قد نازعت اللّغةِ الفرنسيّةَ في المؤتمرات والمخابرات الدولية، وعلى الرغم من بروز التناقض بين الأفكار الفرنسية والسلوك الفرنسي في المستعمرات فإن فكرة سيادة الثقافة الفرنسية في العالم لا تزال متمركزة في فرنسا ذاتها وصارت مركّبًا نفسيًّا لدى فرنسا يتحكم في تصرفاتها السياسية، ومن هنا نجد أن الاستعمارَ الفرنسيّ يزيدُ على كل استعمار بالسيطرة الثقافية. وإنه وإن كانت السيطرةُ الثقافيّةُ موجودةً في كلّ استعمارٍ، لأن الاستعمارَ هو فرضُ السيّطرةِ العسكريّةِ والاقتصاديّةِ والسياسيّةِ والثقافيّةِ على البلاد المستضعفَة، وإنه إذا أُكْرِهَ على رفع السيطرة في واحدةٍ من هذه السيطرات فإنه يتشبّثُ بالسيطراتِ الأخرى حتى آخرِ سيطرة، لكن الاستعمارَ الفرنسيّ يجعل التخلّيَ عن السيطرة الثقافية غير قابل للبحث وغيرَ قابل للتسليم. لذلك فإن الاستعمارَ الفرنسيّ أفظعُ تأثيرًا من كلّ استعمارٍ. وإنّ الاستعمارَ الفرنسيّ كأيّ استعمارٍ يعتمدُ في تركيز استعماره وفي تركيز نفوذه على القوة العسكرية والأعمال السياسيّة والعوامل الاقتصاديّة والتّضليل السياسيّ والفكريّ، لكنّ الاستعمارَ الفرنسيّ يزيد على كل استعمار بأنه يجعل الناحيّةَ الثقافيّة والفكريّةَ ركيزةً أساسيّةَ لاستعماره أيْ ركيزةً لفرض سيطرته على كلّ بلدٍ ولا سيما البلاد التي كانت مستعمرات له. ونظرًا إلى ضعف فرنسا وسقوطها عن مستوى الدول الكبرى فإنه يصعب وضعُ خطوطٍ عريضةٍ لسياستها تجاه آسيا وأفريقيا. وإنه وإن كان من الممكن وضعُ خطوطٍ عريضةٍ للسياسةِ الفرنسيّةِ في العالم ولكن نظرًا إلى عدمِ وجودِ قدرةٍ لفرنسا على التأثير في السياسةِ العالميّة فإنه ليس مهمًّا وضعُ خطوطٍ عريضَةٍ لهذه السيّاسة.

ويكفي أن يُعْلَمَ أن سياسةَ فرنسا الأساسيّة هي سياسةُ العظمةِ لِيُفْهَمَ كلّ تصرفٍ من تصرفاتِها السياسيّة.

وَاقع السيَاسة الألمانية

أما ألمانيا فإنها شعبٌ عريقٌ من حيث الوجود ومن حيث الأصالة، وقد مرّ في محنٍ كثيرة فكان مقسمًا دولًا كثيرة، وناضل من أجل وحدته ووقع في حروب كثيرةٍ ولا سيما مع فرنسا، فكان ينتصر تارة ويُهزَمَ تارة أخرى، وهو شديد المراس، قويّ الشكيمة، صلبٌ شجاع، لكنه مفرطٌ بالثقة بنفسه، مغالٍ في ادّعائه حقَ السيادة على غيره، وتُعدّ العسكريةُ والحربُ سجيةً من سجاياه أي كأنها فطريّةٌ فيه، وكأنها صفةٌ من الصّفات الطبيعية التي تُولَدُ معه، وهذه العسكريّة الألمانية هي التي تُثيرُ الخوفَ في جيرانه ولا سيما الدول الكبرى منها مثل إنكلترا وفرنسا وروسيا، وهو يعتنقُ المبدأ الرأسماليّ فكانت النفعيّةُ جزءًا من حياته، وتُعدّ ألمانيا دولة استعماريّة، فقد كانت لها مستعمراتٌ قبل الحرب العالمية الأولى، ودخلت الحربَ العالميّة الثانيةَ وفي نيتها إرجاعُ مستعمراتها وأخذُ مستعمراتٍ من الدول الأخرى وإيجادُ مستعمراتٍ لها، ويُعدّ التوسّعُ سياسةً ألمانيةً أساسيةً وليست سياسة هتلر وحده، وإن كان هتلر قد حدّد هذا التوسع بأنه يجبُ أن يكونَ على حساب جارته روسيا. أما نظامُ الحكم في ألمانيا فقد كان قبل الحرب العالمية الثانية نظامًا استبداديًّا، وظل كذلك حتى بعد الحرب العالمية الثانية سواءٌ قبل تسلّم هتلر الحكم أو بعد تسلمه الحكم، وبعد الحرب العالمية الثانية قام فيها حكمٌ ديمقراطيّ بمعرفة الحلفاء، ولكن ظلت الناحية الاستبداديّةُ تظهرُ فيه من تصرفات الحكام.

وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ــ وإن فُرِضَتْ عليها ظروفٌ قاسيةٌ ــ استطاعت أن تتغلّبَ على هذه الظروف، وأن ترجعَ دولةً كبرى، وأن تأخذَ مركزَ الدّولة الأولى وساعدها

على ذلك عاملان: أحدُهما الإحساسُ الفكريّ الذي ظهر على أبنائها فحفزهم للعمل من أجل إعادتها دولةً كبرى، والعاملُ الثاني كونُ إنكلترا أرادت أن تُحدِثَ خللًا في الميزانِ الدوليّ بينها وبين فرنسا فشجعّت ألمانيا سرًّا من أجل أن تعودَ لمزاحمة فرنسا والوقوفِ ندًّا لها. فأدى ذلك إلى تمكن ألمانيا من أن تعودَ دولةً كبرى. أما بعد الحرب العالمية الثانية فإنه لم يتح لها أيّ عاملٍ يساعدُ على إعادتها دولةً كبرى، فقد وضع الحلفاءُ كلّهم من دون استثناءٍ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة جميعَ القيود التي تحولُ دون عودة ألمانيا دولةً كبرى، ولكن يبقى عاملان مهمان يحولان دون عودتها دولةً كبرى حتى الآن هما: إشغالُ أبنائها بالاقتصاد عن السياسة، وتوجيهُ هممهم للناحية الاقتصاديّة مما صرف أحاسيسهم وحوّلَ نشاطهم عن الناحية السياسية المنتجة فظلّوا متأخرين سياسيًّا. ثانيًا: يقظةُ روسيا الدائمة على الخطر الألماني عليها، فهي لا يفارقُها الخطرُ الألمانيّ لحظةً واحدة، وتتخذ تجاه ألمانيا سياسةً صارمةً خاليةً من أيّ رحمة، مجرّدةٍ من أيّ قيمةٍ من القيم، ولا يسيطرُ على هذه السياسة تجاه ألمانيا إلا شيءٌ واحدٌ هو سحقُ ألمانيا إلى الأبد، لذلك فهي تسحقُ كلّ محاولةٍ تقوم بها ألمانيا للتحرك. ومن هنا لم تنجح أميركا حين تبّنت أحياءَ العسكريّة الألمانيّة في ألمانيا بعد عام 1955م، ولم تنجح إنكلترا في محاولة إعادةَ وحدةِ ألمانيا، ولم تنجح فرنسا حين حاول ديغول وحدةَ أوروبا وجعل هذه الوحدة مساعدةً لألمانيا في تمكينها من التسلح ومن إعادة وحدتها، لم تنجح أيّ محاولة. وزاد الطين بلةً اتّفاق أميركا مع روسيا في المشاريع الروسيّة المعدّة لإبقاء ألمانيا تحت رحمة الحلفاء. لذلك تسير ألمانيا من سيّئ إلى أسوأ من الناحية السياسية، ومن ناحية السّعي لأن تعودَ دولةً كبرى. وساعد على ذلك كونُ الألمان أنفسهم عسكريين وليسوا سياسيين، لذلك ليس من المنتظر أن تعودَ ألمانيا دولةً كبرى في القريب العاجل إلا إذا طرأ ما ليس منظورًا من الأمور المحلية في ألمانيا، أو الدولية لدى الدول الكبرى، ولكن مهما طال الزمن لا بد من أن تعود ألمانيا دولةً كبرى مرة أخرى، لأن القوى المصطنعة مهما نجحت في الحيلولة

دون نموّ الشعوب الحية فإن نجاحَها إنما يكون مؤقتًا وإلى حين، ولكن أخيرًا لا بد من أن يتغلبَ نموّ الكائن الحي على كل عوامل الإعاقة عن النمو.

ونرى أن الطريق الذي يجب أن تسلكّه ألمانيا هو تركُ الاهتمام بالوحدة الألمانية، وتركُ التفرّغ للناحية الاقتصادية لأن هاتين الناحيتين قد جعلتهما الدولُ الغربيّةُ والشرقيّةُ ملهاةً لإشغال ألمانيا بهما، وأن تكتفيَ ألمانيا بالسيطرة على ألمانيا الغربية، وإلى جانب ذلك تقيمُ الصناعة على أساس الصناعة الحربية، وتقيمُ صناعاتٍ سريّةٍ، وخصوصًا صناعة الأسلحة النووية، وأن تمارس السياسةَ الدوليّةَ بذكاء، فإذا سلكت ذلك، وراقبت الموقفَ الدوليّ فإنها لا شك ستصل إلى أن تعودَ دولةً كبرى مرةً أخرى.

هذه لمحةٌ عن الدولتين الكبريين: أميركا وروسيا، ولمحةٌ عن الدّول الثلاث الأخرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهي التي تُعدّ تقليديًّا من الدول الكبرى، وهي لمحةُ عامّةٌ تعطي فكرةً مجملةً كلّ الإجمالِ عن كل دولة، وذلك من أجل أن تُدرْ الأعمالُ السياسيّةُ التي تصدر عنها، أو تصدرُ عن اجتماعها مع غيرها.

وإليكم لمحة عن المشاكل الدولية.

المشاكل الدوليّة

إن الصراع بين الدول أمرٌ طبيعي ولا يستغرب، فاختلافُ المصالح بين الشعوب والأمم واقعٌ مشاهَد، وصراعُ الناس على المصالح، سواء أكانت مصالحَ عامةً أو مصالحَ خاصةً، يصعب أن يزولَ لأن الاختلافَ في الأفكار وعلى الأفكار طبيعيّ وحتميّ. وكذلك فإن طريقَ العيش بين الناس مختلفةٌ ولا تزال مختلفةً. لذلك لا بدّ من أن يوجدَ الصراع على الأفكار، وعلى طريقة العيش، وعلى المصالح، بين الشعوب والأمم، أي بين الدول بعضها مع بعض. إلا إن هذا الصراع يأخذ أشكالًا كثيرة، فيأخذ الناحية السياسية ويأخذ الناحية الاقتصادية، ويأخذ الناحية العسكرية، وإذا كان التنافسُ في التجارة، والتنافسُ الماليّ في النقود، يشاهَدُ كل وقت بين الأفراد وبين الدول، فإن هذا التنافسَ قد يتحوّلُ إلى صراع، وقد يتحوّلُ هذا الصراع إلى حروب. وإذا كان الناسُ بطبيعتهم يكرهون الحرب ويحاولون حلّ المشاكل التي بينهم بالوسائل السلمية، فإن ما يكرهونه لا بدّ من أن يُكرهوا عليه، لذلك فإن الحربَ بين الناس أمرٌ لا بد من أن يقع، ومهما حاول الناسُ الابتعادَ عن هذه الحروب، فإنهم لا يستطيعون ذلك، لأن العقدةَ إذا استعصى حلّها لا بد من أن تُقطَعَ بالسلاح. ومن هنا لا بد من أن يلجأ إلى السلاح في آخر الأمر، ولا بد من أن تقعَ الحروب بين الناس.

إلا إن الأمر الذي ليس بطبيعيّ، ولا مقبول، هو إجماعُ جميع بني البشر أن يشتركوا في حرب واحدة في آن، أي إن ما ليس بطبيعيّ وما ليس بمقبول هو الحروب العالمية، وإذا كان هناك من تفكير يمكن أن يُنتجَ ثمره، ويمكن أن يصلحَ البشر، فإنه التفكيرُ في منع الحروب

العالمية والوقوف في وجه إمكانيتها. فالسلامُ الذي يجب أن يُسْعَى إليه إنما هو السلامُ العالميّ، أي السلام بين الأمم والشعوب، أي بين جميع الدول، وخصوصًا بين الدول الكبرى.

أما فكرةُ الحرب العالمية فإن الذي أوجدها هو إنكلترا بالذات، وأصل ذلك أن إنكلترا في سبيل أن تقف في وجه نابليون قد جمعت عدة دول لمحاربته حتى أخضعته، وكذلك لما سيطرت الدّولة العثمانية على أكثر أجزاء العالم، وفتحت أكثرَ بلاد أوروبا، جمعت بريطانيا الشعوبَ والأممَ الأوروبيّة في كتلة واحد ضد الدولة العثمانية حتى دحرتها وأخرجتها من أوروبا، ثم تحوّل ذلك إلى وقوع الثانية. ففكرة الحرب العالمية ليست فكرةً قديمة، ولا هي فكرةٌ طبيعيّة في البشر بل هي فكرةٌ طارئة، وخبيثة يمكن معالجتها، بل تجب معالجتها العلاج الناجع، حتى لا يقع العالم مرة أخرى في حرب عالمية مدمِّرة، ولا سيّما بعد وجود السلاح النووي.

أما طريقةُ معالجتها فهي الحيلولةُ دون وجود التكتلات العسكرية بين الدول، والحيلولة دون المحالفات العسكرية. أما كيفيّة هذه المعالجة فإنها تأتي عن جعل التكتلات العسكرية خيانةً للجنس البشري وعارًا في نظر الشعوب والأمم، وبالتالي في اصطلاح الدول، وذلك عن طريق إيجاد رأي عام ضد هذه التكتلات والمحالفات العسكرية. وإذا وُجِدَ رأيٌ عام قويّ لدى أكثرية الشعوب والأمم، فإنه ولا شك تمتنع الدول عن الدخول في التكتلات العسكرية، أو يضعفُ أثرُ هذه التكتلات إن وُجدت. وأقربُ دليل ما حصل لحلف بغداد في الشرق الأوسط في الخمسينيات، والأحلافِ التي أقامتها أميركا في العالم في الخمسينيات فإن هذه الأحلافَ، أو هذه التكتلات قد وُجدت للسيطرة الاستعمارية وللوقوف في وجه روسيا. ولكن ما صاحب وجودها من دعايات ضدها، أوجد رأيًا عامًّا بأن الدخول فيها هو جرّ للشعوب لأن تقدم نفسها قربانًا لحماية الاستعمار، وقد انتشر هذا الرأيُ العام بشكل كاسح، على الرغم من قوة الدول التي أوجدت هذه الأحلاف، وبذلك أحجم كثيرٌ من

الدول عن الدخول فيها، وصارت شعوبُ الدول التي دخلتها ضد هذه الأحلاف، ناقمةً على دولها التي دخلتها، فأدى هذا إلى إضعافِ هذه التكتلات، وعدمِ وجود فاعلية لها حتى تلاشت وأصبحت كأنها غير موجودة. ولو أحجمت دول أوروبا عن التحالف مع إنكلترا في الحرب العالمية الأولى، ولو أحجمت أميركا عن الدخول في التحالف في الحرب العالمية الثانية لما وُجدت هاتان الحربان. والوسيلةُ الوحيدة للحيلولة دون نشوب حرب عالمية في العالم هي عدمُ التكتل الدوليّ، وعدمُ وجود محالفات بين أكثر من دولتين.

أما حلّ المشاكل بين الدول، وحمايةُ الدول بعضها من بعض، فإنه لا يصح أن يكونَ بجعل دولة كبرى أو أكثر تقوم بعمل البوليس الدّوليّ، كما كانت الحال بالنسبة إلى إنكلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر، وبالنسبة إلى أميركا وروسيا في أواخر القرن العشرين، فإن هذا يعني فرضَ سيطرة دولة على دولة، ويعني استعمالَ سلاح الإرهاب في وجه الشعوب والأمم، وهذا مما لا يجوزُ أن يكون. وكذلك لا يصحّ أن يكون بإيجاد هيئة من الدول لها سلطةُ إيقاعِ العقوبات على من لا ينصاعُ لرأيها في حل المشاكل، فإن هذا فضلًا عن كونه يعني إيجادَ دولةً عالميّةٍ فوق الدول، وهو ما لا يمكن أن يكون، ومما يسبب خلقَ المشاكل عن طريق محاولة حلها، فإنه لا يصلحُ أداةً لحل المشاكل، ولا يتأتى معه حلّ المشاكل بين الناس بالرضى والاختيار.

إن العلاقاتِ بين الدول هي كالعلاقاتِ بين الأفراد، لا بدّ من أن تكونَ معالجاتها على وجه يرفع النزاعَ بينها. أي لا بد من أن يكون بعرفٍ عامّ مسيطرٍ ينظم هذه العلاقات، وحينئذٍ تكون المشكلةُ من مخالفة هذا العرف العام، إلى جانب تقوية الدول التي يُخشى الاعتداءُ عليها، ولكن لا بالتحالف الدّوليّ، بل بإيجاد فكرةٍ أساسيةٍ عن الحياة لدى الشعوب الضعيفة، تبعث فيها القوة والحياة وتجعلُها لا تخشى أيّ عدوان. وإن كان العدوانُ من أجلِ نشرِ فكرة اقتنع الرأيُ العامّ بذلك البلد المعتدى عليه بصحتها واقتنع بأنها من ناحية الحكم

ورعاية الشؤون أصلحُ وأحسنُ من الفكرة التي يرعى شوؤنه بها وانضمّ إلى البلد الذي يدعو إلى هذه الفكرة، سواء بثورة داخلية أرغمت الفئة الحاكمة على الضمِّ، أو باكتساح خارجي. فإن مثلَ هذا الاكتساحِ والضمّ، أو باكتساح خارجي. فإن مثلَ هذا الاكتساح والضمّ لا يُعدّ عداونًا، بل يُعدّ حربًا مشروعة، لذلك لا تُمنعُ مثل هذه الحروب، على أن تكونَ حربًا محليةً لا حربًا عالمية، وأن يكونَ الصّدقُ ظاهرًا فعلًا فيها لا أن تُتَّخذَ الفكرةُ وسيلةً لغاياتٍ غير مشروعة، وعلى أن يكونَ لهذه الشعوب المكتسحة حقّ الاختيارِ فيما تعتقدُ وما تدين، وأن تتساوى مع الشعب الذي اكتسحها في كل شؤون الرعاية والعناية وفصل الخصومات.

فالموضوعُ ليس منعَ الحرب مطلقًا، بل منع الحرب العالمية، ومنع الحروب غير المشروعة. أما الحروبُ المحلية، والحروبُ المشروعة، فإن منعَها غيرُ ممكن، فضلًا عن أن الوقوفَ في وجهها هو وقوف في وجه الخير والعدل، وهو ما لا يصح أن يكون. ففكرةُ السلام العالميّ فكرة صحيحة وممكنةُ التحقيق. أما فكرةُ السلام بالوجه المطلق، فإنها غيرُ صحيحة وغيرُ ممكنة التحقيق. فالنزاعُ على المصالح طبيعيّ، والنزاعُ على الأفكار حتميّ، وهذا النزاعُ يمكن أن يُرفعَ بالرأي العام ويمكنُ أن يُرفعَ بالحرب المحلية. وهو طبيعيّ بين اثنين، وبين شعبين، لكنه ليس طبيعيًّا بين العالم كله بعضه مع بعض.

هذا بالنسبة إلى المشاكل الكبرى، أم المشاكلُ الصغرى، مثل النزاع على الحدود، ومثل النزاع على التجارة، ومثل النزاع على المصالح المحلية، وما شاكل ذلك، فإنه لا يرتفع إلى مستوى أن يفكرَ الغير في معالجته، أو يعني العالم نفسه به، بل هو يحلّ نفسه بنفسه، ويحلّه المتنازعان بينهما ولو بحرب بينهما. فالمشاكلُ المحلية لا أهميةَ لها، بل الأهمية للمشاكل الدولية، وطريقة حلها. فإن هذه المشاكل هي التي تؤدّي إلى التكتلات الدولية، وهي التي تؤديّ إلى الحرب العالمية.

أما ما عليه العالم اليوم في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، فإنه وإن كان العالم يتظاهرُ بالسعي لحل المشاكل الدولية، فإنه وإن كان العالم يتظاهرُ بالسعي لحل المشاكل الدولية، فإنه عالمٌ يتعمّد إيجادَ المشاكل، وإشعالَ الحرائق، ثم يجعلُ من حلّها وسيلة لكسب المنافع واستغلال الشعوب وإيجاد السيطرة والنفوذ. فهو يُوجدُ المشاكل ويُعقّدها، حتى أصبح وجود العالم على هذه الحال هو نفسه مشكلةً لا بد من حلها. ذلك أن العالم تتولّى شؤونه دولتان عملاقتان هما أميركا وروسيا، تحاولان إضعافَ غيرهما، وزيادةَ قوتهما، وتقومُ كل منهما على أساس حماية نفسها، واستغلال غيرها، أو بسط النفوذ عليه. وتحاولُ مشاركتَهما في تولي شؤون العالم دولتان كبريان، هما إنكلترا وفرنسا، وذلك لا من أجل خير العالم وصلاحه بل من أجل مشاركتهما في الاستغلال وبسط النفوذ. ذلك أن كلًّا من الدولتين الكبريين: إنكلترا وفرنسا، تقومُ على الأسس نفسها التي تقوم عليها الدولتان العملاقتان: أميركا وروسيا، وهي: حمايةُ نفسيهما، واستغلالُ غيرهما أو بسطُ النفوذ عليه. وما دام العالم على هذه الحال فإنه لا يُرجَى له أيّ صلاح، ولا يُؤمّلُ له بأي خير، فإن من يتولّى شوؤنَه إنما يعملُ لاستغلاله بادعائه أنه يعملُ لرفاهيته ويعمل للسيطرة عليه وبسط نفوذه، بادعائه أنه يعملُ لتحريره وإسعاده. لذلك فإن المشكلةَ التي يتخبط فيها العالم، ليست مشكلة السلام العالميّ، حتى ولا فكرة السلام، بل مشكلةَ رفع السيطرة عنه، ومنع استغلاله وبسط النفوذ عليه. لذلك كان وضعُ العالم على الحال التي هي عليه هو المشكلة التي يجب حلّها، وما لم تحلّ هذه المشكلة فإن الشقاءَ أو التعاسةَ ستظل هي المسيطرةَ على بني البشر.

أما سببُ ذلك فإن العالم لا يعيشُ على فكرةٍ أساسيّةٍ عن الكون والإنسان والحياة وليست لديه وجهةُ نظرٍ في الحياة تتأصلُ فيه ويعيشُ عليها. والدول التي تتولّى شؤونه، فإنها تتولاها بدوافعَ غريزيّةٍ بحتةٍ لا بفكرةٍ كليّةٍ عن الكون والإنسان والحياة، فالدولُ الأربعُ: الدولتان العملاقتان والدولتان الكبريان، ظاهرٌ في صميم سياستها، انعدامُ فكرةٍ أساسيّةٍ تقوم

عليها، وظاهرُ في سياستها سيطرةُ النّاحيةِ الغريزيّةِ على هذه السياسة. لذلك فإنه لا بد من أن يكونَ كلّ عملها محصورًا بحماية نفسها واستغلال غيرها وبسط النفوذ عليه. وما لم توجد فكرةٌ أساسيّةٌ لدى أيّ أمة بل أي شعب يعيش عليها ويحملها دعوةً للعالم، فإنه لا يُرجَى له أيّ صلاحٍ ولا يُؤمَلُ له بأي خلاص.

والعالمُ في القرون الأولى كان يسيرُ على الناحية الغريزية، لكنه لم تكن تسيطرُ عليه قوةٌ أو قواتٌ تسيطر عليها الناحية الغريزيّةُ فتتخذه مزرعة للاستغلال وبسط النفوذ. ثم بعد ذلك جاءته فكرةٌ كليةٌ عن الكون والإنسان والحياة، عقيدة سياسية، وقاعدة فكرية، ووجهة نظر في الحياة، فتجسدت في أمّة الهدى وفي دولة الإسلام التي أخذت تنشر فكرتها وتنشر العدالة بين الناس، فتمتعت مئاتُ الملايين من البشر في ظلّ هذه الفكرة بالطمأنينة والاستقرار، والعزة والازدهار، عشراتِ الأجيال وأكثرَ من عشرة قرون. وكان من الممكن أن تقعَ حروبٌ محليةٌ مشروعةٌ وغيرُ مشروعةٍ ولكن لم يكن من الممكن أن تقعَ حربٌ عالميّةٌ، وأن يُجَرّ العالمُ كله لأن يحارب بعضه بعضًا. فلما نبتت فكرةُ الرأسماليّة في أوروبا، وهي فكرةٌ تُطلِقُ الغرائز شرّ إطلاق، وتجعلُ العلاقة بين الإنسان والإنسان علاقةَ خصامٍ وصراعٍ لا علاقة ودٍ وإيثار، علاقةَ الرّغيفِ بيني وبينك: آكلهُ أنا أو تأكله أنت، حينئذٍ تغلبت الغريزةُ على الفكرة، وَوُجِدَ الصراعُ والخصامُ، وأدى ذلك للركض وراء القوة من أجل الاستغلال، فأدى إلى تكتيل الدول ضد الدول، وأدى إلى إضعاف الفكرة الكلية التي يتمتعُ بها البشرُ بالسعادة والهناء، وبالتالي إلى إضعاف الدولة التي فيها هذه الفكرة، فوقع البشر فيما وقعوا فيه، من سيطرةِ الغريزة عليه بدلَ الفكر، ومن سيطرة القويّ على الضعيف ومن استغلالِ البشر لإخوانهم بني الإنسان استغلالَ عبوديّةٍ وإذلال، فكان ما كان من انتشار الاستعمار والافتخار به، من الركض وراء إيجاد مستعمرات. ثم الوصول إلى الحروب العالمية.

إلا إنه لما استشرى داءُ الاستعمار، وبلغ الظلمُ في أوروبا ذروته ــ الظلمُ الاقتصاديّ والظلمُ السياسيّ ــ لسعت المفكرين هذه النارُ، فضجوا من فداحة هذا الظلم، ورفعوا صوتهم يصيحون بالناس أن ارفعوا هذا الظلم، فوجدت فكرةُ الاشتراكية والشيوعية كعلاجٍ لفساد النظام الرأسمالي، وكمنقذٍ مزعومٍ للناس من ظلم هذا النظام. وكاد يكون علاجًا نافعًا لو كانت هذه الفكرةُ فكرةً صحيحةً، وبُنيت على أساسٍ عقليّ فطريّ يتجاوب مع الغرائز، لكنها كانت فكرةً خاطئةً، فكرةً خياليّةً، وُجدت كردّ فعلٍ للواقع لا من العقل، وبذلك لم يكن للفكرة التي جاءت تعالجُ الرأسمالية وتحاربها، أيّ أثر في إنقاذ العالم من الظلم السياسيّ والظلم الاجتماعيّ، بل على العكس، فإنّ الفكرةَ الرأسماليةَ قويت، وزاد انتشارها، وزادت قدرة التحكّم والاستغلال لأن فكرة الاشتراكية بجميع أنواعها قد جاءت بمنزلة ترقيع للنظام الرأسمالي فأوجدت حرية النقابات والضمان الاجتماعي كردٍّ على الاشتراكية الشيوعية، ولم تعد شعوبها تضجّ من الظلم، بل استساغته بفضلِ ما اصطُنع مما يُسمّى برفع مستوى العيش الماديّ، والشعوبُ والأممُ المستعمَرةُ للدول الرأسماليّة قد هدأت ضجتها من الاستعمار وصارت تسير في ركابه، وتخضع لسيطرته ونفوذه، بالاستقلالاتِ المزيفةِ والدولِ الكرتونيّة، ووجود مظاهرِ الحكم والسلطان. لذلك ليس غريبًا أن يظلّ العالم يرزحُ تحت هذا الشقاء منذ القرن الثامن عشر حتى الآن. فإن الفكرةَ التي تتحكمُ فيه هي الفكرةُ الرأسمالية، وحتى المسماةُ بالاشتراكية، والدّولُ التي تتحكم فيها هي ذاتها الدول التي تطمعُ باستغلاله وبسط النفوذ عليه، حتى ولو سُميت بالدول الاشتراكية. وما لم ينعتق هذا العالم من استعبادِ هذه الفكرة له، ومن سيطرةِ الدول الطامعة فيه والمتغلغلة النفوذ في شعوبه وبلاده، فإنه لا أملَ له بالتّحرر والانعتاق. لذلك فإن واجبَ المفكرين في العالم، وواجبَ المخلصين فيه، أن يعملوا على تحرير هذا العالم من المبدأ الرأسماليّ، وأن يُنقذوه من براثن الدول الطامعة فيه. أما ما هو السبيلُ لتحرير العالم وإنقاذه فهو سبيلٌ واحد ليس غير، وهو إيجادُ فكرةٍ كليّةٍ عن الكون والإنسان والحياة وعما قبلُ وعما بعدُ، تكونُ عقيدةً سياسيّة وقاعدةً فكريّة، ووجهةَ نظرٍ في الحياة،

مبنيةً على العقل، جاعلةً المادةَ موضعَ التفكير لا مصدرَ التفكير. هذه الفكرةُ الكلية، أو على الأصح هذه العقيدةُ السياسيّةُ المبنية على الإيمان بالله الواحد المشرّع هي وحدها التي تنقذ العالم من الظلمِ الذي يرزحُ تحته، ومن السيطرةِ والاستغلالِ والاستبداد الذي يتحكّمُ فيه.

واجب الأمة الإسلاميّة

إن الأمةَ الإسلاميّة، وهي تعتنقُ العقيدةَ الإسلامية، فكرةً كليّةً عن الكون والإنسان والحياة عقيدةً سياسيةً وقاعدةً فكريّة، ووجهةَ نظرٍ معيّنةٍ في الحياة يجب عليها وهي ترى العالَمَ بأسره، يتخبطُ هذا التخبط، ويرزحُ تحت نير الظلم السياسيّ والاقتصاديّ، ويخضعُ لعبوديةٍ قوةٍ غاشمةٍ، ويئن تحت كابوس الشقاء والاستعمار والإذلال، أن تأخذَ على عاتقها مهمةَ إنقاذِ العالم، وإخراجِهِ من ظلمات الضلال والتضليل، إلى نورِ الهدى، وسعادةِ الحياة.

إن الأمة الإسلامية وإن كانت رازحةً هي نفسها تحت نير القوة الغاشمة، فإنه لم يعد جائزًا لها أن تفكرَ في نفسها فحسب، فإن الأنانيّةَ بعيدةٌ عما تعتنقه من عقيدة، وغريبةٌ على ما تحمله في ثنايا نفسها وفي صميمِ فؤادها من قيمٍ وأفكار. لذلك يجب أن تفكّر في إنقاذ العالم مع إنقاذ نفسها، وأن تضطلعَ بمهمة تحرير العالم لا تحرير نفسها وحدها. فإنها جزءٌ من هذا العالم، وهي وُجدت من أجل هدى البشر، وبعد أن اعتنقت الإسلام، صار فرضًا عليها أن تُنقذَ الإنسانية من الشقاء، وأن تُخَلّصَ البشر من الظلم والتعاسة، ومن الإذلال والاستبعاد.

إن الأمةَ الإسلاميّةَ تعتنقُ فكرةً أساسيّةً عن الحياة، فكرةً سياسيّةً، وتعتنقُ طريقةً لتنفيذِ هذه الفكرة في الحياة. وإذا ملكت أمةٌ الفكرةَ الصحيحةَ مع طريقتها، فإنها ولا شكّ تكونُ أهلًا لإعطاء الخير وتكونُ أهلًا لحملِ قيادة هذه الفكرة، لذلك فإن الأمّةَ الإسلاميّةَ قادرةٌ على النهضة الصحيحة وقادرةٌ على أن تكون مصدرًا للخير لغيرها، وبالتالي هي قادرةٌ

على حلّ مشكلة العالم، وعلى إنقاذه مما يتردى فيه من الشقاء والاستعباد والذل، بحملِ الدعوة الإِسلاميّةِ إلى الشعوب والأمم.

إن الأمّةَ الإِسلاميّةَ لم تُغلب في تاريخها من أيّ أمة، ولن تغلبَ مطلقًا في صراعها مع الشعوب والأمم، مهما كانت قوةُ تلك الشعوب والأمم. أما ما حصل في الحروب الصليبية من حرب استمرت لغير قرن، فإنه فضلًا عن أن النصر النهائيّ كان للمسلمين، فإنّ الأمّة الإسلاميّةَ لم تصارع الغرب بصفتها أمةً إسلاميّة، وإن كانت الشعوبُ الأوروبيّةُ قد استُنفرت كلّها لمحاربة الأمة الإِسلامية. فإن الواقع هو أن الحربَ كانت محصورةً في بلاد الشام ومصر، والذين حاربوا هم أهل الشام ومصر، والذين انتصروا هم أهلُ الشام ومصر فقط. أما الأمّةُ الإِسلاميّةُ فقد كانت موزعةً إلى ولاياتٍ تشبهُ الدول، ولم تكن لخليفة المسلمين السيطرةُ الكاملةُ على هذه الولايات، فلم تدخل الأمةُ الإِسلاميّةُ في حرب مع الصليبيين، بل دخلت بلادُ الشام وبلادُ مصر ليس غير. وكانت باقي الولايات، غيرَ مشتركة في هذه الحرب، لأن الولاةَ الآخرين، فضلًا عن كونهم مشغولين بتركيز سلطانهم، فإنهم كانوا يَرَوْنَ أن جهادَ العدوّ فرضٌ على الكفاية. وأن بلادَ الشام وبلادَ مصر كافيةٌ لصد العدو عن بلاد الإِسلام ــ وكانت كافيةً بالفعل ــ لذلك كان النصرُ النهائيّ للمسلمين، وطُرِد الصليبيون من مصر وبلاد الشام ورجعت سيطرةُ الإِسلام إلى هذه البلاد.

وأما ما حصل في الحرب العالمية الأولى، فإنها لم تكن حربًا صليبيةً ضد الأمة الإسلامة ــ وإن كانت في دوافعها الخفية تجاهَ بلاد الإسلام ــ أشد من الحرب الصليبية الأولى وأكثرَ عمقًا وأشدّ تأثيرًا. ذلك أن إنكلترا وحلفاءها دخلت الحربَ العالمية الأولى ضد ألمانيا، والدولة العثمانية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا، فهي حربٌ بين دول أوروبا اشتركت فيها الدولةُ العثمانية، لذلك لم تُعدّ الأمة الإسلامية أنها حربٌ ضدها، ولم تشترك فيها على الرغم من أنه قد اشترك فيها المسلمون الهنودُ مع الجيش البريطاني، واشترطوا ألّا يحاربوا المسلمين. واشترك

فيها إلى جانب الإنكليز الكثير من بلاد العرب ومن رجال العرب مع أنهم في جمهرتهم مسلمون، وإن كانوا قد اشتركوا تحت عامل التضليل. لكن الذي سهل هذا التضليل هو عدمُ ظهورِ أنها حربٌ ضد الأمة الإسلامية.

فالأمةُ الإسلاميّة، لم تُغلب في تاريخها مطلقًا بصفتها أمةً إسلاميّة، بل كانت تُعقدُ لها رايةُ النصر المؤزّر في جميع الأحقاب التي حاربت فيها بصفتها أمةً إسلاميّةً، وفَتحت أكثر بلاد العالم القديم الذي كان معروفًا حينئذٍ، وأوجدت هذا العالَمَ الإسلاميّ المترامي الأطراف، لذلك فإن الأمّةَ الإسلاميّةَ قادرةٌ على إنقاذ العالم من هذه القوى الشريرة التي تتحكم فيه وتتسلطُ عليه وتذيقُه ألوانَ الشقاء والذل والاستعباد.

قد يتساءلُ الكثيرون قائلين: إن الأمّةَ الإسلاميّةَ خاضعةٌ كسائر العالم لهذه القوى الشريرة، وتذوقُ ما يذوقه سائر الناس من السيطرة والشقاء والذل والاستعباد، ويُفرضُ عليها ما يُفرضُ على سائر الناس من السيطرة بجميع أنواعها، السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى العسكرية في بعض الأحيان. فالأحرى أن يُطلبَ منها تحريرُ نفسها من السيطرة والنفوذ لا أن يُطلبَ منها تحريرُ غيرها، وهي أحوجُ الناس إلى التحرير فلو فرضنا أنها قد تحررت فعلًا أو سارت في طريق التحرير فإن مقارعةَ القوى الشريرة تفوق إمكانياتها، فكيف يكون في قدرتها أن تصارعَ هذا القوى؟

قد يتساءلُ الكثيرون هذا التساؤلَ، وقد يسأل الكثيرون هذا السؤالَ، لكن ذلك إذا حصل إنما هو نتيجةُ جهلٍ لطبيعة المسلمين، وعدم إدراك لمدى قوة الإسلام في الصراع، فضلًا عن كونه مغالطةً أو تضليلًا. أما كونه مغالطةً أو تضليلًا، فإن المستعمرَ، العدوّ اللدود، من جملة أساليبه التضليلية أنه يعمد إلى إلهاء الأمّة بتحرير نفسها لصرفها عن حمل رسالتها للعالم، ويحاول دائمًا أن يوقعها في حبال دوامة من الأفكار والأعمال للتحرير تؤدي إلى زيادة قيودها لا إلى حلها، وإلى تثبيت سيطرته عليها لا إلى تحريرها من سيطرته ونفوذه،

لذلك فإن انشغالَ الأمة بنفسها عن حمل الدعوة، إلى العالم لإنقاذه، هو وسيلة من وسائل صرفها عن دعوتها، ووسيلةٌ من وسائل تثبيت هذه السيطرة، وتطويلِ أمدِ بقائها فوق بلاد الإسلام. ومن هنا كان من الخطأ والخطر على الأمة أن تنشغل بنفسها عن دعوتها، وأن يُلهيَها شأنُها الخاصّ عن العمل لإنقاذ بني الإنسان.

وأما كونه جهلًا بطبيعة المسلمين وعدمَ إدراك لمدى قوة الإسلام، فإن الإسلام إذا حلّ من الإنسان في مركز العقيدة، ووجِدت بذرته في النفس البشرية، حوّلت الإنسان إلى شخص أقوى من القوة، وأعلى مرتبةً من الحكماء المفكرين. ولا أدلّ على ذلك من نقلِ العقيدةِ الإسلاميةِ للعرب وغيرهم من الشعوب من وضع قبليّ بدائيّ إلى أمّةٍ عظيمة تتبوأ القمة.

وهذه الأمةُ العظيمةُ بعد مضيّ أربعة قرون أصبحت تتألف من معظم شعوب العالم.

والإسلامُ حقّق انصهار العادات والتقاليد ضمن مفهومٍ واحدٍ عن الحياة، فأوجد لدى الأمة الإسلامية نوعًا من الإبداع لم تعرفه الكرةُ الأرضيّةُ من قبل. لأن هذه الأمة جمعت بين حناياها مختلفَ العادات والتقاليد والوسائل والأساليب التي كان يمارسها عُمّارُ هذه الدنيا. فخرجت بعقلية فذّةٍ قادرة على فهم جميع المشاكل وقادرةٍ على حلها، يربط أبناءَها مفهومٌ واحد من دون تمييزٍ ولا تفريقٍ يؤمنُ به جميعُ الذين يدينون بهذا الدين. ولا يرى الذي لا يؤمنُ بهذا الدين ضيرًا بأن تُحلّ مشاكلُه على أساسه لأن الإسلامَ لم يفرّق بينه وبين المسلمِ من الناحية القانونية قطّ بل على العكس يُعدّ واحدًا في التّابعية.

ثم إن تجربةَ الحروب الصليبية كشفت عما في طبيعة المسلمين من قوة خارقة تنزلُ على المسلم فجأة، تنقلُه من مستضعف إلى قوي، ومن مهزومٍ إلى منتصر، ومن أسفلِ دركِ الانحطاط إلى أعلى درجاتِ العلى والمجد. فأصالة المسلمين أصالةٌ أعمقٌ من الزمن، وأثبتُ

من الثبات أمام الحدثان فطبيعتهم طبيعةُ الأصيل، والأصيلُ يظلّ أصيلًا مهما لحقه من جوع، ومهما ناله من عسف واضطهاد.

فهذا الإسلامُ الذي يفعل في النفسية هذا الفعلَ، والذي يُوجِدُ الأصالة في الجيل الذي يعتنقهُ ويحملهُ، ويعمقها في الأجيال مهما طال الزمن، ومهما حصل من ركود، نرى مدى تأثيره يتجاوزُ رؤية البصر، ويتجاوزُ رؤيا البصيرة والإدراك، لذلك لا يُطلبُ من الأمّة الإسلامية أن تحررَ نفسها، بل يطلبُ منها أن تحملَ الدعوةَ الإسلاميّةَ إلى العالم لنشر الهدى فيه، وانقاذه مما يحيقُ به سيطرةٍ وذلٍّ واستعبادٍ، وظلمٍ وضلال. ومن هنا كان لزامًا أن يطلبَ من الأمة إنقاذُ الناس، لا أن تحرّرَ نفسها فقط. فإنها مسؤولةٌ عن الناس ومسؤولةٌ عن نشر الهدى بين بني الإنسان. أما كيف تحررُ نفسها وتنقذُ الناس، فإن ذلك يجب أن يفهمه الناس من لغة الإسلام التي تسطّر فعالًا، ومن هدى الإسلام الذي يشعّ عليهم نورًا وضياء. فالسؤال ليس عن الكيفِ، بل هو عن الرؤيةِ، بل عن الإبصارِ والرؤيةِ، وعن مشاهدةِ الواقع الذي سيكونُ أكبرَ من الخيال.

إن مما يجب على الناس ولا سيما المسلمين أن يدركوه أن الأمةَ الإسلاميّة أقوى من قوى الشر مهما اجتمعت، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما : أنها تملكُ فكرةً كليّةً عن الكون والإنسان والحياة لا يملكُها أحدٌ غيرها، وهي فكرةٌ تُعطي الصورة الحقيقيّةَ عن العالم، وعن الناس، وعن الدول، وعن المجتمعات، وتُعطي في الوقت نفسه الطريقةَ الصحيحةَ للتغلب على دول الاستعمار مهما كانت، لذلك ليس غريبًا على من يملكُ هذه الفكرةَ الكليّةَ أن تكون قواه قوة لا تُغلب.

ثانيها : أن الأمةَ الإسلاميّةَ تملكُ من القوى المادية ما لا يملكه سواها، وهي قوى جبارة هائلة لا تصل أيَّ قوةٍ إلى مستواها، وهي ملكُها وبتصرّفها، لذلك فإن النصرَ مكفولٌ لها مهما كان وضعُ الصراع الذي تدخل فيه، ومهما كانت القوى التي تصارعها.

إن الموضوعَ هو موضوعٌ واحدٌ ليس غير، ألا وهو الأمةُ الإسلاميّة. فالأمّةُ الإسلاميّةُ متى تحركت كان التحريرُ، ومتى اندفعت يكن الإنقاذ، ومتى تكلمت تخرس الجبابرة. فالمسألة كلّها أن تتحرك، ثم تندفعَ، ثم تقولَ كلمتها، فتكونَ السعادةُ والهناءُ، وتكونَ الطمأنينةُ والاستقرارُ، ويعمّ الناسَ التقدّمُ والازدهار. فالأمر كلّه أن تتحركَ الأمةُ الإسلاميّةُ في هذا الوجود.

إن الأمّةَ الإسلاميّةَ وهي تؤمنُ عن تصديقٍ جازمٍ مطابقٍ للواقع عن دليل، إيمانًا جازمًا بوجود الله لا يخالجه شكل، تفهم معنى الحياة، وتدرك واجب الحياة. وأنها هي تعتقدُ بأن محمدًا (ص) نبيّ الله ورسولُه، وأنه رسولُه إلى الناس كافة، تفهمُ واجبها نحو نفسها، ومهمتها تجاه بني الإنسان. وإنها قد آمنت بكتاب الله وعرفته، واعتقدت بسنّة محمدٍ (ص) وسيرته وعرفتها، تفهمُ معنى السياسة والحرب، وتعرف كيف تصارع قوى الظلم، وكيف تزلزلُ عروشَ الطغيان.

فهي أدارت موقعةَ بدر، وهي تدرك أهميتها، وتحييها في قلبها. وهي تعرفُ غزوةَ الأحزاب، وكيف تجمعت القوى من المسلمين من قبائلَ شتّى لتمحوَ الإسلام من الوجود. فليس عجبًا أن تقفَ وحدها في وجه العالم كله، وأن تسلكَ السياسة إلى جانب الحرب، والدهاءَ والحنكةَ إلى جانب الإعداد. وهي تقرأُ قوله تعالى مخاطبًا الرسول عليه الصلاة والسلام {فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ} [النساء: 84] تدركُ أنها يجب أن تقاتلَ عدوّها مهما بلغ من القوة، وأن تُعِدَّ الوسائل اللازمة لذلك.

وهي تدركُ أن مكّة قد فُتحت بالحرب والصلح معًا، وتعرفُ ما فعله الرسولُ عليه الصلاة والسلام بعد دخوله مكة حين قال: اهتفوا لي بالأنصار، ثم لما حضروا قال لهم: إن قريشًا وبشت أوباشها فاحصدوهم حصدًا، وسحق إحدى كفيه بالأخرى. وهي تدركُ أن الجيوشَ الإسلاميّة إذا دخلت بلدًا ثم أحسّت أن ذلك البلد يفكّر في الحرب، فإنها يجب أن

تسحقَ ذلك البلد سحقًا، وأن تمضي حتى تقضيَ على القوة القضاءَ الأخير. والأمةُ الإسلامية حين تقرأ {فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ} [التوبة: 7] تعرفُ أن استقامةَ العدوّ شرطٌ لاستقامةِ المسلمين، وأن المؤمنَ كَيّسٌ فَطِنٌ، وأنه لا يغفلُ من تحرّك عدوّه لو استسلم له، ولو عاهده.

والأمة الإسلاميّةُ تعرفُ أن الرسول (ص) عقد صلح الحديبية مع المشركين في السنة السادسة للهجرة. وصدر هذا عن مراعاةٍ لضعف قوته عن قوى المشركين، وأنه في السنة التاسعة نزلت عليه سورةُ براءةً أو سورةُ الحرب، فأمر بوضعها بلا بسملة، وأمر عليًّا أن يلحقَ بأبي بكر أمير الحج ليبلّغَ سورة التوبة للناس، وليعلنَ الأوامر الثلاثة المشهورة: لا يحجّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان مُعَاهَدًا إلى أجل فهو إلى أجله. وأنه بعد أربعة أشهر يجبُ أن يُسْلِمَ المشركون أو يقاتَلون حتى يفنوا: فالإسلام أو الحرب.

إن الأمّة الإسلامية وهي تعرف ذلك كله، تدرك أنها إن أعطت تنازلاتٍ من جرّاء عواملَ اضطراريةٍ، فإنه لا يصح أن تسكتَ عليها أبدًا، كما تدركُ أنه لا يصح أن يبقى في داخلها كيانٌ مناقض للإسلام، ولا أن يرتفع صوتٌ في الأمة سوى صوت الإسلام. وهي حين تقرأ قوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ} [المنافقون:8] تعرفُ أن لا عزةَ لغير الإسلام في بلاد الإسلام.

إن الأمّةَ الإسلاميّة حين تقرأ ذلك وغيره من الكتاب والسنّة والسيرة النبوية، لا شك في أن السياسةَ والحربَ لا تكونُ في معارفها فحسب، ولا تكونُ من دراستها واختباراتها ولا تنبعُ من حاجاتها فقط، بل تكونُ أفكارًا من عقائدها، وأحكامًا من شريعتها، ومتغلغلةً في حنايا نفسها، ومتأصّلةً في دمها وتكوينها. فهي إذا درست سياسةَ الدول الكبرى فإنما تدرسُها كواقعٍ لتعالجَهُ بأفكار الشرع وأحكامه، وتقاومَهُ بما يتطلبه من سياسةٍ وحربٍ وتدركُ كيف تسير، وتعرف أين الدرب. فاستعمارُ الأمّة الإسلامية، وغزوها، والسيطرةُ عليها،

وبسط النفوذ فوق ربوعها، ونهبُ خيراتها.. ليس المقصود منه الوجهَ الماديّ بل المقصودُ الأساسيّ، والدافعُ الأصليّ، بعد أن تمّت هزيمتُها في ميادينِ الحرب والفكر، هو الحيلولةُ دون أن تعودَ مرةً أخرى لحملِ رسالةِ الإسلامِ إلى العالم، والخوفُ منها من أن تحطّمَ قوى الشر، وتدكّ صروح الطغيان. هذا هو الأساسُ، وهذا هو الأصلُ، وهذا هو وجهُ القضية كلها. فالموضوعُ إذًا ليس الاستعمار فحسب، بل الموضوعُ هو تحطيمُ هذه الأمة تحطيمًا تامًّا أخرى لحمل رسالتها إلى العالم. وإذا كان التاريخُ، وواقعُ ما يجري من التضليل للمسلمين، يكفي برهانًا على أن هذا هو وجهُ القضية وليس الاستغلال ونهب الخيرات، لكنه يمكن أن يُستأنَسَ لرؤية الواقع الحقيقي لوجه القضية بالبصيرة والبصر، بما حصل لألمانيا، وبواقعِ قضية ألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، وانتصار العدوين اللدودين: الدّولِ الشيوعيةِ والدّولِ الرأسماليةِ على ألمانيا، فها هي ذي ألمانيا، الأمّةُ العظيمةُ، والقوةُ المرهوبةُ، قد وقفت منها القوى الشيوعية والقوى الرأسمالية، موقفًا واحدًا هو الحرصُ على عدم إعادتها أمةً عظيمةً كما كانت، حتى لا تشكّلَ خطرًا على الجميع. فالدول الرأسمالية من مصلحتها أن تعودَ ألمانيا قوةً مرهوبةً لتقفَ في وجه الشيوعية وتحرسَ أوروبّا من غزو روسيا، وقد برزت هذه المصلحة جليّةً بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينيات، لكن إصرارَ روسيا على استمرار خضوع ألمانيا والحيلولة دون رجوعها أمةً كبرى، وخوفَ فرنسا من ألمانيا، وذبذبةَ موقف إنكلترا وخشيةَ أميركا من فقدان التوازن بين دول أوروبا، كلّ ذلك جمع كلمةَ العالم القويّ، على الحيلولة دون أن ترجعَ ألمانيا أمّةً عظيمةً أو أمّةً كبرى. فالدافعُ الأساسي ليس الاستغلالَ وبسطَ النفوذ، واستعمارَ ألمانيا، ونهبَ خيراتها وإن كان ذلك حاصلًا فعلًا، بل الدّافعُ الأساسيّ هو اتقاءُ خطر ألمانيا، ومحافظةُ كلّ دولةٍ من هذه الدول المتفقة ضد ألمانيا على بلادها وأمتها ودولتها. مع أنّ ألمانيا وهي لا تملك فكرةً كليّةً عن الكون والإنسان والحياة تهدّدُ تلك الأمم، ولا تحملُ دعوةً ساميةً إلى العالم، فكيف بالأمة الإسلامية التي هي أقوى من ألمانيا بالقوة والعدد والثروة، وهي تملكُ أقوى فكرة، وتحملُ أعظم دعوة.

إن هذا المثل وحده كافٍ لاستئناس به، فضلًا عن التاريخ لإدراك حقيقة الاستعمار، والغزو والسيطرةِ والنفوذ، مما يُصبّ على الأمة الإسلامية. لذلك فإنه من المحتّم أن تُوضعَ قضيةُ البلاد الإسلامية في موضعها الصحيح، وأن تُبسط بحسب وجهها الحقيقي، وأن يُعمل لها على أساس أمةٍ إسلاميّةٍ ليس غير.

لقد مرّ استعمارُ الدول العدوة للأمة الإسلامية، وغزوُها، والسيطرةُ عليها، وبسطُ النفوذ فوق ربوعها، في أدوارٍ نحن في آخرها، وصلت الرصاصةُ التي انطلقت لقتلها مداها الذي تفقدُ فيه حرارتها واندفاعها. والعدوّ يظنّ أن الضحية وصلت دورَ النزع الأخير، والواقعُ أنها لا تزال حيّةً وازدادت معرفةً وقوةً. لذلك فإن تحرّكَها صار أسهلَ من قبل، وأقربَ للنجاح من أي وقت مضى. وحاجةُ العالم إليها وإلى دعوتها وصلت إلى حد الفقر المدقع والجوع الملحّ، لذلك فإنه آن الأوانُ لأن تتحرّكَ الأمّةُ الإسلاميّةُ وتندفعَ وتزمجرَ لإنقاذِ هذا العالم التعِس.

لقد بدأت غزوةُ أعداء الأمّة الإسلامية لها منذ القرن الحادي عشر الهجري وهي في أوج قوتها، وفي عنفوان مجدها حيث كان من المسلّمات أن الجيشَ الإسلاميّ لا يُغلب، وذلك في القرن السابع عشر الميلادي. لكنها بدأت غزوةً فكريّةً لأفراد الأمة الإسلامية ومجتمعها. ثم لما حصل الانقلاب الصناعي في أوروبا اغتنمه الأعداء فرصةً ذهبيّةً، فاتخذوه وسيلةً للغزو الفكري، وأداةً للغزو السياسيّ، واستعملوه قوةً للغزو العسكري. ولما أحسّوا عجزهم عن القضاء على الخلافة التي تجمعها، اتخذوا أسلوبَ تقطيع أطرافها. فبدؤوا باقتطاع البلاد الإسلامية بلدًا بلدًا حتى كانت الحربُ العالميةُ الأولى، فتمكنوا بعد انتصارهم في تلك الحرب من إزالةِ الخلافة وتقطيعِ الأمة الإسلامية بتجزئةِ بلاد الإسلام إلى مستعمراتٍ ثم إلى دولٍ وتفريقِ صفوفِ المسلمين إلى شعوبٍ وقوميات، فاستطاعوا الاستيلاءَ على الأمّة الإسلامية وتحطيمها، وهم يحاولون الإجهازَ عليها لتلفظ النفس الأخير.

فهذه المراحلُ التي مرّت على الأمّة الإسلاميّة قد وصلت آخرهَا، فالعدوّ قد خرج بقواه العسكرية التي لم تكن لنا طاقةٌ ماديّةٌ قبلها ،وظهر عوارُه الفكريّ وفسادُ وجهةِ نظرِهِ للناس جميعًا، وهزل عملاؤُه حتى لم يعد دجلُهم ينطلي حتى على أتباعهم والمنتفعين منهم، وأصبح نفوذُه مخفيًّا بالأثواب الرقيقة المهلهلة التي لا تكاد تخفيه، وتزلزلت أركانُ قواعده التي جعلها رأسَ جسرٍ له مثل دولة اليهود في فلسطين وسواها. لذلك صارت الفرصةُ مؤاتيةً لرفع كابوسه عن الأمّة الإسلاميّة ولحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم. وهي فرصةٌ عظيمة لكنها طويلةٌ، لا تنقضي بشهور وسنوات، بل إنها تمتدّ إلى عدة سنوات، وهي في كل يوم تكون مؤاتيةً أكثر من اليوم الذي قبله، لأنّ الأعداءَ يزداد انكشافُهم ويزداد انهيارُ تدجيلهم، ويطّرد رفعُ قبضتهم اطّرادًا ظاهرًا. لذلك فإن الأمّة الإسلامية لا شك في أنها ستتحرك، ولا شك في أنها ستندفع، ولا شك في أنها ستزمجر، فإنها تشاهدُ كل ما مر ويمر بها من كيد أعدائها وبطشهم وتشاهدُ أين وصل استخفاف أعدائها بها، وهذا ما يجعلُنا على مثل اليقين بالنصر العزيز.

إنّ الدّول الكبرى التي تفرض سيطرتها على بلاد الإسلام، هي أشدّ الدول عداوةً، وأكثرُها خطرًا على بلاد الإسلام. وهي التي تتحكمُ في العالم وتذيقُه من ألوان الظلم والشقاء. لذلك فإن الأمّةَ الإسلاميّةَ مكلّفةٌ بإنقاذ العالم من هذه الدول، وبالوقوف في وجه هذه الدول، والدخول معها في صراعٍ سياسيّ لتبليغ الإسلام ونشر دعوته، ومكلفةٌ بإعداد القوة الكافية للدخول مع أيّ منها في حرب فعليّة إذا اقتضى ذلك حملُ الدعوة أو تحريرُ البلاد الإسلامية والدفاع عنها. ومن هنا، يكون المسلمون في حالة جهادٍ دائمٍ وكان الجهادُ باقيًا ومستمرًّا حتى قيام الساعة، وكان فرضًا كفرضِ الصلاة، لا يَسقطُ عن أي مسلم حتى تحصلَ الكفايةُ بردّ العدو، أو تحرير البلادِ، أو نشر الدعوة حيث يجب نشرها. ومن هنا كان

الجهادُ هو الصفة التي يجب أن تتحول إلى سجيّة من سجايا الأمّة الإسلامية، لأنه الطريقةُ لحمل الدعوة إلى العالم.

والدولُ الكبرى المتحكّمةُ في العالم هي العملاقان الجباران: أميركا وروسيا، والدولةُ الماكرة الخبيثة هي إنكلترا، ثم فرنسا التي لا تزال تحاولُ تركيزَ نفوذِها في بعض بلاد الإسلام، ولا تزال تحاولُ بسطَ سيطرتها على بلاد الإسلام. لذلك كان الصراعُ السياسيّ المستمرّ هو مع هذه الدول جميعها بلا استثناء، وأما باقي الدول فإنها ليست ذات موضوع الآن.

والسؤال الذي يَرِدُ الآن هو: هل يكون الصراعُ مع هذه الدول مجتمعةً، وهذا ليس بالسياسة الحكيمة، أم يكون الصراعُ مع بعضها ويُعاهَدُ بعضها الآخر، حتى لا تتكتّل القوى ضدها؟ والجواب عن ذلك أن الصراعَ يتخذ ناحيتين اثنتين: إحداهما الصراع الفكريّ وهو ما يُطلقُ عليه الصراعَ السياسيّ، والثاني الصراع المادي، ومنه الحربُ الفعلية التي هي الجهاد.

أما الصراعُ الفكريّ، أي الصراع السياسي فإنه يجب أن يكونَ مع جميع هذه الدول مرة واحدة، ولا تُهادَنُ أيّ دولةٍ في هذا الصراع، لأن طبيعةَ التناقض بين مبدأ الإسلام ومبدأي الرأسمالية والاشتراكية ومنها الشيوعية، تقتضي دوامَ المواجهة بينهما ولأن هذه الدول تجعل الأعمالَ السياسيّةَ طريقةً للسيطرة وبسط النفوذ، لذلك فإن طبيعةَ الواقع الدولي تقتضي دوامَ الصراع السياسيّ مع الجميع.

أما الصراعُ المادي ومنه الحربُ الفعليّة، فإن الأوضاع والأحوالَ هي التي تقرره، وهو الحالةُ الأخيرةُ التي يُلجأ إليها إذا تعذرت أو تعسرت سائرُ الحالات. فالرسولُ (ص)، هادن بعضَ القوى من أجل أن يحاربَ بعضها الآخر، كما فعل في الحديبية وفي موقعة خيبر، وهادن القبائلَ من أجل أن يتفرغَ إلى حرب قريش. ولما أمن شرّ قريش دخل في حرب فعلية مع دولة الروم. فمحاربةُ دولةٍ ومهادنةُ دولةٍ أخرى جائزٌ كما أن محاربةَ الدول المتكتلة مهما بلغت قوّتها جائزٌ كذلك. والذي يقرر هذا إنما هو الأوضاع والأحوال. وما يُسمى بالحرب

الباردة حكمُها حكمُ الحرب الفعلية في هذا المجال، لأنها تؤدي إلى الحرب الفعلية، ولأنها لا تُخاضُ إلا إذا كانت القوى الماديّةُ كافيةً للنصر فيما دخلت الدولة التي تشتبكُ معها في حرب باردة، وفي حرب فعلية معنا. فالحربُ الفعليّة وما يُسمى بالحرب الباردة، لا ندخل فيها إلا إذا كانت قوانا نصف قوى عدونا من رجال وعتاد لقوله تعالى: {فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُواْ أَلْفَيْنِ} [الأنفال: 66] وكنا قادرين على أن نحقق الرهبة للعدو ويجوز لنا أن نقفَ ضده جميعًا إذا تكتلت في حلف واحد، أو أن نعاهدَ بعضها ونقفَ في وجه بعضها الآخر، لا فرقَ في ذلك بين أن يكونَ تكتّلُها للحماية أو التهديد، كما كانت الحال بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، حتى أوائلِ الستينيات، وبين أن تدخلَ متكتّلةً في حرب فعلية ضدّنا، كما كانت حال الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضدّ ألمانيا، لذلك فإن موقفنا تجاه هذه الدول الأربع إنما تقرره الأوضاع والأحوال.

والقضيّة التي فرضت نفسها على الأمّة الإسلاميّة في أواخر الثمانينيات الميلادية هي تحريرُ الأمّة الإسلاميّة كلّها من سيطرة هذه الدول الأربع، ومن نفوذِها، أي تحريرُها من الاستعمار والنفوذ، ولكن لا يصح أن نخوضَ العراك بشأنها للتحرير، بل يجب أن نخوضَها لحملِ الدعوة إلى العالم وإنقاذه مما هو فيه، والتحريرُ يكون وسيلةً لا غايةً، وأداةً وليس قصدًا، لأن مهمتَنا هي حملُ الدعوة الإسلاميّة إلى العالم. والتحريرُ أمر بديهيّ من البديهات، إذ الأصل أن نكونَ أمّةً تحملُ الدعوةَ لا أمةً مستعمِرةً. فإن القتالَ حتى يكونَ جهادًا لا بدّ من أن يكونَ لإعلاءِ كلمة الله، وكلمةُ الله هي حملُ دعوةِ الإسلام، فحتى الجهادُ يجب أن يكونَ لإعلاءِ كلمة الله. فنحن حين نقاتلُ لتحرير فلسطين أو تحرير جنوب لبنان، أو الجولان، أو أفغانستان، لا نقاتلُ من أجل حجارة المدارس والمساجد ولا تراب الأرض، بل نقاتلُ لإعلاءِ كلمة الله في أرضه وبين عباده، ولا يتأتى ذلك إلا بالجهاد.

إن العدوّ في الوقت الحاضر لا يقومُ إلا بالأعمال السياسية للاحتفاظ بسيطرته ونفوذه، ولا يلجأ إلى القوّة العسكرية إلا في حالةٍ نادرة، وحين يصبحُ استعمالها لا يشكّلُ إلا في حالةٍ نادرة، وحين يصبحُ استعمالُها لا يشكّلُ خطرًا عليه. لذلك فإن الصراعَ مع العدوّ تكفي فيه الأعمالُ السياسيّة، والاستعدادُ للاستشهاد وإعدادُ القوة لتشكيل الخطر على العدو إذا فكّر في اللجوء للقوى العسكرية. هذان الأمران، وهما: الأعمالُ السياسيّةُ، والاستعدادُ للاستشهادِ في سبيل الله وإعدادِ القوّة الكافية لتشكيلِ الخطر على العدو، كافيان للتحرير أي كافيان لحمل الدعوة والنجاح في التحرير. لذلك ما على الأمّة الإسلامية إلا أن تحذقَ الأعمالَ السياسيّة، وتُعِدّ العدة الماديّة للجهاد، فالأمر لا يحتاجُ إلى قوة تعادلُ قوى الدولِ الأربع الكبرى، حتى ولا إلى قوةٍ تعادل قوةَ أضعفها. لأن التّحريرَ صارت تكفيه الأعمالُ السياسيّة، والاحتياطُ لما قد يُحتملُ من التدخّلِ العسكريّ المحدود. ولهذا فإنه لا عذرَ لأحدٍ عن النهوض للاضطلاعِ بأعباء التحرير وحملِ الدعوة، ولم يبقَ أيّ مجالٍ ولا أيّ مبررٍ للالتصاق بالأرض والقعود عن العمل.

إن الأعمالَ التي تقومَ بها الدولُ العدوّة في بلاد الإسلام، ليست مقسمةً بينها، ومنفصلةً بعضها عن بعض حتى يقالَ إننا نخاصمُ إنكلترا مثلًا ونهادنُ أميركا، أو نخاصمُ أميركا ونهادنُ روسيا، بل إن العملاقين الكبيرين روسيا وأميركا يحاولان معًا في البلاد الإسلامية فرض السيطرة وبسطِ النفوذ، وهما وإن اقتسما العالمَ بينهما ومنه بلادُ الإسلام فإنهما يعملان معًا في العالم كله. وإنه وإن كانت أميركا تصارعُ إنكلترا فإن هذا الصراعَ تنافسٌ على المغانم لا صراع حرب وعداء، وما هما إلا لاعبان يقومان بلعبة بعضهما ضد بعض فأيهما يغلب يربح، وإن كانت مادةُ اللعبة هي بلادَ الإسلام. ولهذا لا يمكنُ الدخولُ في صراعٍ مع أحدهما ومهادنة الآخر، بل لا بدّ من الدخول في صراعٍ معهما مجتمعَيْن مهما كلّف ذلك من تضحيات.

ومن هنا كان لزامًا على الأمّة الإسلامية أن تصارعَ الدوّل الأربعَ في آن، من دون أيّ مهادنة، ومن دون أيّ ممالأة، بل من دون أيّ مغازلة أو استمالة. فالموضوعُ هو إخراجُهم من بلاد الإسلام، وليس هو عداءَ دولةٍ ما، والاستعانةَ بمنافستها ضدها. لذلك كان من الخطأ والخطر ما قام به بعضهم من الاستعانةِ بأميركا لإخراج إنكلترا ومن الاستعانة بإنكلترا لإخراج فرنسا. فالعدوّ لا يُستعانُ عليه بعدوّ، والمستعمرُ لا يُستعانُ عليه بمستعمرٍ آخر، والتفاضلُ بينهما كالتفاضل بين العمى «بالمياه الزرقاء» أو العمى «بالمياه السوداء» وكلّه عمى ولا تفاضلَ في العمى.

والأعمالُ السياسية هي الأعمالُ التي يقامُ بها من أجلِ رعايةِ شؤونِ الناس، سواءٌ أقام بها أفرادٌ أم قامت بها أحزابٌ وتكتلاتٌ، أو قامت بها دولةٌ أو دولٌ. والأعمالُ السياسيّةُ موجودةٌ منذ نشأة الجماعات على الأرض، فالقبائلُ كانت تقومُ بأعمال سياسيّة، والزعماءُ كانوا يقومون بالأعمال السياسيّة، وسيظلُ الناس يقومون بالأعمال السياسيّة ما دام هناك جماعاتٌ ترعى شؤونها، وعلى ذلك فإن القيامَ بالأعمال السياسيّة لا يتوجب مهارةً في السياسة، ولا حذقًا بفنّ الحكم بل في إمكانِ كلّ فرد وكلّ جماعة وكلّ دولة أن تقومَ بالأعمال السياسية، إلا إنّ الأعمالَ السياسيّة التي يجب أن تُوجّهَ إليها العنايةُ الفائقةُ من قِبَلِ أي شعب يريدُ التحرر، ومن قِبَلِ أيّ أمّةٍ تحملُ رسالةً للناس، إنما هي الأعمالُ المتعلّقة بالدول الأجنبية، ولا سيما الأعمال المتعلقة بكفاح الدول الاستعمارية، وباتقاء خطر الدول الطامعة. ومن هنا كان لزامًا على الأمة الإسلاميّة، وهي تريدُ التحررَ، وتحمل الدعوةَ الإسلاميّةَ، أن تعطيَ الأعمالَ السياسيّةَ المتعلّقةَ بالدول الأجنبية أهميةً فائقة، وأفضليةً على سائر الأعمال، وأن توضعَ في رأس القائمة من أولويات الأعمال.

وإذا استعرضنا الأعمالَ السياسيّةَ في الماضي والحاضر نجدها تملأ صفحاتِ التاريخ، فالتاريخُ كله أعمالٌ سياسيّةٌ تشغل الدنيا كلّها في الحاضر، وقد كانت أهم عوامل النصرَ

للدول، ورفعت منزلةَ الشعوب والأمم، وكانت في كثير من الأحيان تُغني عن الجيوش الجرارة في الفتوحات. فالرسولُ (ص) حين كان يعرضُ نفسه على القبائل، وحين أخذ بيعةَ العقبة الثانية، وحين أرسل عبدالله بن جحش يتحسس أخبار مكة، وحين نهد لأخذ تجارة قريش فكانت هي سببَ موقعة بدر، وحين أرسل نعيمًا يثبّطُ القبائلَ ويثيرُ فيها الشكوكُ والتحسباتِ في موقعة الخندق، وحين ذهب لأداءِ العمرةِ وأقامَ بالحديبية وهادن قريشًا، وحين حكّم سعدًا في بني قريظة، وحين أرسل الدعاةَ إلى القبائل، وحين أرسل الكتبَ إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى الإسلام، وحين جاء العباسُ بأبي سفيان وهو ذاهبٌ إلى مكة، وحين عقد المعاهداتِ، واستقبل الوفودِ من جزيرة العرب، وحين همَّ بمباهلة النصارى الذين جاؤوه، وحين أمر باجلاءِ بني النضير، وحين عيّن حاكمَ اليمن من قبل فارس حاكمًا عليها بعد أن أسلم، كلّ ذلك وأمثالهُ أعمالٌ سياسيّة، وقُلْ مثلَ ذلك في الخلفاء الراشدين وسائر الخلفاء. فإن ما يغلبُ على أعمالهم بالنسبة إلى الدول الأجنبية إنما هو الأعمالُ السياسيّة. لذلك كان يأمرُ أميرَ الجيش حين يوليه أن يطلبَ من القوم أن يدخلوا في الإسلام، فإن أبَوْا عرض عليهم الجزية، فإن أبَوْا استخار الله وآذنهم بالحرب. فالحربُ هي آخرُ عمل يُلجأُ إليه، والسياسةُ هي التي يجب أن يُقامَ بأعمالها أولًا، ومن هنا كانت الأعمالُ السياسيّةُ هي من أهم واجبات الأمة، ومن ألزم ما يلزم أن تقومَ به. ومن هنا لم يكن غريبًا أن تكون الأعمالُ السياسيّة من أهم أعمال التحرير، ومن أهمّ أعمال حمل الدعوة الإسلامية، ولولا الأعمال السياسيّة لما تحقق نشرُ الإسلام، ولا أمكن حملُ دعوته للناس في هذا العصر. إلاّ إنّ القيام بالأعمالِ السياسية في هذا العصر يقضي بأن تعرفَ الأمة أحوالَ العلاقات بين الدول، وأن تتبّعَ هذه العلاقات، وأن تدركَ خفاياها ومراميَها، وأن تُميزَ بين المناورة وغير المناورة، وأن تفرّقَ بين العمل وأهدافه، وأن تكونَ واقفةً على آخرِ وضعٍ تكون عليه العلاقات، وهذا يقضي بدوامِ تثقيف الأمة تثقيفًا سياسيًّا، وجعلها تتبعُ وتدركُ السياسيةَ الخارجيةَ تتبعًا دائمًا وإدراكًا واقعيًّا، وأن يكونَ حملُ الدعوة الإسلامية هو الحكم على هذه السياسة، وهو المسيّر

لها. فمثلًا لا يكفي أن تعرفَ الأمة أن الموقف الدوليّ قد تغير وأن العلاقاتِ الدوليّةِ صار يشرف عليها ويسيّرُها دولتان اثنتان هما روسيا وأميركا، بعد أن كان يشرفُ عليها ويسيّرها معسكران هما المعسكر الشرقيّ والمعسكر الغربي، بل لا بد من أن تعرفَ أن هاتين الدولتين لا تسيران كما يسير المعسكران، وصار من الممكن أحيانًا أن يصلَ الموقفُ الدوليّ إلى شفير الحرب عندها لا تُوجَدُ قوّةٌ تستطيع أن تُوجِدَ الانفراج. لذلك فإن الحربَ بينهما أخطرُ وأقربُ منهما في ما لو بقي الموقفُ الدوليّ معسكرين. وإنه حين كان الموقفُ الدوليّ معسكرين كان من الممكن أن يُوجَدَ معسكرٌ ثالثٌ، وكان من الممكن أن تقومَ دولةٌ فاعلةٌ تستطيع أن ترتفعَ وتنموَ حتى تزحزحَ الدولةَ الأولى في العالم عن مكانتها. ولكن بعد أن صار الموقفُ الدوليّ محصورًا بين عملاقين، صار من العسير أن يُوجَدَ معسكرٌ ثالثٌ، ومن الشاقّ جدًّا أن تنموَ دولةٌ وترتفعَ لأخذ زمام المبادرة من الدولتين. فالمعرفة الإجمالية للقضايا الأساسيّة لا تكفي بل لا بد من الوقوف على كثير من الخفايا والتفاصيل. ومثلًا لا يكفي أن يعرفَ الإنسانُ أن إنكلترا قد نزلت عن مستوى الدولة الكبرى، ولم يَعُدْ لها وجودٌ في النظر في الشؤون الدولية، ولم تَعُدْ قادرةً على التأثير إلا قليلًا في الموقف الدولي. لا يكفي أن يعرفَ ذلك، بل يجبُ أن يعرفَ أن إنكلترا لا تزال موجودةً في مستعمراتها عن طريق الكومنولث وعن طريق العملاء، وأنها لا تزال تتّبعُ الشؤونَ الدوليّةَ وتحاولُ أن تدخلَ فيها، ولا تزالُ محافظةً على ركائزها التقليدية الثلاث، فلا تزال تركضُ وراء أميركا وتحاولُ أن تجعلَها سندًا لها على الرغم من أنّ أميركا تحاولُ إزالة الاستعمار الإنكليزي من الوجود، وتحاولُ إضعاف الإنكليز، ولا تزالُ تحاولُ تسخيرَ أوروبا وحفظَ التوازن بين الدول الأوروبية، فدخلت السوقَ المشتركةَ، وتحاولُ جرّ أوروبا إلى عقد اتفاقياتٍ سياسية تتجاوزُ الناحيةَ الاقتصاديّة. ولا تزالُ هي التي تسيّرُ سياسةَ مستعمراتها السابقة سواءٌ في الكومنولث، أو في الدول التي أعطتها استقلالَها وتركتها حرةً أمام الناس. لا بدّ من أن يعرفَ ذلك حتى يكونَ الحكم على

تسيير العلاقاتِ الدوليّةِ حكمًا صحيحًا، وحتى يكونَ موقفُ الأمّةِ الإسلاميّةِ تجاه الموقف الدوليّ موقفًا سليمًا.

ثم إنها لا بدّ من أن تعرفَ القضايا على حقيقتها فتعرفَ أنّ ما كان يُسمّى حربًا في فييتنام إنْ هو إلا أعمالٌ سياسيّةٌ تتخذُ الأعمالَ العسكريّةَ أداةً من أدواتِ العملِ السياسيّ، وأنّ قضيةَ قبرص ليست بين اليونان والأتراك، وإنما هي بين الإنكليز والأميركان وأنها عملٌ من أعمالِ تصفيةِ القواعدِ الإنكليزيّة في العالم.

كذلك لا يكفي أن تعرفَ القضايا المحلية في لبنان وفي غيره من بلدان العالم على ظاهرها، بل لا بد من أن تدركَ ما وراءها، فمثلًا حين تجد أنّ رئيسًا أميركيًّا نجح في انتخابات الرئاسة الأميركية للمرة الأولى وللمرة الثانية، يجبُ ألّا تساقَ مع تيّار الدعاية بأن الشّعبَ الأميركي مع ذلك الرئيس ـ مثل نيكسون ـ بل يجب أن تستعرضَ الأمورَ السّابقةَ لترشيح نفسه، لقد سبق أن سقط أمام كنيدي حين رُشّحَ لرئاسة الجمهورية ولم ينجح حين رشّح نفسه لحاكمية إحدى الولايات الأميركية وسقط سقوطًا ذريعًا، ثم حلف ألّا يرشّح نفسه بعد ذلك مطلقًا، واشتغل محاميًّا عند الشركات الكبرى. وهذه الشركات هي التي رشّحته وهي التي عملت على إنجاحه في المرة الأولى والثانية. فإن أميركا لا يستطيع الشّعبُ فيها أن ينصّبَ الرئيس الذي يريد، بل أصحابُ الأموال الضخمة والرأسماليون هم الذين ينصبون الرئيسَ وكيلًا عنهم من أجل تشغيل أموالهم.

ومثلًا حين ترى حزب العمال في إنكلترا يهاجم حزب المحافظين ـ وهو في الحكم ـ لقبوله شروطًا مجحفةً لدخوله السوقَ الأوروبيّةَ المشتَرَكَةَ، فإنه لا يصحّ أن تظنّ أن هذا صراعٌ سياسيّ محليّ على الحكم بين حزبين ولا هو غيرةً على مصلحة الإنكليز، بل هو خطّ رجعةٍ لإنكلترا فيما لو لم تستطع تحقيقَ أهدافها من السوق الأوروبية المشتركةَ.

ومثلًا حين ترى أن رومانيا تحاول أن تتصرّف تصرفًا استقلاليًّا وأنها تعملُ على الانعتاقِ من سيطرة روسيا، وأنها أخذت بالتعامل بحرية واستقلالية مع دول العالم وخصوصًا مع أميركا، فإنه لا يصحّ أن تظن أن هذا هو الواقع، بل عليك أن تعلم أن هذا تحريك من روسيا لرومانيا، بموافقة أميركا، من أجل أن تؤدي دورًا رئيسيًّا في العلاقات بين الصين وروسيا، وبين الصين وأميركا، وبين روسيا والعالم.

كذلك فإنه لا بدّ من أن تميزَ القضايا الفرعيّةَ من القضايا الأصليّة، وأن تفرّقَ بين القضايا الاقتصاديّة البحتة والقضايا النقديةِ البحتة، والقضايا الاقتصاديّةِ السياسية، والقضايا النقديّةِ السياسية، وبين القضايا العسكرية العسكرية، والعسكرية السياسية، فلبنان لا يُعدّ إلا قضية عسكرية سياسية، سواءٌ من حيث الدافعُ أو من حيث الهدفُ، أو من حيث الأعمالِ العسكرية نفسها، والأعمال الاقتصاديّةِ والأعمالِ الماليّة.

فهذا الشرح عن واقع الدول الكبرى وعن واجب الأمة الإسلامية وعن المشاكل الدولية نموذجٌ من الأمثلة للأعمال السياسية الدولية التي تقومُ بها الدول بعضها ضد بعض في الصراع الدولي، وفي الحياة الدولية، إما لنصبِ فخاخ دولية، وإما لإضعاف الدول الأخرى، وإما مناورات سياسية، وإما غير ذلك.. وهو يكون عند الفرد أو الجماعة التجربة السياسية.

وأما الموقفُ الداخليّ فيتلخصُ في أنّ العالمَ الإسلاميّ قد قسم العرب فيه دويلاتٍ على أساسٍ إقليميّ وطني. وقسم غير العربِ فيه دولًا على أساسٍ قوميّ وطني. وتقومُ على كلّ قسمٍ حكوماتٌ لا يكتملُ فيها معنى الدولة، فلا توجدُ لها سياسةً خارجية مستقلة. ولا تقومُ على عناصرَ فيها مقومات الدولة، كما أن هذه الدول منفردة، لا تملك من المصانع الثقيلة ولا من الموادِ الخام، ما يمكنها من القيام بالتبعات التي تلقى على عاتقها.

هذا من ناحيةِ فهمِ الموقفِ الدولي، وفهمِ الموقفِ الداخلي، أما من ناحيةِ تحويلِ دفةِ سفينةِ الكفاحِ الموجودة شكليًّا في اتجاهِها الحالي، فهو اتجاهٌ خاطئٌ، فضلًا عن كونِهِ لا يعدو القيامَ بأعمالٍ تافهةٍ، لا يمكن أن تؤديَ إلى بناءِ أُمّة.

والمشاهدُ الملموسُ أنّ المسلمينَ يقومون في البلادِ الإسلامية بحركاتٍ ارتجاليةٍ لا ترقى إلى تسميتِها بحركاتٍ سياسية. ذلك لأنها ليست صادرةً عن فهمٍ سياسيّ، وهي لا تؤدي إلى القيامِ بأعمالٍ سياسيةٍ، وهي في جملتها لا تخرج عن كونِها رجعًا لألمِ الاستعمارِ، كالثوراتِ والاضطرابات والمظاهرات التي كانت تقوم ضد فرنسا وإيطاليا وأميركا وبريطانيا، أو إثارات من عملاءِ المعسكرِ الشرقي، كالأعمالِ التي يقومُ بها الشيوعيون للتشويش على الاستعمارِ الغربي، أو حركات اصطناعية أوجدها الاستعمارُ بأساليبه الخفيةِ لتنفيذ خططِهِ ومآربِهِ، كالثورات المصطنعةِ التي تقومُ في البلادِ بتحريضٍ من الدولِ المستعمرةِ ضدّ بعضِها.

فهذه الأعمالُ وما شاكلها، وإن قام بها المسلمون، ليست صادرةً عن وعيٍ حقيقيّ، ولا عن دافع ذاتي. فيجب تغييرُ دفةِ الكفاحِ إلى اتجاهٍ آخر صادر عن وعيٍ سياسيّ يؤدي إلى القيامِ بأعمالٍ سياسية.

نعم إن العالَمَ اليومَ لا يستسيغُ القيامَ بالأعمالِ السياسيةِ على أساسِ الدين، ولا يألفه كثير من المسلمين، بتأثير الغزوِ الثقافي، لكن ذلك لا يؤثّرُ، لأنه ما أسرعِ أنَ يستسيغَهُ العالم حين يرى كيف أن الفكرَ الإسلاميّ يوجّه الأعمالَ السياسية، وما أسرعَ ما يضطلعُ المسلمونَ بالاشتغال بالسياسة، على أساسِ الإسلامِ، حين تزال الغشاواتُ الموجودةُ على أذهانِهم ويفهمون معنى السياسةِ في الإسلامِ، وحين تعرض عليهم الفروقُ الواضحةُ بين السياسةِ الصادرةِ عن الفكر الغربي، والسياسةِ الصادرةِ عن الفكرِ الإسلامي.

إن الأفكارَ السياسيةَ في السياسةِ العالمية تناقضُ الأفكار السياسية الإسلاميةَ، ونظرًا إلى عدمِ وجودِ الإسلامِ في السياسة الدولية، فإن العملَ السياسيّ في الموقفِ الدولي الحالي قائمٌ على نقيضِ العملِ السياسيّ للإسلام.

لذلك قد يبدو أن جعلَ الدعوةِ أساسًا للعملِ السياسي غيرُ متفقٍ مع السياسةِ ومعناها، وأن ما تركز في الأذهان من المفهوم الروحي عن الإسلام والدعوةِ الإسلامية، وما تركز في الأذهانِ من المفهومِ عن السياسةِ بأنها عملٌ يقومُ على أساسٍ غير خلقيّ وغير مستقيم ـ كما بينا في أوائل هذا الكتاب ـ يكاد يظهر التناقض بينهما. ولكي يكونَ واضحًا أمر جعلِ الدعوةِ الإسلاميةِ أساسًا للسياسةِ لا بد من أن يُفهم بوضوح أن السياسةَ هي رعاية شؤونِ الأمةِ داخليًّا وخارجيًّا، وهي تعني نظامَ الحكم وجهازَ الدولةِ، كما تعني علاقةَ الأمةِ بغيرِها من الشعوبِ والأمم.

وهذا المعنى هو المرادُ بالسياسةِ، فالأول هو السياسة الداخليةُ، والثاني هي السياسةُ الخارجية. وقد وضع علماءُ المسلمين في أمهاتِ كتبِ الشريعةِ الإسلامية للسياسةِ الداخليةِ أبحاثَ الخلافةِ والبيعةِ والقضاءِ إلخ.... ووضعوا للسياسةِ الخارجيةِ أبحاثَ المستأمن والمـُعَاهَد وأحكامَ دار الحرب إلخ... وهذه كلها أحكامٌ شرعيةٌ كأحكامِ الصلاةِ والزواجِ والبيعِ وما شابَهَا.

لذا كان قيامُ السياسةِ على أساسِ الدعوةِ الإسلامية أمرًا حتميًّا لأنها أحكامٌ شرعيةٌ، ولأنها جزءٌ من الدعوة، ولأنها الطريقة لتنفيذ الإسلامِ وحمل دعوتِهِ إلى العالم.

فعلى هذا الأساس من الوعي لتعريف السياسة بمفهومها الأصيل في الإسلام، ندعو جميع المخلصين من هذه الأمة إلى العمل وفق ما بيَّناه سابقًا حين قلنا:

أولًا : إن العمل السياسيَّ القائم على أساس المبدأ الحق هو الذي يحقق وعيًا للأمة ويُطلعها على حقيقة كلِّ دولة ويريها واقعها التي هي عليه.

ثانيًا : إن العمل السياسي الواعي النظيف يجعل الأمة كتلةً واحدة، تمضي لشقِّ طريقها واحتلال مركزها اللائق بين الدول على أساس فهمٍ وعلمٍ ودراية.

ثالثًا : العملُ السياسيُّ يجعل الأمة تسعى لتطبيق مبدئها الذي تعتقده في الداخل، ثم تحمله إلى الناس في الخارج، باعتبار أن مبدأها هو الحلُّ الوحيد لجميع الأزمات القائمة في العالم، وهو الذي يكفل ــ في الوقت نفسه ــ العدل والأمن والرفاهية لجميع الناس في كل زمان ومكان.

والله ولي التوفيق والحمد لله ربِّ العالمين